سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية 1950 – 1960

(دراسة تاريخية)

رسالة تقدم بها الطالب
انس يونس عبد

إلى مجلس كلية التربية جامعة بابل قسم التاريخ
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في
التاريخ الحديث

بإشراف
الدكتور ستار نوري العبودي

1426هـ
2005م

O

[يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا وما يذكر إلا اولوا الألباب]

سورة البقرة: الاية: 268

الاهداء

الى...

اولئـك الـذين نـذروا انفـسهم لكـي يعـود الـى بغـداد وجهها المتالق ولتبقى بلادي عنوانا للعزة والشمم.

والديّ غفر الله لهما.

أنس

شكـــــر وتقـــــــدير

اتقدم بفائق الشكر والتقدير الى استاذي العزيز الدكتور ستار نوري العبودي الذي منحني وقته وجهده في متابعة الرسالة وتاشير كل ما هو ضروري فيها وأسأل الله ان يجعل هذا الجهد في ميزان حسناته وان يجعله رمزا مضيئا في طريق طلاب العلم. كما اشكر كل من ساعدني في اعداد هذا الجهد واخص منهم بالذكر اساتذتي الذين اخذوا بيدي الى هذا الطريق وهم كل من الدكتور علي هادي المهداوي والدكتور محمد رشيد والدكتور كريم مطر حمزة الزبيدي والدكتور علاء الرهيمي والدكتور فاضل عبيد طخاخ.

كما اتقدم بالشكر الى موظفي المكتبات وخصوصا موظفي المكتبة الوطنية ومكتبة المحمودية فضلا عن كل من مد لي يد العون سواء بالمشورة او بتوفير المصادر هذا ومن الله التوفيق.

البـــاحـــث

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

نشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة (سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول اوربا الغربية 1950 – 1960) التي تقدم بها الطالب (انس يونس عبد) قد جرى تحت اشرافنا في جامعة بابل / كلية التربية / قسم التاريخ ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث.

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. ستار نوري العبودي
المرتبة العلمية: استاذ مساعد
العنوان: كلية التربية / جامعة بابل
التاريخ:

بناءا على التوصيات المتوافرة ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:
الاســـم: أ.م.د. زينب فاضل مرجان
رئيس قسم التاريخ
المرتبة العلمية: استاذ مساعد
العنوان: كلية التربية / جامعة بابل
التاريخ:

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
المحتويات	ث- ح
المختصرات	خ
المقدمة	1- 4
الفصل الاول: الجذور التاريخية للعلاقات التركية الاوربية من نهاية الحرب العالمية الاولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (1918- 1945)	6- 32
المبحث الاول: طبيعة العلاقات التركية مع دول اوربا الغربية (1923- 1939)	10- 24
المبحث الثاني: مواقف تركيا من دول اوربا الغربية (1939- 1945)	25- 32
الفصل الثاني: الظروف السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية مع دول اوربا الغربية 1945- 1960	34- 72
المبحث الاول: التنافس السياسي والاقتصادي الدولي (السوفيتي – الغربي) و(البريطاني – الامريكي) في منطقة (الشرق الاوسط)	36- 46
اولا: التنافس السوفيتي – الغربي خلال السنوات (1945- 1960)	39- 43
ثانيا: التنسيق البريطاني- الامريكي في المنطقة خلال السنوات (1945- 1960)	44- 46
المبحث الثاني: الاحلاف العسكرية الدولية والاقليمية (1947- 1960)	47- 61
اولا: مبدا ترومان 1947 وحلف شمال الاطلسي 1949	48- 54
ثانيا: التصريح الثلاثي عام 1950 ومشروع قيادة الشرق الاوسط 1951	55- 58
ثالثا: حلف بغداد 1955	58- 61
المبحث الثالث: الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية على تركيا (1945- 1960)	62- 72

الموضوع	الصفحة
الفـصل الثالـث: الظـروف الـسياسية الداخليـة وانعكاسـاتها علـى السياسة الخارجية التركية (1950- 1960)	74- 113
المبحث الاول: دور الاحزاب السياسية في رسم اتجاهات السياسة التركية الخارجية	75- 85
اولا: حزب الشعب الجمهوري	76- 80
ثانيا: الحزب الديمقراطي	82- 85
المبحث الثاني: اثر العوامل الاقتصادية والسياسية في رسم اتجاهات السياسة الخارجية التركية خلال السنوات (1950- 1960)	86- 103
اولا: الاوضاع الاقتصادية (1954- 1960)	89- 95
ثانيا: الاوضاع الاجتماعية (1954- 1960)	95- 99
ثالثا: انتخابات 27 تشرين الثاني عام 1957 واثارها في الاوضاع السياسية الخارجية في تركيا (1957- 1960)	99- 103
المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية وضغطها على صانعي السياسة الخارجية التركية خلال السنوات (1950- 1960)	104- 113
الفصل الرابع: سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول اوربا الغربية (1950- 1960)	115- 148
المبحث الاول: توجهات تركيا السياسية اتجاه دول اوربا الغربية (1950- 1960)	118- 130
اولا: العلاقات السياسية بين تركيا وبريطانيا وفرنسا	120- 125
ثانيا: العلاقات السياسية بين تركيا والمانيا الغربية وايطاليا	125- 130
المبحث الثاني: توجهات تركيا الاقتصادية اتجاه دول اوربا الغربية (1950- 1960)	131- 148

الموضوع	الصفحة
اولا: الازمات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا (1954- 1960)	132 -136
ثانيا: توجهات تركيا الاقتصادية اتجاه دول اوربا الغربية (1950-1960)	136 -144
ثالثا: مواقف الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية من الازمات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا (1954- 1960)	144 -148
الخاتمة	150 -153
قائمة المصادر	155 -167
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	A

المختصرات

(د. ك. و) دار الكتب والوثائق

(د. ت) بدون تاريخ

(د. مط) دون مكان للطبع

Office of Strategic Service (O. S. S)

المقدمة

تعد السياسة الخارجية لدولة ما، المفتاح الذي يحدد توجهات الدولة المعنية أتجاه الدول الاخرى خلال مرحلة تاريخية معينة، من خلال الاسلوب الذي تتبعه هذه الدولة، في ادارة سياستها الخارجية، وتتحكم في هذه السياسة عدة امور، تبني من خلالها الدولة طموحاتها، وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتتمتع دراسة السياسة الخارجية للدول منفردة كانت او مجتمعة باهمية كبيرة وذلك لانها تهدف الى وصف وتحليل اتجاهات حركة الدولة وتحليلها وسلوكها السياسي على الصعيد الخارجي وبالشكل الذي يبين توجهات هذه الدولة او الدول والى أي معسكر تنتمي.

لقد جاء اختيارنا لموضوع (سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول اوربا الغربية في السنوات الممتدة من 1950 الى 1960)لا سيما ان مثل هذا الموضوع لم يبحث بشكل تفصيلي ومباشر، وان تناولته بعض الدراسات بصورة غير مباشرة من خلال مواضيع الاطاريح والرسائل الجامعية، في التاريخ الحديث، والعلوم السياسية، من مثل اطروحة الدكتور كريم مطر حمزة الزبيدي المعنونة (سياسةالولايات المتحدة الامريكية تجاه تركيا 1945- 1960)، في التاريخ الحديث واطروحة الدكتوراحمد نوري النعيمي، المعنونه (السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية)، في العلوم السياسية. حيث تناولت هاتان الاطروحتان فضلا عن رسائل اخرى سياسة تركيا الخارجية اتجاه بعض دول اوربا الغربية، ولكن بصورة مبسطة خلال المدة المذكورة انفا، وتكمن اهمية دراستنا هذه خلال هذه المرحلة والتي تسلم فيها الحكم في تركيا،للمرة الاولى الحزب الديمقراطي بعد ان كان الحكم في السنين السابقة ومنذ تكوين الدولة التركية المعاصرة على يد اتاتورك، يدور في فلك الحزب الواحد والذي يتمثل بحزب الشعب الجمهوري، الذي اسسه مصطفى كمال لقيادة الدولة التركية. هذا وقد شهدت هذه السنوات فضلا عن الذي تقدم تطورا ملحوظا في سياسة تركيا الخارجية مع الغرب تمثل في انتمائها الى احلاف عسكرية وسياسية مهمة كان في مقدمتها حلف شمال الاطلسي 1949 وحلف بغداد 1955.

حيث شكل هذا التطور تغيرا ملحوظا في السياسة الخارجية لتركيا تمثل بالتوجه الكامل تقريبا نحو الدول الاوربية الغربية على وجه الخصوص، فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية، كما نعتقد ان دراسة سياسة تركيا الخارجية في أية مرحلة من مراحل التاريخ المعاصرسيساهم في فهم طبيعة توجهات السياسة الخارجية التركية وانعكاسات ذلك مستقبلا على طبيعة العلاقة معها في ضوء توجهاتها الخارجية.

ومن الجدير بالذكر ان موضوع دراستنا هنا تناول بالبحث اربع دول تمثلت في بريطانيا، فرنسا، المانيا الغربية وايطاليا انموذجا لبقية الدول الاوربية الغربية الاخرى فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية ، وعدم توافر مصادر تبين بوضوح سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول التي لم يتم ذكرها، هذا فضلا عن كون الدول المذكورة تمثل التوجهات الاساسية للدول الاوربية الغربية نظرا للمكانة التي تشغلها في اوربا الغربية خاصة وعلى المستوى العالمي بوجه عام وذلك من خلال الدور الذي مارسته هذه الدول في السياسة العالمية خلال المراحل السابقة وما زالت تمارسه حتى اليوم.

قسم البحث الى اربعة فصول ، حيث تناول الفصل الاول الجذور التاريخية للعلاقات التركية الاوربية الغربية من نهاية الحرب العالمية الاولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال مبحثين، تناول الاول طبيعة العلاقات التركية مع دول اوربا الغربية للسنوات 1923- 1939، فيما تناول المبحث الثاني مواقف تركيا من دول اوربا الغربية 1939- 1945، اما الفصل الثاني فقد تناول الظروف السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية مع دول اوربا الغربية 1945- 1960، وقد قسم الفصل الى ثلاثة مباحث، تناول الاول التنافس السياسي والاقتصادي الدولي (السوفيتي- الغربي) والتنسيق (البريطاني- الامريكي) في منطقة (الشرق الاوسط)، اما الثاني فقد تناول الاحلاف العسكرية الدولية والاقليمية خلال تلك المرحلة وبحث الثالث في الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية، فيما تناول الفصل الثالث الظروف السياسية الداخلية

وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية اتجاه اوربا الغربية 1950- 1960، وقد قسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث تناول الاول، دور الاحزاب السياسية في رسم اتجاهات السياسة التركية الخارجية، وبحث الثاني في اثر العوامل الاقتصادية والسياسية في رسم اتجاهات السياسة الخارجية التركية، اما الثالث فقد تناول دور المؤسسة العسكرية وضغطها على صانعي السياسة الخارجية التركية خلال المدة المذكورة. في حين تناول الفصل الرابع سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول اوربا الغربية 1950- 1960، من خلال مبحثين، تناول الاول توجهات تركيا السياسية تجاه اوربا الغربية خلال تلك المرحلة، وبحث الثاني في توجهات تركيا الاقتصادية تجاه دول اوربا الغربية في المرحلة ذاتها.

اما الخاتمة فقد تضمنت اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال ماورد في فصول الرسالة.

استدعى البحث الرجوع الى، عدة مصادر لدراسة الموضوع، منها الوثائق غير المنشورة والتي تمثلت بوثائق البلاط الملكي الموجودة في دار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية، وقد زودتنا هذه الوثائق بمعلومات مهمة عن الموضوع، كما استدعى البحث الرجوع الى مصادر اخرى لا تقل اهمية عن الوثائق ولا سيما الكتب العربية والمعربة، والتي كان لها اثر بارز في رفد الرسالة بمعلومات، واخص بالذكر منها كتب الدكتور احمد نوري النعيمي، وخصوصا كتابي تركيا وحلف شمالي الاطلسي، وكتاب السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث كان لهذين المصدرين اهمية كبيرة لما عالجاه من احداث جرت في السياسة التركية الخارجية خلال مرحلة دراستنا، كما كان الرجوع الى بعض الرسائل والاطاريح الجامعية التي درست مواضيع قريبة او مشابهة لموضوع بحثنا مهمة لا يمكن الاستغناء عنها، كما هو الحال في مراجعة رسالة ايمان متعب محيي التميمي التي تناولت الجانب الاقتصادي للحكومة التركية في مرحلة الخمسينيات، فضلا عن رسالة محمد حمزة العبيدي التي تناولت دراسته (التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946- 1960)، فضلا عما تقدم، استخدمت في الرسالة مجموعة من

المصادر الاجنبية الاخرى، وبعض المجلات والدراسات والبحوث التي كان لها الكثير من الاهمية في اخراج الرسالة على هذه الصورة.

واجه البحث مجموعة من الصعوبات التي لا تخفى على احد، تمثلت بالوضع الامني الذي يشهده قطرنا العزيز، فضلا عن ظروف الاحتلال الذي يعيشه بلدنا حاليا وما تمخض عن ذلك الاحتلال من احراق لمعظم المكتبات التي تحوي الخزين الثر لاي باحث يدرس في أي مجال وتكفل ضعاف النفوس في اكمال البقية الباقية من سرقة محتويات هذه المكتبات من نفائس الكتب والمصادر التي لا يستغني عنها أي طالب علم وفي شتى المواضيع، كل هذه الامور دفعت بالباحث الى اللجوء الى المكتبات الشخصية لبعض المعارف والاصدقاء الذين جادوا بما يمتلكون، كما اضطر الباحث للسفر الى خارج القطر للبحث عن المصادر التي تهم الموضوع من اجل اكمال العمل على الوجه الذي يرتضيه المنهج العلمي والبحثي الاكاديمي في هذا المجال، وفي النهاية ارجو ان يكون هذا العمل المتواضع قد اوفى بالشروط المطلوبة ومن الله التوفيق.

الفصل الاول

الفصل الاول

الجذور التاريخية للعلاقات التركية الاوربية من نهاية الحرب العالمية الاولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1918-1945

امتدت سيطرة الدولة العثمانية على اجزاء واسعة من الوطن العربي، فضلا عن اجزاء اخرى من اسيا، كما اتجهت شمالا وغربا لتشمل الكثير من المدن والبلدان الاوربية،حيث استطاعت الوصول الى ابواب فينا،واصبح البحر المتوسط – الذي يمثل عصب التجارة العالمية، بالنسبة للدول الاوربية عامة والغربية على وجه الخصوص – احد البحار التي يصول بها الاسطول العثماني كما يشاء، كل ذلك ادى بالعثمانيين الى دخولهم في صراع مرير مع العالم الغربي،استخدمت فيه مختلف الاساليب، ومنها العامل الديني.

بالمقابل، لجأت السفارات الغربية في الأستانة إلى جماعات الضغط الدينية من المسيحيين واليهود في أن واحد بغية الانقضاض على الدولة العثمانية في الداخل، فضلا عن الاعمال التي كانت تقوم بها في تغذية بعض الأحزاب السياسية التركية للوصول إلى أهدافها من وراء ذلك، مثل جمعية الاتحاد والترقي المعروفة باسم (تركيا الفتاة)[1]، والتي كان لها

(1) ترجع جذور جمعية الاتحاد والترقي الى عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876) وكان نشاطها يقتصر على اصدار الصحف التي كانت تتمتع بحقوق خاصة، عن طريق دوائر البريد الاجنبية الموجودة في الدولة، وكانت هذه الدوائر تتمتع بحرية خاصة، وكانت جمعية الاتحاد والترقي في بداية امرها فرعا لحزب تركيا الفتاة الذي تأسس على ايدى الترك المتشبعين بالافكار الفرنسية بزعامة (احمد رضا بك) وكانت هذه الجمعية سرية، ولهذا يمكن القول، ان جمعية الاتحاد والترقي تشكلت عام 1889 بغرض القضاء على السلطان عبد الحميد بزعامة رجل ماسوني الباني هو (ابراهيم تيمو) المعروف بأدهم، وان هذه الجمعية تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفا يهوديا تركيا مزدوجا، فالاتراك يمدونها بالمادة العسكرية ويمدها اليهود بالمال والعقل المدبر ... للمزيد ينظر: د. هدى درويش، العلاقات التركية – اليهودية

الـــــــدور البـــــارز في انقلاب عام 1908 ضد السلطـــــــان عبد الحميد الثاني (1876-1909)[1].

ونتيجة للظروف الخارجية المحيطة بالدولة العثمانية، والظروف الداخلية السيئة، اصيبت هذه الدولة بالضعف،حتى اطلق عليها نهاية القرن التاسع عشر بالرجل المريض[2]. وقد أصبحت الظروف ملائمة لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، وكانت معظم الدول الاوربية، تعمل في الخفاء لتقسيم هذه الممتلكات بعد الضعف الذي اصابها ، وقد تم ذلك فعلا خلال وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة سايكس بيكو[3].

لم تكتف الدول الاوربية بذلك، فقد حاولت ان تحصل على الشيء الكثير من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، وعلى ذلك فقد أدخلت في الصراع قوى جديدة

واثرها على البلاد العربية،ج/1، دمشق ، دار القلم ،2002،ص103؛ د. احمد نوري النعيمي، اثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد،1982، ص17.

(1) السلطان عبد الحميد الثاني هوا بن السلطان عبد المجيد، ولد في ايلول 1842، تعلم اللغتين العربية والفارسية فضلا عن اللغة التركية، بويع بالخلافة وهو في الرابعة والثلاثين من عمره بعد خلع اخيه السلطان مراد الخامس في 31 اب عام 1876، حصلت في عهده تطورات سياسية هامة واصلاحات واسعة، حكم حكما فرديا من مقر اقامته في قصر يلدز، كما ربط جميع مؤسسات الدولة بيده ازدادت في نهاية عهده المؤامرات والدسائس لغرض عزله حتى اجبر على التنازل عن السلطنة بعد انقلاب عام 1908، توفي سنة 1909 .... ينظر: اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني ،حياته واحداث عهده دار الانبار، العراق، دار الانبار1987، ص11.

(2) الرجل المريض، مصطلح اطلقه القيصر الروسي نيقولا الاول على الدولة العثمانية ، وجاءت التسمية بسبب تدهورها وبداية ضمورها .. ينظر: هدى درويش، المصدر السابق، ص103.

(3) ان اتفاق سايكس – بيكو عام 1916، قام على تصفية ممتلكات الدولة العثمانية وتقسيم البلاد العربية بين بريطانيا وفرنسا فضلاعن روسيا، والذي عرف باسم ((معاهدة سايكس – بيكو)) وقضت هذه المعاهدة بالاتي : 1- ان تستولي بريطانيا على جنوب ووسط العراق والمناطق الفلسطينية 2- ان تستولي فرنسا على غربي سوريا ولبنان 3- ان تصبح منطقة شرقي الاردن والقسم الشمالي من ولاية بغداد منطقة نفوذ بريطانية 4- بموجب هذه المعاهدة تم انتداب بريطانيا على فلسطين... للمزيد ينظر فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، 1963، ص43 كذلك: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1566- 1922، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1995،ص504.

اخرى في البحر المتوسط، ونعني بذلك اليونان، وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى برز في المسرح السياسي التركي اسم ((مصطفى كمال اتاتورك))[1]، حينما خاض حربا ضارية ضد اليونان في حرب الاستقلال، إلى أن استطاع فيها طرد اليونان من جزء كبير من الاراضي التركية التي كانت تسيطر عليها.

على الرغم من هذه الانتصارات فان اليونان وبمساندة الدول الاوربية الغربية حصلت على امتيازات كبيرة في بحر ايجة، حيث استطاعت وبموجب معاهدة لوزان والتي وقعت عام 1923، ان تسيطر على الجزر الواقعة على بحر ايجة، وترك الجزيرة القبرصية تحت السيادة البريطانية[2].

ونستطيع القول في هذا الشأن، إن جهود مصطفى كمال اتاتورك قد انصبت على تخليص تركيا من المخاطر الخارجية المكتنفة بها، وبالتالي التأكيد على حدود معينة ، والتي هي الآن حدود تركيا الحالية، وفعلا تكللت جهوده بالنجاح، حيث قامت القوى الغربية بالاعتراف بالجمهورية التركية والتي أصبحت عاصمتها أنقرة منذ عام 1923.

---

(1) ولد مصطفى كمال اتاتورك في مدينة سلانيك عام 1881 في عائلة من الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، عمل والده موظفا بسيطا في احدى الحقب، وقد اخفق في العمل التجاري في تجارة الاخشاب والملح، توفي والده عندما كان في الحادية عشرة، تنقل بين عدد من المدارس حتى انتهى الى كلية الاركان العسكرية التي تخرج منها عام 1905، كتب في ملف كمال اتاتورك الشخصي في الكلية مايأتي ((طالب لامع، ذو مزاجية صعبة، دقيق ومكتمل من الناحية الفنية، غير مستقر سياسيا)) وبعد تخرجة اودع السجن لتأمره ضد السلطة الحاكمة، وفي تشرين الاول عام 1923 تم اعلان الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال اتاتورك واختيار انقرة عاصمة لها توفي مصطفى كمال اتاتورك عام 1938 وفي عهده اتجهت تركيا نحو الغرب للمزيد ينظر: بيري اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي مؤسسة الابحاث العربية، بيروت،1983، ص13.

(2) معاهدة لوزان معاهدة للصلح بين تركيا من جهة والحلفاء واليونان من جهة اخرى عام 1923، وقد قضت المعاهدةعلى اقامة السلام ما بين الحلفاء من جانب وتركيا من جانب اخر وذلك عندما تصبح معاهدة لوزان نافذة المفعول فضلا عن تحديد حرية الملاحة في المضايق وجعلها تحت اشراف دولي...للمزيد من التفصيل ينظر: د. محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دمشق ، دار الفكر، 2002، ص217.

وما ان استتبت الأمور في داخل الجمهورية الفتية،حتى قام اتاتورك بالتقرب من العالم الغربي والذي نادى بشعار ((السلم في الداخل والسلم في الخارج)) وكانت الغاية من ذلك استقطاب اكبر عدد ممكن من الدول الغربية الى جانب تركيا.

ولتحقيق هذه الاهداف والشعارات،اتبع اتاتورك عدة خطوات للوصول الى مبتغاه، حيث سلك طريق سياسة تحديث تركيا بواسطة مجموعة من القوانين التي أصدرها في هذا الشأن واتخذ قرارا بإلغاء الخلافة ،واستبدل الحروف العربية بالحروف اللاتينية، وتغير الأحوال الشخصية، واخيرا تبنى مبدأ العلمانية في الداخل[1].

وبناءا على ما تقدم، ينقسم هذا الفصل على النحو الاتي:

المبحث الأول: طبيعة العلاقات التركية مع دول أوربا الغربية 1923-1939

المبحث الثاني: مواقف تركيا من دول أوربا الغربية 1939-1945

المبحث الأول

طبيعة العلاقات التركية مع دول أوربا الغربية

(1) اعتقد اتاتورك ان تطبيق مثل هذه السياسة في الداخل كان يعني من وجهة نظره التقرب من العالم الغربي عن طريق تطبيق المدنية الغربية، وبذلك استطاع اتاتورك وطوال سنوات حكمه في بداية العشرينيات من القرن الماضي الى وفاته عام 1938 ابعاد تركيا عن طابعها الشرقي ... ينظر: د. موفق بني مرجة ،صحوة الرجل المريض، ط2 ، دمشق ، دار البيارق ، 1996،ص112؛ امين شاكر واخرون، تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان الى خلفاء اتاتورك، القاهرة ، 1995، ص81.

1939-1923

كان الحلفاء في الحرب العالمية الاولى، في الوقت الذي يشنون فيه هجماتهم على ممتلكات الدولة العثمانية يخططون في السر لاقتسام تلك الممتلكات ،وكان ابرز الاتفاقيات السرية التي عقدت خلال الحرب،واسهدفت الدولة العثمانية ،اتفاقية استانبول في 18 آذار عام1915[1]، ومعاهدة لندن[2] في 26 نيسان عام 1915، واتفاقية سايكس- بيكو في 16 آيار عام 1916[3]، واتفاقية سان جان دي مورين[4] في 17 نيسان عام 1917.

اضطرت حكومة الاتحاديين بعد نهاية الحرب العالمية الاولى الى تقديم استقالتها الى السلطان محمد وحيد الدين في 13 تشرين الاول، كما هرب عدد من قادة الاتحاد والترقي، وشكلت حكومة جديدة في 14 تشرين الاول من العام نفسه

---

(1) وقعت اتفاقية استانبول بين روسيا وفرنسا وبريطانيا وبموجبها اتفق على ان تحصل روسيا على البوغازين واستانبول ،هذا فضلا عن الشاطئ الغربي للبوسفور وبحر مرمرة والاراضي الواقعة في شمال غربي الاناضول على امتداد الساحل من نهر سقاريا الى نقطة تقع عند خليج ازمير والجزر الواقعة في بحر مرمرة وجزيرتي تنيدوس وازمير الواقعتين في بحر ايجة، واتفق على ان تكون استانبول ميناءا حرا لدول الحلفاء بحيث تسمح روسيا بحرية الملاحة في البوغازين . للمزيد ينظر: احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، بيروت، دار الشروق ، 1982،ص291.

(2) اما معاهدة لندن 26 نيسان عام 1915التي وقعتها بريطانيا وفرنسا وروسيا وايطاليا فقد كانت ثمنا دفعه الحلفاء لايطاليا لقاء انضمامها اليهم، وبموجبها حصلت ايطاليا على ليبيا وجزر الدوديكانيز الستراتيجية الواقعة بالقرب من الساحل التركي والتي كانت ايطاليا تحتلها منذ سنة 1912، وذلك في حالة تقسيم املاك الدولة العثمانية في آسيا بعد الحرب .. ينظر: جورج لتشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ج/1، ترجمة جعفر الخياط ، بغداد ، دار المتنبي، 1964، ص103.

(3) J.Hwrewitz .Diplomacy in the near and Middle East Vol(11),Newyork ..1958.P.20

(4) استهدف اتفاقية سان جان دي مورين . المعقودة بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا في 17نيسان عام 1917تصفية الخلافات الفرنسية – الايطالية، ولهذا تقرر ان تمنح فرنسا منطقة اضنة على ان تضع ايطاليا يدها على ما تبقى من جنوبي الاناضول بما في ذلك ولاية ازمير ... ينظر : احمد عبد الرحيم مصطفى،المصدر السابق ،ص291.

برئاسة احمد عزت باشا، وهو احد القادة السياسيين المعروفين انذاك، وقد وافقت هذه الحكومة على قبول هدنة مودروس[1] وذلك في 30 تشرين الاول عام 1918.

وبدأت القوات العثمانية تلقي سلاحها، في الوقت الذي استعد فيه الحلفاء لاحتلال أستانبول, وغيرها من المدن الاخرى،حتى أصبحت معظم ارجاء الدولة العثمانية تحت رحمة الحلفاء المنتصرين، وبدأت عمليات الاحتلال طبقا للاتفاقيات التي عقدت في أثناء الحرب، فنزلت قوات الحلفاء في كل الأماكن المخصصة لها[2].

بالمقابل وقع السلطان محمد وحيد الدين (محمد السادس)، الذي تولى العرش بعد وفاة أخيه السلطان محمد الخامس في 3 تموز عام 1918، تحت تأثير الحلفاء، واصدر أوامره بتسريح عدد كبير من القوات العثمانية، كما منع قواته من التصدي لليونانيين. وفي أيار عام 1919 أرسلت الحكومة العثمانية مصطفى كمال باشا الى الأناضول قائدا عاما للجيش الثالث المرابط في ارضروم وسيواس لحفظ الأمن والنظام، وما ان وصل مصطفى كمال باشا الى هاتين الولايتين اللتين كانتا مركزا لنشاطه، حتى أعلن بأنه لايمكن ان يقبل بهزيمة الدولة العثمانية، لذلك صمم مع عدد من أنصاره على المقاومة، ومعارضة أعمال الحلفاء،غير

---

(1) مودروس: ميناء جزيرة ليمنوس في بحر إيجة، وقد نصت هدنة مودروس على مايأتي:

أ- فتح الدردنيل والبسفور، واحتلال الحلفاء لحصونهما .

ب- نزع سلاح الجيش العثماني .

ج- تضمنت حق الحلفاء في احتلال اية نقطة ستراتيجية تهددها .

د- استخدام السفن الحليفة للموانئ العثمانية واشراف ضباط الحلفاء على جميع السكك الحديد في الدولة العثمانية.

و- استسلام جميع الحاميات العثمانية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق واستسلام الموانئ العثمانية في شمال افريقيا .للمزيد ينظر : فاضل حسين ، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية– البريطانية- العراقية- التركية وفي الرأي العام ، بغداد ، مطبعة اسعد، 1967،ص23؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص293.

(2) حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا 1919- 1923،رسالة ماجستير (غير منشورة) اجيزت من كلية الاداب، جامعة بغداد، 1989، ص36.

المشروعة، كما اخذ يهاجم السلطان وحكومته في أستانبول ويصفها بانهـا واقعة فـي اسـر الحلفاء[1].

اتخـذ مـصطفى كمـال مـن أنقـرة قاعـدة له،وسـعى الـى تنظـيم قـوات المقاومـة لمواجهة كافة الاحتمالات،ومن ذلك استدعاء القوات الوطنية الى انقرة لتلقى تدريبها وتسلم سلاحها، فضلا عن الاسلحة التي استطاع بعض الثوار الاتراك السيطرة عليها مـن مـستودعات اسـلحة الحلفـاء، كمـا كـان كثيـر مـن العـسكريين الاتـراك قـد خبـأوا اسلحتهم في الاناضول ولم يسلموها الى قوات الحلفاء[2].

وقعت معاهدة سيفر[3] فـي 10 آب عـام 1920 بـين حكومـة السلطان العثمـاني وحيـد الـدين وبـين قـوات الحلفـاء وقـد عـد المؤرخـون هـذه المعاهـدة علـى إنهـا خطـوة كبرى ولكن الى الوراء، ان لم يكن لشيء فلأنها كانت تضع مفتـاح الثـروات القوميـة لمعظم بلدن الشرق الأدنى في أيدي الدول الغربية، كما نصت المعاهدة على الاحتفاظ

---

(1) في 22حزيران عام 1919، بعث مصطفى كمال باشا تقويما من اماسية الـى المنـاطق المجـاورة لهـا جاء فيه:(ان حكومة استانبول غير قادرة على تحمل المسؤولية التي اضطلعت بها ،وان استقلال الـوطن والامة في خطر) .

لتحقيق هذا الهدف يجب العمل علـى انشاء تنظيم قومي. وعليه يجب علـى كل منطقـة ان ترسل ثلاثـة مندوبين الى سيواس سرا واصدرت حكومة استانبول،قرارا عدت فيه مصطفى كمـال باشـا خارجـا علـى القانون في 11تموز عام 1919،اما الوطنيون فقد التفوا حوله وعدوه قائدا لهم، كمـا سـارع فـي الاتـصال بكل وحـدات الجـيش العثمانيـة المتبقيـة فـي الاناضـول وتراقيـا للالتحـاق .... للتفـصيل ينظـر: احمـد عبـد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص303؛ حنا عزو بهنان ،المصدر السابق، ص37.

(2) محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة، بيروت،1946، ص32.

(1) وقعت هذه المعاهدة في سيفر(سيفر الواقعة على مقربة من مدينة باريس)،وان هذه المعاهـدة حـددت فـي بنودهـا حـدود تركيـا ووضـعها الـسياسي، ويبـدو ان الحلفـاء ارادوا، عـن طريـق هـذه المعاهـدة لـيس القضاء على الدولة العثمانية وحسب، بل تمزيقها وتحويلها الى مستعمرة تابعة لهم، حتـى انهـم لـم يتركـوا لها مدينة استانبول الا شريطة ان تخضع لكل قرارات الحلفاء، وهكذا فـان الـدول الغربيـة الكبـرى ارادت ان تحقق بواسطة المعاهدة جميع الخطط التي توصلت اليها قبل الحرب وخلالها . وان تضع ايديها علـى معظم ارجاء الدولة العثمانية للمزيد ينظر: كمال مظهر احمد، نظرة جديدة ازاء معاهدة سيفر والمسألة الكرديـة ترجمهـا عـن الكرديـة محمـد المـلا عبـد الكـريم, مجلـة الثقافـة الجديـدة ،بغـداد ،العـدد (52) ايلول،1973، ص125.

باستانبول عاصمة عثمانية وعلى تدويل الأراضي المجاورة لها مع لجنة مسيطرة مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا واليابان وروسيا ورومانيا وبلغاريا واليونان والدولة العثمانية.

وتضمنت معاهدة سيفر كذلك تنازل الدولة العثمانية عن بعض الاراضي والجزر لليونان وايطاليا، وعلى اعلان ارمينيا دولة مستقلة، واعتراف الدولة العثمانية بالانتداب على سوريا وفلسطين والعراق، وتنازل العثمانيون عن حقوقهم في قبرص ومراكش وتونس وليبيا، واعادة نظام الامتيازات الاجنبية، واعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات لصالح الحلفاء[1].

وقعت فرنسا في 20تشرين الاول عام 1921 اتفاقا في انقرة مع الوطنيين الاتراك[2] (الحركة الوطنية التركية) وكانت هذه المعاهدة بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا، وقد لوحت تركيا لفرنسا بالكثير من الحقوق والامتيازات الاقتصادية ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة، وعلى اثر ذلك قدم الفرنسيون لتركيا كميات كبيرة من الاسلحة والذخيرة، ساعدت الوطنين الاتراك على مواصلة النضال ضد اليونانيين، ويفسر الموقف الفرنسي هذا بعدة اعتبارات اهمها ما ياتي[3]:

أ- كانت فرنسا تمتلك امتيازات اقتصادية وثقافية في الدولة العثمانية وكان من شأن التوسع اليوناني في الاناضول ان يشكل تهدبدا لها.

ب- شكل تزايد قوة البريطانيين ونفوذهم في المنطقة، ومساعدة اليونانيين لهم، قلق فرنسا من تعاظم هذه القوة.

---

(2) فاضل حسين، المصدر السابق، ص25.

(3) منحت هذه المعاهدة الاتراك كل ما يريدون، وخاصة في مجال تنازل فرنسا عن المنطقة الشرقية كلها (ولاية ديار بكر وماردين)، وعن نصف المنطقة الممتدة بين الحدود الحالية لتركيا وجبال طوروس والتي تشمل ولاية ادنه بما مرسين – طرسوس، ومعنى هذا ان فرنسا تنازلت بموجب هذه الاتفاقية عن منطقة تراوحت مساحتها ما بين (10- 18الف) كم^2 بما في ذلك كيليكية والاهم من ذلك كله ان تخطيط الحدود كان من مصلحة تركيا .. ينظر: احمد عبد الرحيم مصطفى ،المصدر السابق ،ص308.

(1) قاسم خلف عاصي الجميلي ،تطورات واتجاهات السياسية الداخلية التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة) اجيزت من كلية الاداب، جامعة بغداد ، 1985، ص ص 7- 8.

وفي 24تموز عام 1923،جرى التوقيع في لوزان بسويسرا على معاهدة لوزان[1] حضره عن الدولة العثمانية وفد حكومة انقرة وحده[2]، وقد تراس الوفد (عصمت اينونو)[4] الذي مثل الاتجاه الذي تبناه مصطفى كمال، وعد الممثل الرسمي للدولة العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الاولى، وخلال انعقاد جلسات المؤتمر ، قدم (كرزون) وزير خارجية بريطانيا انذاك اقتراحا يتضمن شروطا معينة للاعتراف باستقلال الدولة العثمانية وعلى النحو الاتي[1]:

1. الغاء الخلافة الاسلامية الغاءا تاما .
2. طرد الخليفة خارج الحدود ومصادرة امواله .
3. اعلان علمانية الدولة .

سعى مصطفى كمال اتاتورك، لتنفيذ هذه الشروط ، حيث اعلن في المجلس الوطني الكبير مخاطبا اياهم: ((اليس من اجل الخلافة والاسلام ورجال الدين قاتل القرويون الاتراك ، وماتوا طيلة خمسة قرون؟ لقد آن الاوان ان تنظر تركيا الى مصالحها، وتتجاهل الهنود والعرب،وتنقذ نفسها من تزعم الدول الاسلامية))[2]

من جانب اخر فان بعض النواب في مجلس العموم البريطاني انتقدوا نتائج مفاوضات مؤتمر لوزان، وعدوها هزيمة سياسية للبريطانيين تجاه الاتراك، غير ان

---

(2) المصدر نفسه ، ص8.

(3) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر 1918- 1980، ضمن ابراهيم خليل واخرون، تركيا المعاصرة، منشورات مركز الدراسات التركية، دار الكتب، جامعة الموصل، 1988، ص4.

(4) ولد (عصمت اينونو) عام 1884، وتبلورت شخصيته السياسية في الجيش، فكان قائدا للقوات العثمانية في اليمن، واصبح القائد العام للجيش الرابع على الجبهة الروسية، انضم مع مصطفى كمال في انقرة خلال تزعمه حركته الوطنية، حاز على لقب (اينونو) بعد انتصاره على الجيش اليوناني عام 1912، بموقعة (اينونو) عين وزيرا للشؤون الخارجية عام 1922، اصبح نائبا لرئيس الوزراء خلال السنوات (1923 – 1924)، (1925 – 1937)، وبعد وفاة اتاتورك انتخب رئيسا للجمهورية وبقي في منصبه حتى عام 1950 عندما فاز الحزب الديمقراطي بالانتخاب واصبح جلال بايار رئيسا للجمهورية ينظر:Bertold syules: Rulers and Government of the world, London,1997. P. 529 كذلك احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد-1975، ص80.

وزير خارجية بريطانيا (كرزون) اجابهم قائلا ((عليكم بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتي الترك القديمة والجديدة، القضية ان تركيا قد قضي عليها ولن تقوم لها قائمة، لاننا قد قضينا على القوة المعنوية فيها الخلافة والاسلام))[3]

انتقل مصطفى كمال أتاتورك الى الخطوة الثانية من برنامجه بعد انتصاره على مناوئيه بالغاء الخلافة، وهي إعلان مبدا علمانية الدولة ، معلنا الفصل بين الدين والسياسة، وتبعا لذلك قام أتاتورك بالأمور الاتية[4]:-

(1) محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ،ص32.

(2) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص4.

(3) المصدر نفسه.

(4) ضابط تركي سابق، الرجل الصنم، ترجمة عبد الله عبد الرحمن ، ط 3، بيروت، مطبعة الرسالة، 1978، ص57.

1. الغاء المحاكم الشرعية والقوانين المتعلقة بالشريعة الاسلامية.
2. تطبيق القوانين الاجنبية .
3. ابدال الحروف العربية بحروف لاتينية.
4. الزم الشعب بتغيير الزي الخاص بالمجتمع التركي وارتداء القبعة التي تمثل الدول الاوربية.

وفي 3 اذار عام 1924، اجتمع المجلس الوطني الكبير، وقرر الغاء الخلافة ونفي الخليفة (عبد المجيد افندي بن السلطان عبد العزيز) الذي عين خليفة في 19 تشرين الثاني عام 1922، الى مدينة نيس بفرنسا[1]. كما اعد دستور عام 1924

(1) كان المجلس الوطني التركي الكبير قد اختاره (الخليفة عبد المجيد افندي) بعد هروب السلطان محمد وحيد الدين (محمد السادس) ومنحه لقب خليفة المسلمين وخادم الحرمين الشريفين، وهكذا انتهت

شكلا قانونيا للدولة التركية المعاصرة، اذ امتاز باتباع النمط الديمقراطي الليبرالي الغربي [1].

شعر مصطفى كمال، بأهمية التنظيم السياسي الحديث، فبعد الانتصار على المحتلين الأجانب على الصعيدين العسكري والدبلوماسي،عمل على تأسيس حزب جديد باسم (حزب الشعب) حيث اكد هذا الحزب ، على مبادئ اساسية هي (الجمهورية، القومية، الشعبية، الدولية, العلمانية والاصلاحية) اذ جاء في برنامج الحزب انه يسعى الى الحفاظ على الصفة الخاصة والاستقلال المطلق للمجتمع التركي[2].

حرص مصطفى كمال على ان يكون حزب الشعب دعامة وقاعدة شعبية يستطيع من خلاله بناء تركيا الجديدة، لذلك بذل جهدا في اتجاهين[3]:

اولهما: السعي للبدء بحملة اعلامية جماهيرية بقصد كسب الشعب وتشجيعه على الانتماء للحزب الجديد .

وثانيهما: حل المجلس الوطني واجراء الانتخابات النيابية.

ازدواجية الحكم في تركيا وأصبحت حكومة أنقرة هي الحكومة الوحيدة ينظر: حنا عزو بهنان ، المصدر السابق، ص144.

(2) وفي 20 نيسان عام 1924، اصدر الدستور الجديد المؤلف من (105) مواد والذي كان يشبه الى حد كبير دساتير القرن التاسع عشر الليبرالية، واعطى دستور عام 1924 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، ولم يرد فيه أي ذكر لسلطة دينية باستثناء المادة التي تشير الى ان الاسلام دين الدولة الرسمي .. ينظر: قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص109.

(1) عقد الحزب مؤتمره الاول في 15 تشرين الاول عام 1927، وتقرر ان يعقد الحزب مؤتمرا كل اربع سنوات، وفي المؤتمر الاول تقرر منهاج الحزب ونظامه الداخلي وشعاره المؤلف من اربعة مبادئ اساسية هي الجمهورية والشعبية والعلمانية والقومية، وقد ادخلت هذه المبادئ في صلب الدستور سنة 1927 .... ينظر: ابراهيم خليل احمد واخرون، المصدر السابق، ص158.

(2) سياركوكب الجميل ،مؤثرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر، بحث غير منشور قدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية الذي نظمه مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل للفترة من 30 ايار ولغاية الاول من حزيران عام 1989، ص23 .

اعتقد اتاتورك،بان استقلال تركيا ما هو الا خطوة باتجاه اقامة دولة معاصرة فيها على اساس مبادئ الديمقراطية الغربية، لذلك يمكن القول، ان جميع الاعمال والانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققها مصطفى كمال في السنوات مابين 1920-1930 كانت تتعلق بالدين بصورة مباشرة او غير مباشرة، وقد خطا في هذا الاتجاه خطوات واسعة جدا في سبيل ابعاد تركيا عن محيطها الاسلامي[1].

وبغية التقرب من الدول الاوربية الغربية قام اتاتورك مثلا بمنع (الطربوش) الذي كان شكلا من اشكال الرموز الاسلامية في العهد العثماني, وقد عدت مثل هذه الخطوة بمثابة ثورة داخلية بحد ذاتها ذلك لان القبعة عدت في تلك الحقبة معيارا للمدنية[2].

وتماشيا مع ماتقدم قام (اتاتورك) بتنفيذ سلسلة من الإجراءات والتغيرات استهدفت اقامة دولة علمانية عصرية، وفيما ياتي بعضها:

1- الغاء وزارة الاوقاف في 2 اذار عام 1924، وتحويل مواردها الى الخزانة العامة للافادة منها في تمويل سياسة الدولة، والغاء وظيفة شيخ الاسلام ونقل الاشراف على المدارس الدينية الى ادارة التعليم الرسمي التي اصبحت مسؤولة عن التعليم العام[3].

2-منع استخدام الحروف العربية التي كان الاتراك يكتبون بها لغتهم منذ ما يقرب من الف عام، واستبدلها بالاحرف اللاتينية بدلا منها، وبجانب كون الحروف العربية صعبة فانها كانت ذات علاقة بالدين، فالحروف الاخيرة لم

---

(3)Albert,Howrani.The emergence of The Modern Meddle East, Oxford,1981.p.187.

(1) ابراهيم خليل احمد واخرون، المصدر السابق، ص158

(2) James A.Bill and Carl leiden : The Middle East , politics and power , toronta , 1977.p.43.

تكن تشكل فقط شكل الكتابة في القرآن، بل كانت طريقة كتابة الادب الديني باجمعه وجميع الكتابات المقدسة الموجودة في الجوامع[1].

3- ألغيت المحاكم الشرعية السابقة وتشكيل محاكم للاحوال الشخصية تقوم على اسس قانونية جديدة، كما اغلقت التكايا وزوايا الدراويش وحرمت جميع الطرق الصوفية في تركيا، وفي عام 1926 تبنت الدولة التركية مجموعة من القوانين السويسرية بديلا لمجموعة القوانين السائدة انذاك والمعروفة بـ ((مجلة الاحكام الشرعية))[2].

اقر قانون العقوبات التركي الجديد في عام 1926 والذي اعد على اساس قانون العقوبات الايطالي، كما صدر قانون للزواج ومنع تعدد الزوجات، وفي 10 نيسان عام 1928 الغي المبدا الدستوري الذي يعد الاسلام دينا رسميا للدولة، وتحولت تركيا بصورة رسمية الى دولة علمانية، كما ابطل استعمال التقويم الهجري ،واقتصر على التقويم الميلادي ، واطلقت اسماء على الشوارع وفقا للنظام الاوربي[3].

وخلال السنوات الواقعة بين 1928 الى 1934 سنت الحكومة التركية مجموعة من القوانين وضعت المرأة التركية على قدم المساواة مع الرجل،ومن ذلك إعطاؤها حق المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في البلاد[4].

---

(3) هناك تناقض اكيد في سياسة حكومة اتاتورك، من جهة تدعى بانها تسير على طريقة الشعوب الغربية الراقية في فصل الدين عن السياسة، ومن جهة اخرى تتدخل تدخلا مباشرا في الشؤون الدينية الصرفة، في الوقت الذي اكد فيه اتاتورك ،بأن هذا المفهوم كان يعني عدم تدخل الدولة في امور الدين مع العلم ان اوربا وامريكا لم تنبذ مسيحيتها، لان هذه الدول جميعا بقيت على مسيحيتها، لم يتغير شيء من هذه الصبغة بل لم يتغير شيء من عقائدها الكنسية التي كانت عليها من قرون ... ينظر: د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، عمان ، المطبعة الوطنية، 1981، ص42.

(1) James and Carl : The Middle East,Op.Cite.p.43

(2) احمد عبد الرحيم مصطفي، المصدر السابق، ص315 ؛ د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص42؛ حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص135.

(3) منعت الالقاب القديمة في 29 تشرين الاول عام 1934 مثل (باشا) و (افندي) و(بيك) و(خانم) التي كانت تدلل على مكانة اجتماعية معينة واستبدلت بلقب (السيد و السيدة) اما بالنسبة لمصطفى كمال فقد خلع عليه المجلس الوطني الكبير لقب (أتاتورك) أي (أبو الأتراك)، تعبيرا عن أجلال الأمة وعرفانها

كانت جل اعمال زعماء الاتراك خلال هذه المرحلة في توجههم نحو الغرب، تتلخص في محاولة فصل تركيا عن ماضيها المرتبط بالدولة العثمانية، ومن هنا فان معظم التغييرات كانت مجرد تقليد للجانب المظهري من قيم الغرب وقوانينه ومؤسساته[1].

وفيما يتعلق بالنظام السياسي، والتوجه الديمقراطي لتركيا، يمكن ان يلاحظ ان مجمل التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها تركيا منذ بداية عمل الحركة الوطنية الكمالية تدل بوضوح على وجود انحراف عن اسلوب الحكم الديمقراطي وفق النمط الليبرالي الغربي على اقل تقدير، فاسلوب الادارة السياسية للدولة التركية كان اقرب الى صيغة الحكم الفردي منه الى الحكم الديمقراطي[2].

لجميل أعظم أبنائها على الإطلاق، واصبح عصمت باشا رفيق اتاتورك يعرف بـ (عصمت اينونو) نسبة ال قرية(اينونو) الواقعة في غربي اسكي شهر والتي وقعت بالقرب منها معركتان من ابرز معارك حرب الاستقلال ، واحرز فيها عصمت انتصارا ساحقا ... للمزيد ينظر:

Stanford .J. shaw and Ezel Korol : History of the Ottoman Empire Twrhey Vol.II, Combridge ,1977.P396

كذلك قاسم خلف عاصي الجميلي ،المصدر السابق، ص222؛ د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، ص42 ؛ حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص135.

(1) فضلا عن ذلك ،فان العلمانية والتوجه نحو الغرب ،ادت من جانب آخر الى فصم العلاقة بين تركيا والعالم الاسلامي، وكان من نتائجها اعتراف تركيا(بإسرائيل) في عام 1949. ولاسيما اذا عرفنا، دور جماعات الضغط اليهودية في المجلس الوطني التركي الكبير ... ينظر: حسين حافظ وهيب، العلاقات التركية – الإسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي للفترة من 1980- 1996، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) اجيزت من كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،2001،ص13.

(2) يرى بعض الكتاب الى ان مصطفى كمال اتاتورك حكم تركيا، معظم سنوات وجودة في السلطة، دكتاتورا ، لكن دكتاتوريته ، وان كانت حازمة لم تكن قاسية او عدوانية، خاصة، وان شخصية مصطفى كمال كانت قد فرضت نفسها تماما على المؤسسات الحزبية والرسمية للدولة، فعلى سبيل المثال هيمن كمال اتاتورك على المجلس الوطني الكبير وحزب الشعب، وحتى المعارضة التي سمح بها ، كان لها دور مرسوم ومحدد: للمزيد ينظر: عماد احمد الجواهري: المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا 1923-1960، مجلة دراسات عربية، العدد (8-12)، بيروت ،1982، ص108؛ محسن حمزة العبيدي،

اما فيما يخص علاقات تركيا بالعالم الخارجي فقد اقامت خلال السنوات التي اعقبت اعلان الجمهورية، علاقات دبلوماسية مع العديد من بلدان العالم، كما عقدت بعض المعاهدات مع البلدان المجاورة، لحل المشكلات المعلقة، فقد سعى مصطفى كمال اتاتورك منذ توليه الحكم، الى جعل تركيا دولة غربية، وقد عمل، الى حد كبير، على المصالح السياسية فضلا عن الاستناد الى الحقائق الجغرافية،وليس الى حقائق التاريخ، كما انه سعى الى قطع تركيا عن ماضيها المرتبط بالشرق الاسلامي[1].

وخلال المرحلة الممتدة من عام 1925 لغاية 1939، عقدت تركيا ، عدة معاهدات من ابرزها ما ياتي:

اولا: وقعت تركيا معاهدة مع الاتحاد السوفيتي عام 1925. حصلت بموجبها،على بعض الفوائد الاقتصادية، في مقدمتها الحصول على قرض مقداره(8) ملايين دولار، وذلك لتصدير المنتجات الصناعية فيها، فضلا عما حققته من اطمئنان على سلامة حدودها الشمالية[2].

التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946- 1960، رسالة ماجستير (غير منشورة) اجيزت من كلية الاداب، جامعة الموصل، 1989، ص51 ؛ عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص43.

(1) عقدت تركيا بعض المعاهدات مع البلدان المجاورة، من ذلك معاهدة 5 حزيران عام 1926، التي انهت مشكلة الموصل بين تركيا من جهة والعراق من جهة اخرى، وقد تنازلت تركيا في هذه المعاهدة عن ادعاءاتها في الموصل، وحصلت ثمنا من التسوية لحل المشكلة على تاكيد اشراكها بنسبة (10%) من حصة العراق من امتياز النفط المعطى لشركة النفط التركية ولمدة (25) سنة .. ينظر: جورج لنشوفسكي جـ1، المصدر السابق، ص184.

(2) نتيجة لقيام ثورة اكتوبر الروسية عام 1917،كان هناك في تركيا نشاط شيوعي غير عادي، وفي هذه المدة. بالذات كانت علاقة تركيا جيدة مع الاتحاد السوفيتي، ولكن بعد ان هيمنت الدول الاوربية على الاراضي التركية بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها، دعت هذه الامور مصطفى كمال الى ايعاز لبعض زملائه مثل (رفيق قورالتان) وذلك عام 1922 بتأسيس حزب شيوعي محلي، كموازنة للحركة الشيوعية في تركيا من جانب، وتعزيز العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي من جانب اخر، وهناك عامل اخر دفع اتاتورك لتشجيع قيام حزب شيوعي محلي ، ويرجع السبب في ذلك، ان التنظيمات الدينية في تركيا كانت قوية جدا، وهذه التنظيمات تعود اساسا الى عهد الامبراطورية العثمانية ... ينظر: ابو الحسن علي الحسين ،الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية في الاقطار الاسلامية، لبنان، ط 3، دار الندوة، 1968، ص65.

ثانيا:خلال السنوات ما بين1934– 1936،تمكنت تركيا من الحصول على مكاسب مهمة حول السيادة على المضايق، اذ اتيح لها الاشراف الكامل عليها، بموجب ميثاق مونترو الذي وقع في مدينة مونترو السويسرية عام 1936،وكان من نتائج ذلك حصول تقارب شديد بين كل من تركيا وفرنسا وبريطانيا امام محاولات المانيا النازية وايطاليا الفاشية لتقوية نفوذها في البحر المتوسط وشبه جزيرة البلقان[1].

ثالثا: ميثاق سعد اباد في8 تموز عام 1937بين تركيا والعراق وايران وافغانستان،وقد نص هذا الميثاق الذي تم توقيعه في قصر سعد اباد بطهران على الامور الاتية[2]:-

1. تعهد الفرقاء بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة .
2. اتباع سياسة الامتناع المطلق عن اية تدخل في الشؤون الداخلية.

---

(1) قبلت تركيا في 18 تموز عام 1932 عضوا في عصبة الامم، ولقد ظهر التقارب بين تركيا وبريطانيا، بعد ان اعربت تركيا عن رغبتها في الانضمام الى الاحلاف العسكرية التي سعت بريطانيا لاقامتها في منطقة (الشرق الاوسط) لحماية مصالحها ... ينظر: عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص43.

(2) مع ان بعضهم في تركيا قد فسر الميثاق (سعد اباد) على انه عودة لسياسة الجامعة الاسلامية، الا ان هذ التفسير غير صحيح، ذلك ان مصطفى كمال اراد تحويل تركيا الى دولة علمانية على الطراز الغربي، وعلى هذا الاساس نجد ان تركيا لم تدعم أي واحد من المؤتمرات الاسلامية العديدة التي عقدت بين عام 1926- 1931، ومهما يكن من امر، فان ميثاق سعد آباد ساعد تركيا على الاطمئنان على حدوها الشمالية، وكذلك ساعد في الوقوف امام اية حركات كردية تشكل تهديدا لتوجهها القومي...ينظر: محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق ، ص52؛ مصطفى الزين ،اتاتورك وخلفاؤه، بيروت، دار الكلمة للنشر،1982، ص251؛ عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص44.

(3) من المعلوم أن اصطلاح (الشرق الاوسط) سياسي مرن واستخدم للدلالة على المصالح الغربية في منطقة المشرق العربي ودول الجوار القريبة كتركيا وايران، ويشمل اسرائيل كذلك وهو محاولة سياسية لاجبار العرب لاقرار الوجود الصهيوني في الكيان العربي وقتذاك.

3. الحيلولة دون قيام نشاطات سياسية معادية تهدد السلام،وتخل بالامن والنظام في داخل الدول الموقعة على الميثاق. ويبدو ان هذه المعاهدة التي جاءت بمحاولة تركية، تزعمها اتاتورك، رد فعل لايجاد كتلة دفاعية في منطقة (الشرق الاوسط)[3] في مواجهة بعض الاطماع الدولية، لا سيما بعد ان اظهرت عصبة الامم عجزها عن حماية الدول الصغيرة كما حدث لماسات الحبشة بعد استيلاء موسوليني عليها[1].

رابعا : في 23 حزيران عام 1939 وقعت تركيا وفرنسا ميثاق عدم الاعتداء[2].

منحت فرنسا تركيا بموجب هذا الميثاق ،قروضا لشراء الاسلحة ،واصبح الطريق مفتوحا امام الاخيرة للتعاون الوثيق مع الغرب،وقد وجد الاتفاق مع فرنسا تطورا موازيا له تمثل بتعزيز الروابط بين بريطانيا وتركيا، وحصلت تركيا بعد ذلك على قروض جديدة من بريطانيا لتحسين وضعها الاقتصادي والعسكري، واسهمت تلك الاتفاقيات في تحسين العلاقات البريطانية – الفرنسية مع تركيا عشية الحرب العالمية الثانية[3].

---

(1) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، بغداد، ط3، مطبعة العاني ، 1967، ص 262.

(2) من الجدير بالذكر،ان العلاقات التركية- الفرنسية قد تحسنت بعد توصول الطرفين في 3 تموز عام 1938 الى اتفاقية كانت تنص على خضوع لواء الاسكندرونة السوري لحكم فرنسي – تركي مشترك، الا انه بعد تعقد مشكلة الاسكندرونة، تم عرضها على مجلس عصبة الامم، بعدها جرت انتخابات في اللواء المذكور، وبعد تدخلات عديدة من الاتراك ، كانت نتيجة الانتخابات لصالحهم، فاعلن مجلس عصبة الأمم استقلال الاسكندرونة في 2 ايلول 1938، وبأسم جمهورية (هاتاي)، وقد طلبت هذه الجمهورية الانضمام الى تركيا، في وقت كان الجيش الفرنسي لا يزال يرابط فيها، وفي 23 حزيران من العام نفسه وقعت تركيا وفرنسا ،ميثاق عدم الاعتداء، تم بموجبه موافقة فرنسا على الحاق جمهورية (هاتاي) بتركيا ... للمزيد ينظر: فاضل حسين، المصدر السابق، ص242؛ مجيد خدوري، قضية الاسكندرونة، دمشق، دار الحرية، 1953، ص13.

(3) تعززت العلاقات البريطانية – التركية. بعد توقيع سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية فضلاعن ذلك، فقد زار الاسطول التركي القاعدة البحريةالبريطانية في مالطة، زيارة ودية، وفي 27 آيار عام 1938 عقدت بريطانيا وتركيا اتفاقية للتعاون العسكري والاقتصادي، حصلت تركيا بموجبها

خامسا : ابعاد الميثاق الذي وقعه الاتحاد السوفيتي مع المانيا في 23 أب عام 1939 على تركيا.

على الرغم من توقيع تركيا معاهدة مع الاتحاد السوفيتي عام 1925، حققت بموجبها بعض الفوائد الاقتصادية ، الا ان الاتراك اصابهم القلق على حدودهم الشمالية، بعد توقيع الاتحاد السوفيتي ميثاق تعاون مع المانيا عام 1939، وكان مصدر القلق التركي ينبع من امرين هما[1]:

1. ان الاتحاد السوفيتي جارهم الشمالي قد وضع يده بيد الالمان الذين كانوا يدعون الى تغيير الاوضاع الراهنة بالقوة المسلحة في حين انه كان يدعو قبل ذلك الى المحافظة على السلام والامن الجماعي .
2. ان صداقتهم أي (تركيا) مع فرنسا وبريطانيا سوف تكون موضع انتقاد في موسكو.

على قروض ساعدت تركيا على تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية .. ينظر: جورج لنشوفسكي، جـ1، المصدر السابق ص184.

(1) توترت العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي، خاصة بعد الهجوم لذي شنته المانيا على بولندا في الاول من ايلول عام 1939 واحتلال السوفيت للولايات الشرقية البولندية في 17ايلول من السنة ذاتها ينظر: المصدر نفسه.

المبحث الثاني

مواقف تركيا من دول اوربا الغربية 1939 – 1945

احدث النظام الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك في 29 تشرين الاول عام 1923، انقلابا في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التركية، وكان من ابرز عناصر ذلك الانقلاب السعي الى سلخ تركيا عن تراثها التقليدي ، وتبني التوجهات الغربية ومفاهيمها العصرية، ومحاولة زجها في صلب الاطر الفعلية الجديدة، وتميزت هذه المرحلة ببناء النظام السياسي وتوطده حتى عدت من ادق المراحل واخطرها في النظام السياسي التركي المعاصر[1].

كان اتاتورك يعتقد ان تطبيق هذه المفاهيم والتوجهات في السياسة الداخلية، كان يعني من وجهة نظره التقرب من العالم الغربي عن طريق تطبيق المدنية الغربية، وبذلك استطاع اتاتورك وطوال مدة حكمه في بداية العشرينيات من القرن الماضي حتى وفاته عام 1938 ابعاد تركيا عن طابعها الشرقي[2].

---

(1) ارتبط حكم مصطفى كمال (1923 – 1938) بالسعي الى احداث تغيرات جذرية في مختلف مجالات الحياة وفق المبادئ الستة التي عرفت بالكمالية او الاتاتوركية، والتي اصبحت منطلقات فكرية اساسية جرى تبنيها رسميا منذ عام 1937، لتصبح بالتالي بمثابة فلسفة كاملة للنظام السياسي التركي في السنوات اللاحقة ... ينظر:

Kemal. Tarvat: Turkey's valitics , the Transition tomulti – varty system, vrincetion, uviv. Press, N. J. 1959. P.251.

(2) قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص65؛ محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص18.

كما اصبح واضحا، ان خلفاء اتاتورك الذين جاءوا بعده حاولوا ترجمة نظريته في اطار السياسة الخارجية ايضا، وهي اعتبار تركيا جزءا لا يتجزأ من اوربا، والعمل على كون ذلك شيئا مقدسا لا يمكن المساس به، وهذه الامور تتعلق في كيفية ايجاد دولة علمانية تقتبس من اوربا، وسائل المدنية المعاصرة والتي تقوم على المبادئ الاتاتوركية التي نادى بها مصطفى كمال منذ بداية العشرينيات من القرن الماضي[1].

فنجد مثلا ان (عصمت اينونو) اتبع نهج سياسة سلفه (اتاتورك) في ميادين السياسة الداخلية والخارجية، حتى استطاع ان يجعل من تركيا تقوم خلال سنوات حكمه بدور بارز في خدمة الاستراتيجية الغربية في (الشرق الاوسط) وشرقي البحر المتوسط.

نستنتج من ذلك ، ان السياسة التركية منذ عهد اتاتورك (1923 – 1938) الى عصمت اينونو (1938- 1950) اكدت على مسالتين رئيستين هما[2]:

1. محاولة تبني معالم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الغربية.
2. ربط الامن القومي التركي بالاحلاف الغربية وخاصة الامريكية وبالمقابل، يمكن القول، ان تركيا حرصت بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939، على التزام موقف الحياد، لكن هذا لم يمنع الاتراك من مراقبة الاوضاع[3]، كما حرصت تركيا، على منع انزلاق دول البلقان

(1) احمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة، 1961، ص73.

(2) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص42؛ ابراهيم الداقوقي، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980، ص13.

(3) على الرغم من اعلان تركيا بعد الحرب العالمية الثانية بانها تقف على الحياد الا انها كانت تراقب الاوضاع بدقة وحذر، ففي اعقاب اعلان الميثاق السوفيتي الالماني الذي وقع في 23 آب عام 1939، قام وزير خارجية تركيا آنذاك (شكري سراج أوغلو) بزيارة موسكو في ايلول عام 1939، لكن الاتراك رفضوا اعطاء السوفيت ضمانات بعد استخدام المضايق من اية دولة ضد الاتحاد السوفيتي ...

المجاورة لها في الحرب، وخلال عام 1940 كانت تركيا، تخشى في ان تتجه المانيا نحو الشرق، لذلك نشطت في الدعوة الى تعزيز التعاون بين الدول البلقانية، والتوصل الى نوع من الاتفاق حول النزاعات الاقليمية، الا انها لم تنجح في ذلك، فقد أصبحت رومانيا وبلغاريا تدوران في فلك المانيا النازية تدريجيا[1].

وبعد استسلام فرنسا امام الالمان عام 1940، صرح (رفيق صايدام) رئيس وزراء تركيا آنذاك:

((ان تركيا ازاء ما حدث، ستبقى في معزل عن الحرب))[2]

وكان موقف تركيا المحايد خلال الحرب العالمية الثانية قد حدا بها الى انتهاج سياسة حذرة بشأن المضايق، لم تسمح للحلفاء باستخدامها خلال السنوات (1939–1943) في امدادهم لروسيا لان السفن التجارية غير المحمية كانت ستتعرض للابادة من دول المحور، كما ان حراسة الاسطول لها لم يكن شيئا عمليا، لان تركيا كانت ستمنع مرورها على وجه التأكيد، وكانت اساطيل المانيا والدول الدائرة في فلكها قد حرم عليها استخدام المضايق[3].

وفي عام 1940 كانت الحركة الوحيدة التي قامت بها تركيا هي غلق المضايق عام 1939 في وجه السفن الحربية الاجنبية، تنفيذا لما ورد في المادتين (20) و (21) من ميثاق مونترو ... وقد ساعد استسلام فرنسا في 26 حزيران عام 1940 امام الالمان، الاتراك على التزام موقف الحياد ... ينظر: محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص51.؛جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص189.

(1) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص251؛ جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص90.

(2) نقلا عن محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص52.

(3) كانت اتفاقية مونترو تحتوي على الشروط الرئيسة الاتية: تقرر فيما اذا بقيت تركيا محايدة او غير محاربة في زمن الحرب ان تطبق ما ياتي:

ان تطبق قاعدة حرية المرور المعمول بها في زمن السلم في حق الدول غير المحاربة فقط.

ان تمنع الدول المحاربة من المرور في المضايق الا في حالات تقديم المساعدة لضحية من ضحايا الاعتداء بموجب ميثاق تعاون مشترك يلزم تركيا بذلك.

اعطيت تركيا الحق في حالة خطر وقوع الحرب في ايقاف السفن الحربية علما ان اتفاقية لوزان عن المضايق سارية المفعول مدة ثلاث عشرة سنة، وفي 20/تموز عام 1936، استبدل بها اتفاقية مونترو

ادرك القادة الاتراك ان مصلحة تركيا تقتضي الحصول على تعهد من الالمان بعدم الاعتداء على تركيا، وتم لهم ذلك عندما وقعت تركيا معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع المانيا في 18 حزيران عام 1941 امدها عشر سنوات[1]، وقد وقعت هذه الاتفاقية لعدة اسباب اهمها:

1. احتلال ايطاليا لليونان في تشرين الاول عام 1940[2].
2. وجدت تركيا نفسها مطوقة ببلاد تهيمن عليها قوى الالمان العسكرية او نفوذها السياسي[3].

التي لم تزل نافذة لغاية 1952، وقد كان من بين المشاركين في مؤتمر مونترو الاتحاد السوفيتي وتركيا ودول البحر الاسود، وكانت مدة اتفاقية مونترو عشرين سنة ،وقد وقعت عليها بلغاريا وفرنسا وبريطانيا واليونان واليابان ورومانيا وتركيا والاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا . وقد رفضت ايطاليا الاشتراك في المباحثات لكنها اذعنت للاتفاقية في 2 مايس عام 1938 ... ينظر:

Norman J. Padelford: Solutions to the problem of Turkish siraits A. Brie F. Appraisal : Middle East Jornal, April, 1948. P. 182.

(1) نجح الوزير المفوض الالماني في انقرة (فون بابن) في اقناع تركيا على الدخول في مفاوضات مع المانيا لتطوير العلاقات بين الطرفين، وقد ساعد على ذلك وجود عدد كبير من القادة العسكريين الاتراك في الجيش التركي ممن يكنون شعورا وديا لالمانيا ...وهكذا وقعت تركيا معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع المانيا، كما عقدت في 5 تشرين الاول عام 1941، اتفاقا تجاريا مع المانيا، يتم بموجبه تصدير (90) الف طن من مادة الكروم الخام المهمة من تركيا الى المانيا. وفي عامي 1943، 1944 مقابل حصولها على اسلحة ومعدات حربية المانية ... ينظر: محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق، ص52 ؛ جورج لنشوفسكي، المصدرالسابق، ص190؛عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص43.

(2) خلف احتلال ايطاليا لليونان في تشرين الاول عام 1940 مشكلة كبيرة بحيث ان وزير خارجية بريطانيا انطوني ايدن زار انقرة في شباط عام 1941 لدراسة الموقف العسكري مع القادة الاتراك، والحصول على موافقتهم على استخدام الجيوش البريطانية في الدفاع عن اليونان ... ينظر: قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص109؛ جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص190.

(3) وجدت تركيا نفسها مطوقة بدول تسيطر عليها القوى الالمانية العسكرية او نفوذها السياسي، من ذلك ، خضوع اليونان ويوغسلافيا وكريت ورومانيا وبلغاريا وحتى الجزر اليونانية في بحر ايجة القريبة من تركيا اصبحت في قبضة الالمان ينظر: جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص191.

حاول الحلفاء اقناع تركيا بدخول الحرب الى جانبهم خاصة بعد دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب[1] واتفاق الحلفاء في مؤتمري (موسكو)[2]، (طهران)[3] المنعقدين خلال عام 1943 على ضرورة دخول تركيا الحرب في نهاية عام 1943.

(4) يمكن تقسيم علاقات الولايات المتحدة الامريكية (بالشرق الاوسط) الى ثلاثة ادوار بارزة، يبدا اولها عام 1941، ويشتمل الدور الثاني على مدة الحرب (1941– 1945) ويبدأ الثالث ما بعد عام 1945 ... لم تبدي الولايات المتحدة خلال الدور الاول اهتماما سياسيا ملحوظا، وقد ظل المبشرون والمدرسون البروتستانت مدة من الزمن الامريكيين الوحيدين الذين كانوا يبدون اهتماما جديا (بالشرق الاوسط)، فكانت معاهد مثل الجامعة الامريكية في بيروت، وكلية روبرت والكلية الامريكية للبنات في استانبول ... الخ تدل على الروابط التي كانت تربط العالم الجديد (بالشرق الاوسط).

وخلال الدور الثاني اوجدت الولايات المتحدة فجأة اتصالات متعددة (بالشرق الاوسط) بتأثير الطوارئ التي جاءت بها الحرب، فظهرت الجيوش الامريكية في ايران لتتولى ايصال المعدات الى روسيا، ووصلت الى مصر وفلسطين ايضا لتقوم في الدرجة الاولى بمهمات فنية شتى تتعلق بالسلاح الامريكي الذي كان يزود به الجيش البريطاني، وقد ادى الاسطول الامريكي والسفن التجارية دورا حيويا في نقل المعدات الى ميادين الحرب في (الشرق الاوسط)... ينظر:

Harvey P. Hall: American Interests in the Middle East, Headline series, No. 72. Nov-Des. 1948. P.146.

(1) عقد مؤتمر في موسكو في المدة بين 19 تشرين الاول الى الاول من تشرين الثاني عام 1943 واشترك فيه وزراء خارجية الاتحاد السوفيتي (مولوتوف)، وبريطانيا (انطوني ايدن)، والولايات المتحدة (كوردل هل) وتم الاتفاق فيه على مواصلة الحلفاء الحرب حتى النصر، واقامة منظمة دولية بعد الحرب لحماية السلام والديمقراطية. ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط 3، القاهرة، 1968، ص1265.

(2) مؤتمر طهران: هو احد المؤتمرات الرئيسة التي عقدت ابان الحرب العالمية الثانية بين زعماء دول الحلفاء الولايات المتحدة (روزفلت)، وبريطانيا (تشرشل) والاتحاد السوفيتي (ستالين) وذلك في المدة بين 28تشرين الثاني – 1 كانون الاول عام 1943 وفي هذا المؤتمر اعتمدت خطة الغزو في اوربا ضد قوات المحور ينظر: كيث سينزيري، نقطة التحول، ترجمة زهير السمان، بغداد، 1986، ص225 – ص336؛ احمد عطية الله، المصدر السابق، ص 764.

ويبدو ان الاتراك قد شعروا بان ميزان القوى في الحرب العالمية الثانية، أخذ يميل لصالح الحلفاء[1] وان الهزائم الالمانية بدأت تترى، لذلك قاموا باتخاذ بعض الخطوات وعلى النحو الاتي[2]:

1. اعلان تركيا في 14 حزيران عام 1944 بانها سوف تغلق المضايق بوجه سفن الاسطول الالماني استنادا الى ميثاق مونترو واتفاقية عام 1939 بين تركيا وبريطانيا وفرنسا.
2. اعلنت تركيا في 22 شباط عام 1945 الحرب على المانيا واليابان وكانت الخطوات التركية تستند على عدة دوافع اهمها ما ياتي[3]:

أ- ان هذه الخطوات كانت شكلية، فالحرب بدأت تضع اوزارها وتركيا لم تدخل الحرب فعليا.

ب- ارادت ان يكون لها مقعد في مؤتمر الامم المتحدة المقترح انشاؤها انذاك خاصة وان مؤتمر يالطا[4]، قد منع الدول التي لم تعلن الحرب

---

(3) جرت عدة محاولات من الحلفاء للضغط على تركيا من اجل دخولها الحرب الى جانبهم، منها ذلك الطلب الذي قدمه كل من الرئيس الامريكي(روزفلت) و (تشرشل) رئيس الوزراء البريطاني الى الرئيس التركي (عصمت اينونو) منذ عودتهما من اجتماع طهران في تشرين الثاني عام 1943، وقد تضمن ان تكون الخطوة الاولى في ذلك قيام الحلفاء باستعمال القواعد الجوية التركية، فوافق الاتراك على ذلك من حيث المبدأ، لكنهم جعلوا موافقتهم منوطة بتزويدهم مرة اخرى بالسلاح من الحلفاء. ينظر: جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص197.

(1) مصطفى الزين، المصدرالسابق، ص264.

(2) محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص53؛ عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق ،ص45 ؛ مصطفى الزين، المصدر السابق، ص264.

(3) مؤتمر يالطا: يالطا هي بلدة روسية في جنوب القرم تطل على البحر الاسود، ثالث المؤتمرات المهمة التي عقدها الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية وقد عقد للفترة من 4-11 شباط عام 1945، واشترك فيه روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية وستالين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي وتشرشل رئيس الوزراء البريطاني وعالج المؤتمر شروط استسلام المانيا وشروط الاتحاد السوفيتي للاشتراك في الحرب ضد اليابان ..

على المحـــور، حضور هذا المؤتمر الذي انعقد في 25 نيسان عام 1945 في سان فرانسيسكو لصياغة ميثاق أقامة منظمة الأمم المتحدة وقد انتهى ذلك في 26 حزيران عام 1945 وتأسست بموجبه الأمم المتحدة[1]، واصبحت تركيا عضوا اصيلا فيها في 15آب عام 1945 بعد مصادقة البرلمان التركي على ميثاقها[2].

ولم يكن وقوف تركيا على الحياد خلال الحرب العالمية الثانية عملية بسيطة وانما كلفها ذلك ثمنا غاليا، ذلك انها اضطرت، للاحتفاظ بجيش تعداده مليون مقاتل ، كما توقفت عجلة الحياة في كثير من مرافق الدولة، تلبيه لالتحاق عدد كبير من أبناء الشعب بالجيش التركي[3].

وعلى الرغم من ان مؤتمر (يالطا) رسم الواقع السياسي لاوربا ما بعد الحرب من جهة وللسياسة الدولية في ميدان العلاقات الدولية فيما بين الدول والمنظمة العالمية من جهة اخرى، الا ان نظرة كل من الكبار الثلاثة (امريكا، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي) لمنطوق يالطا كانت مختلفة، وقد تجلى التباين في جوانب جوهرية اصبحت فيما بعد من اسباب الحرب الباردة بينهما (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي)... ينظر: د. اسماعيل صبري مقلد، التقارب الامريكي – السوفيتي والحرب الباردة، مجلة السياسية الدولية، العدد (17)، القاهرة، تموز 1969، ص71؛ د. محمد عزيز شكري، التكتلات والاحلاف الدولية في عصر الوفاق مجلة السياسة الدولية العدد (38)، القاهرة، آب 1974، ص118.

(1) منظمة الامم المتحدة: ان المحنة العالمية التي تمثلت في الحرب العالمية الثانية اكدت كم كانت الحاجة الدولية الى احداث منظمة دولية تعمد الى تحقيق الامن والسلم الدوليين ليس خارج تجربة عصبة الامم، وانما بالبناء فوق انجازات العصبة في ميدان التسوية السلمية، فضلا عن تعزيز المنظمة الدولية المقترحة بإجراءات اضافية، وفي اب عام 1944 تباحثت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي في مؤتمر (دمبارتون اوكس) في واشنطن، وشاركت الصين في المؤتمر في مرحلة متأخرة، وقد توفق المؤتمرون في وضع الهيكل العام للمنظمة الدولية ... ينظر: د.محمد حافظ غانم، الوجيز في التنظيم الدولي، النظرية العامة ، الإسكندرية، ط2، منشأة المعارف 1977، ص51 ؛ د. محمد المجذوب، محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية، القاهرة ، الدار الجامعية للطباعة، 1983، ص36.

(2) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص264

(3) على الرغم من عدم دخول تركيا الحرب، فأن اثار الحرب كانت واضحة في المجتمع التركي، فقد عانى التركي كثيرا،واضطرت الحكومة الى تقنين السلع الغذائية وارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية

كان عبء الاجراءات الاقتصادية على الفئات المتوسطة والفقيرة،اكبر مما كان على الفئات الغنية، فقد ادى التحاق عدد كبير من ابناء الشعب بالجيش الى قلة الأيدي العاملة، واحاطت التجارة الخارجية، الكثير من المصاعب الاقتصادية[1].

هذا فضلا عن المبالغ الكبيرة من الاموال، والتي خصصتها الحكومة التركية لشراء الاسلحة والمعدات العسكرية، كما انتشرت السوق السوداء واختفت المواد الغذائية، وتمكنت بعض الفئات من استغلال الوضع الاقتصادي هذا لجمع ثروات طائلة فتركز رأس المال لدى اقلية رأسمالية[2].

ارتفاعا جنونيا لندرتها من جهة ولتوقف التجارة الدولية من جهة اخرى ... ينظر: مصطفى الزين، المصدر السابق، ص264.

(1) ادت النفقات العسكرية الى رفع الضرائب، وخاصة ضريبة الممتلكات التي كان واردها عام 1942 (320) مليون ليرة أي ثلث خزينة الدولة، لذلك العام ولم تتوقف الدولة عند هذا الحد، بل اضطرت لمصادرة الحبوب بأثمان منخفضة. واصدر المجلس الوطني التركي الكبير في شباط عام 1940قانونا يمنح الحكومة صلاحيات استثنائية مطلقة لدرء الخطر عن الدولة عرف بقانون (حماية الامة)، وسنت الحكومة قوانين اخرى للحد من حرية الانسان التركي ،واعطيت للشرطة صلاحيات واسعة، واعلنت الاحكام العرفية في بعض الولايات التركية ... ينظر:عبد الجبار قادر غفور المصدر السابق، ص45؛ محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق، ص53؛ ابراهيم خليل احمد واخرون، المصدر السابق، ص158.

(2) لجأت الحكومة التركية امام هذا الوضع الى اصدار قانون الدفاع الوطني في 18 كانون الثاني عام 1940، والذي منح الحكومة صلاحيات واسعة في مراقبة الانشطة الاقتصادية، وتشكلت لجنة من رئيس الوزراء ووزراء الاقتصاد والمالية والدفاع وغيرهم لتنفيذ القانون المذكور. الا ان الضررسرعان ما لحق بالفلاحين، جراء وضع تسعيرة غير مناسبة لمحاصيلهم بينما استفادت فئات اخرى ... احتكرت المنتجات لحين ارتفاع الاسعار وزيادة الطلب .... ينظر: محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق ،ص55؛ عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص45؛ مصطفى الزين، المصدر السابق، ص264.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الظروف السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية مع دول اوربا الغربية 1945-1960

بات من المعروف، ان من ابرز نتائج الحرب العالمية الثانية، ظهور الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، قوى دولية جديدة. ثم اضحت الاولى تدريجيا، القوة البديلة عن بريطانيا فيما يسمى بمنطقة (الشرق الاوسط) منذ بداية العام 1946. وبدأت بتوسيع رقعة نفوذها في مواجهة الاتحاد السوفيتي بعد مؤتمر (يا لطا) عام 1945 الـــى مناطق جديدة فـي العالم[1].

يأتي ذلك بسبب الاعتقاد الذي ساد عند صانعي السياسة الامريكية بأن الاتحاد السوفيتي سيعمل على اجتياح اوربا، وخاصة بعد اطلاعهم على المعاهدات السرية التي عقدت بين المانيا النازية والاتحاد السوفيتي عام 1939 والتي تم الكشف عنها في 21 كانون الثاني عام 1947[2].

ومما زاد في هذا الاعتقاد، محاولة السوفيت دعم الحركة الانقلابية اليسارية في اليونان، وذلك بتطويق تركيا والسيطرة على مضايقها[3]، مما حدا بالولايات المتحدة الامريكية الى ابلاغ الحكومة السوفيتية بان التعاون بين الامريكان والسوفيت لايمكن الاستمرار فيه، وان الولايات المتحدة الامريكية لايمكن ان تتصور الاتحاد السوفيتي شريكا في عملية السلام العالمي، على المدى البعيد[4].

مما حدا بالعلاقات الامريكية– السوفيتية أن تأخذ طابع الحذر المتقابل، والتصاعد التدريجي، بعد ان ادرك الطرفان ان التناقضات القائمة بينهما على الاصعدة الايديولوجية والسياسية والاستراتيجية، هي تناقضات اساسية وجوهرية،

(1) Rkia Iriye : The cold war in Asia , Hell, INC,New Jersey , 1974.P.132

(2) Ibid.P.10 .

(3)Gary.R.Hess: America and Russia from Cold War, confrontation to coexistence Thomas y. Gromwell company INC.USA.1973.P69 .

(4) Ibid.P.10 .

تفرض بطبيعة الحال قيام تنافس وتصارع بينهما، على مناطق النفوذ والتواجد في مناطق شتى من العالم للحفاظ على التوازن الاستراتيجي بينهما[1].

وانطلاقا من هذا التصور اخذت الولايات المتحدة الامريكية تبحث عن وسائل للتدخل في منطقة (الشرق الاوسط) لتثبيت اقدامها فيه لادراكها اهمية هذه المنطقة الحساسة من العالم، لموقعها الستراتيجي وامتلاكها للثروات الهائلة، وبخاصة النفط فضلا عن كونها سوقا كبيرة لتصريف منتجاتها الصناعية والزراعية المختلفة[2].

وفي ضوء ماتقدم يمكن تقسيم الفصل الى المباحث الاتية:

المبحث الاول:

التنافس السياسي والاقتصادي الدولي (السوفيتي – الغربي) و(البريطاني – الامريكي) في منطقة (الشرق الاوسط).

المبحث الثاني:

الاحلاف العسكرية الدولية والاقليمية (1950- 1960)

المبحث الثالث:

الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية على تركيا(1950-1960).

(1) Arthur . M. Schering's: The Dynamic of world power, A Documentary history of United States foreign policy ,Jol (1).(1945-1973), New York, me saw Hill company 1973.PP .115.117 .

(2) Thomas.P.Brock way: Basic Documents United States foreign policy. D. Van Nortrand company, INC. USA. 1968. P.124 .

المبحث الاول

التنافس السياسي والاقتصادي الدولي (السوفيتي – الغربي) و(البريطاني – الامريكي) في منطقة (الشرق الاوسط)

تتفق الاراء حول اهمية موقع تركيا الجيوبولتيكي وانعكاساته على سياستها الخارجية، حيث ترى الدول الاوربية الغربية والولايات المتحدة الامريكية ان تركيا هي بمثابة قاعدة لوجستية متقدمة ذات موقع ستراتيجي مهم وقريب من مسرح العمليات في (الشرق الاوسط) وانها قادرة على اداء دور اقليمي[1].

اكد (بوكسل سوليماز) مدير الشؤون الخارجية في وزارة الخارجية التركية على أهمية الموقع الجغرافي لتركيا قائلا:

((ان للموقع الجغرافي لتركيا في الشرق الاوسط يرتبط وعلاقاتها التاريخية مع الاقطار العربية كلها عوامل تدفع تركيا الى تعزيز علاقاتها مع اسيا وروابط الدين المشترك مع العالم الاسلامي والثقافة المشتركة عوامل تدفع تركيا الى تعزيز علاقاتها مع الشرق الاوسط، هذا الموقع الفريد جعل تركيا جزء من المجموعة الآسيوية في الامم المتحدة، ونتيجة لهذا الوضع التقليدي والجوبولتيكي تحاول تركيا ان تلعب حلقة وصل بين اوربا وأسيا بين الشرق والغرب))[2].

وجدت الدول الغربية وفي تركيا القريبة جدا من الاقطار العربية، ان تقوم بدور المنفذ لسياستها في هذه المنطقة، ولتحقيق هذا الغرض تقدمت الولايات المتحدة

---

(1) تبلغ مساحة تركيا الحالية (688و577) كم2 في اسيا و(764و123) كم2 في اوربا (منطقة تراقيا), وتتمتع بموقع بحري ستراتيجي لاشرافها على عدة جبهات بحرية، فهي تطل على البحر الاسود بساحل (120) كم2 وعلى بحر ايجة' ومرمرة بساحل كثير التعرج، كما تشرف على البحر المتوسط في الجنوب بجبهة بحر طولها (1577) كم2، كما تمتلك مضايق البسفور والدردنيل بطول يبلغ (90و172) كم2، وبذلك يكون مجموع اطوال حدودها البحرية (2753) كم2. ينظر: جودة حسين جودة، جغرافية آسيا الاقليمية، منشأة المعارف في الاسكندرية، 1985، ص235.

(2) د. هدى درويش، المصدر السابق ، ص310.

الامريكيـة وبريطانيـا وفرنـسا بالعديـد مـن مـشاريع الـدفاع المـشترك عـن (الـشرق الاوسط)،وا شركت تركيا فيها التي ايدت هذه المشاريع لعدة اسباب ابرزها[1]:

1. تصور تركيا انها من القوى الرئيسة المؤثرة في المنطقة.
2. ولاعتقادهـا أيـضا بـأن لهـا المركـز المرمـوق فـــي شـرقي البحـر المتوسـط و(الشرق الاوسط).

وفـي هـذه الحالـة مـن الممكـن ان تقـوم تركيـا بالتعـاون مـع دول اخـرى فـي المنطقة من أجل بناء نظام دفاعي أقليمي يشبه الـى حد ما حلف شمال الاطلسي.

ويؤثر هذا الواقع في مواقف تركيا سلبا وايجابا لأداء دور معين في المنطقة العربية خدمة للمصالح الغربية واستنادا للمبدأ المعروف بـ ((مبدأ شد الاطراف)).

ان موقع تركيا الجغرافي جعلها أكثر عرضـة للاحداث والمتغيرات السياسية الجارية فيها كما كان لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على تركيا وكذلك على طبيعة علاقاتها مع الدول المجاورة لها.

ذلـك ان موقـع تركيـا المجـاور للاتحـاد الـسوفيتي وسـيطرتها علـى المـضايق البحريـة المهمـة فـي المنطقـة، مـع تأكيـد الاتحـاد الـسوفيتي بـان لـه مـصالح فـي تركيـا لايمكن تجاهلها او اهمالها، كل هذا جعل تركيا في خضم الصراع الدولي وخاصة بين القوتين العظميين آنذاك ((الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي))، ولهذا فان مجاورة تركيا للاتحاد السوفيتي بحدود (600) كم فرض عليها سلوكا مزدوجا في تعاملها معه، فهي مضطرة الى الحذر من أي احتمال لغزوها من السوفيت مما دفعها الى الاستمرار في عضويتها في حلف شمال الاطلسي، كما وجدت نفسها لدوافع أمنية وسياسية لا بد لها من ان تقيم معـه نوعا من علاقات حسن الجوار[2].

---

(1) ستيفان براسيموس وتورغول أركونتل ، تركيا: ثوابت الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجديدة نحو الشرق، مجلة المنار، بيروت، دار الطليعة، العددان (13،14) 1986، ص27.

(2) G.M Bowder , Turkey at the crossroads, The world today , Vol (33) No.5.May , 1977 , P.166 .

كما ان جوارها مع الاتحاد السوفيتي فرض عليها اقامة التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية في سبيل تأمين الامن القومي التركي من التهديدات السوفيتية المحتملة.

من هنا، يتضح ان للموقع الجغرافي التركي وزنا وتقديرا كبيرين بالنسبة لصانع القرار السياسي التركي وعلى طبيعة تحركه السياسي سواء داخل تركيا او خارجها، وبناء على ذلك بدأت النخبة السياسية التركية في التفكير الجدي بالتوجه المقصور على اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، وبدأوا يركزون على ضرورة اعطاء أهمية خاصة لموقع بلادهم الجغرافي المتقاطع في أقاليم مختلفة (الشرق الاوسط)، البلقان، اوربا، وشرق البحر المتوسط[1].

وبناء على ماتقدم سنحاول تقسيم هذا المبحث على النحو الاتي:

اولا: التنافس السوفيتي – الغربي في المنطقة خلال السنوات (1945-1960).

ثانيا: التنسيق البريطاني- الامريكي اتجاه المنطقة خلال السنوات (1945-1960).

(2) د. احمد نوري النعيمي ، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الامريكية في الخليج العربي ، بغداد ، 1984 ، ص55.

اولا: التنافس السوفيتي- الغربي في المنطقة خلال السنوات (1945-1960)

قام الاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب العالمية الثانية بالضغط على تركيا مطالبا اياها بالتنازل من بعض اراضيها، وتعديل معاهدة مونترو[1]، وتغيير الحدود الشمالية بين الدولتين، واقامة قواعد عسكرية سوفيتية في المضايق التركية.

كما دعم الاتحاد السوفيتي الحملة الشيوعية في اليونان، وكان الغرب يسعى لقطع الطريق امامه والعمل على تحجيم نفوذه خاصة تجاه اليونان وتركيا، بعد ازدياد النفوذ السوفيتي في هاتين الدولتين، ولذلك تكفلت الدول الغربية بمهمة الدفاع عن تركيا واليونان ازاء الخطر السوفيتي [2]. ومن خلال المساندة والمساعدة الغربية لتركيا في مواجهة الاطماع السوفيتية وجدت تركيا ان ذلك هو السبيل الافضل لتعزيز مصالحها وامنها القومي[3].

ان اهتمام الغرب بتركيا يعود الى عدة عوامل ابرزها الاتي:

1. موقعها الجغرافي المتميز على ملتقى الطرق بين قارات ثلاث فضلا عن سيطرتها على المعبر المائي الذي يعد حلقة وصل بين البحر الاسود والبحر المتوسط من خلال مضيق البسفور في الشمال الشرقي، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي ويتوسطهما بحر مرمرة[4]. ومن المعلوم ان البحر الاسود اصبح تحت سيطرة الاتراك، ثم اصبح للاتحاد السوفيتي مصلحة في البحرين (البحر الاسود والبحر المتوسط) على امل الوصول الى البحار الدافئة ذلك الحلم الاستراتيجي الروسي القديم.

---

(1) د. احمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الاوسط، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1955، ص528.

(2) د. ريتشاد ف. غريمت، والن ليبسون، تركيا صعوبات وآفاق، دراسات ستراتيجية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، المجلد الاول، دراسة رقم (12)، 1980، ص5.

(3) د. احمد نوري النعيمي، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الامريكية في الخليج العربي، ص55.

(4) جودة حسين جودة، المصدر السابق، ص235.

2. مناعة الارض وكثرة التضاريس في تركيا، جعلتها ذات أهمية دفاعية في حالة نشوب حرب، وعلى هذا الاساس فان المعسكرين في الشرق بقيادة الاتحاد السوفيتي والغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية حاولا بسط نفوذهما على تركيا بغية السيطرة على البحر المتوسط و(الشرق الاوسط)، وقارة افريقيا[1].
3. تمتع تركيا آنذاك من وجهة نظر الغرب بالاستقرار السياسي في (الشرق الاوسط)، لان بعض دول هذه المنطقة تفتقر اليه وتشبع تركيا بالنظام الغربي اكثر من انظمة دول الشرق الاوسط الاخرى[2].

ان التهديد السوفيتي لتركيا بدأ يلوح في الافق منذ السنوات الاولى من مرحلة اربعينيات القرن الماضي، فبعد الضغوط التي مارستها تركيا منذ عام 1940 ضد الاتحاد السوفيتي، وجه لها اتهاما في عام 1943، فحواه انها (تركيا) تطيل امد الحرب بواسطة حماية الجناح الالماني في البلقان.

فيما بعد، اعلن السوفيت عام 1945 عن الغاء معاهدة الصداقة وعدم[3] الاعتداء مع تركيا الموقعة بين البلدين عام 1925، وحددوا العديد من المطالب الاقليمية مقابل تجديدها، ويمكن اجمال المطالب السوفيتية بالامور الاتية:

1. اعادة ولايتي قارص واردهان للاتحاد السوفيتي[4].

---

(1) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص31.

(2) د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص182.

(3) معاهدة الصداقة والحياد بين الاتحاد السوفيتي وتركيا: وقعت هذه المعاهدة عام 1925 في باريس، وجددت في عام 1935 لعشر سنوات اخرى، وقد جاء فيها تعهد الطرفين على عدم الاشتراك في اي حلف او اي عمل عدائي ضد الطرف الاخر ... ينظر: د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص122.

(4) حصل الروس على هاتين الولايتين (قارص واردهان) في مؤتمر برلين سنة 1878 ثم عادت الى تركيا بعد الحرب العالمية الاولى، ينظر: د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية النركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص114.

2. الحصول على قواعد عسكرية سوفيتية في مضيقي الدردنيل والبسفور، وتعديل معاهدة مونترو، واعادة النظر في حدود تراقيا لصالح بلغاريا الشيوعية[1].

بالمقابل، قدمت الولايات المتحدة الامريكية عام 1946 مذكرة الى الحكومة التركية تضمنت المبادئ الآتية[2]:

1. ان تبقى المضايق التركية مفتوحة امام السفن التجارية في وقت السلم والحرب لجميع الدول.
2. ان تبقى المضايق مفتوحة امام السفن الحربية في وقت السلم والحرب بالنسبة لدول البحر الاسود.
3. يمنع مرور السفن الحربية لغير دول البحر الاسود في وقت السلم والحرب ماعدا حمولة معينة يتفق عليها في زمن السلم، الا بموافقة دول البحر الاسود او عندما تكون العمليات الحربية تحت اشراف الامم المتحدة.
4. تعديل معاهدة مونترو بما يتلاءم والظروف الدولية المستجدة.

حينها اعلن (اوغلو) وزير خارجية تركيا آنذاك، موافقته على هذه المقترحات الامريكية، الا ان الحكومة السوفيتية ردت على المقترحات الامريكية في 7آب عام 1946، مؤكدة، ان تركيا لم تلتزم بالحياد في أثناء الحرب العالمية الثانية وان معاهدة مونترو لم تمنع استخدام القوات المعادية للمضايق، وعليه يجب تعديل الاتفاقية[3]. كما اكدت الحكومة السوفيتية ايضا، على ضرورة ان تظل المضايق مفتوحة لمرور السفن التجارية في وقت الحرب والسلم لجميع الدول، وان تفتح المضايق بصورة ذاتية امام السفن الحربية لدول البحر الاسود[4].

---

(1) د. احمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص528.

(2) روي مكر يدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت ، 1966دار الكتاب العربي ، ص591 ؛ Campbell ,John : The United States in the world affairs 1947-1948, New York , 1948.P.478 .

(3) Campbell Jahn Op Cit .P.478

(4) Dellin David, Soviet foreign policy after Stalin,London,1962.P.106

ولم تكن هذه المقترحات السوفيتية الا ترديدا للمقترحات الامريكية، بالمقابل اقترح ستالين وضع نظام جديد للمضايق فيما بعد وذلك بتوحيد القوى والجهود التركية– السوفيتية من أجل الدفاع عنها.

غير ان (سليم سابر) السفير التركي في الاتحاد السوفيتي ، رفض هذه المقترحات السوفيتية بعد تسلمه مذكرة رسمية بهذا الشان[1].

كما صرح (عصمت اينونو) رئيس جمهورية تركيا ، قائلا:

(اننا نعلن بصراحة باننا لسنا ملزمين بالتنازل عن الأرض التركية، والحقوق التركية لأحد، وإننا نريد أن نعيش ونموت شرفاء)[2]. ارفق رئيس المجلس الوطني التركي الكبير دعوته لتجديد الصداقة مع السوفيت بأنذار قوي جاء فيه:

(ان ولاية قارص هي منفذ البحر الابيض المتوسط، وهي السد الوحيد في وجه طوفان كبير، فأذا اصر الروس على مطاليبهم فأننا سنقاتل لاخر تركي)[3].

وعلى أثر ذلك أعلن (أرنست بيفن) وزير الخارجية البريطانية في شباط عام 1946، أمام مجلس العموم البريطاني ((بأن بريطانيا لن تسمح أن تصبح تركيا تابعة لروسيا))[4].

كما اثارت المطالب السوفيتية قلقا متزايدا في الأوساط الأمريكية، مما دفع بتركيا للبحث عن ضمانات لحمايتها تجاه التهديدات السوفيتية، مما حدا بتركيا ان تتجه صوب الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان تعزيز أمنها القومي[5].

---

(1) عادل محمد خضر، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية-السوفيتية ،معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد-1982، ص40.

(2) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص117.

(3) المصدر نفسه.

(4) روي مكريدس ، المصدر السابق ، ص591.

(5) شهدت أعوام 1955-1960 عدة إختراقات سوفيتيه للمجال الجوي التركي ودخولها الى الشرق الأوسط، وخلق تهديدات سياسية في جنوب تركيا بتيارات الشيوعية الممزوجة بالتيارات الأشتراكية 00ينظر: عادل محمد خضر، المصدر السابق ، ص41.

لم تكن الولايات المتحدة الامريكية، بعيدة عن هذه التطورات الخطيرة في العلاقات التركية – السوفيتية، فقد رأت الولايات المتحدة في المطالب الروسية في تركيا إنها تهديد للنفوذ الأمريكي في المنطقة، لذلك قررت زيادة المعونات العسكرية والأقتصادية لتركيا، منطلقة من عدة إعتبارات[1]:

1. أن ضعف الجناح التركي سوف يمهد للأتحاد السوفيتي الوصول الى إحتياطي البترول في الدول العربية، والتغلغل في حوض البحر المتوسط الشرقي.
2. يجب أن يؤخذ بنظر الأعتبار الوضع الأستراتيجي لتركيا في حالة دخول الولايات المتحدة في حرب ضد الأتحاد السوفيتي.

عليه قررت الولايات المتحدة، جعل تركيا حلقة وصل في كافة المشاريع والتحالفات التي طرحتها فيما بعد من مبدأ ترومان 1948، وحلف شمال الأطلسي 1949، والتصريح الثلاثي لعام 1950، وانتهاء بحلف بغداد عام 1955، وتجنبا للتكرار وجدنا من الضرورة الحديث عن المشاريع والأحلاف الغربية، التي كانت تركيا طرفا أساسيا فيها، الى المبحث الثاني من الفصل الاول من هذه الدراسة.

(1) Campbell, The United State in the word affairs ,OP. Cit .P.478 .

ثانيا: التنسيق البريطاني– الأمريكي في المنطقة خلال السنوات (1945-1960)

على الرغم من أن تركيا اعلنت حالة الطوارىء خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، من خلال وقوفها على الحياد، الآ أن هذا الأجراء أدى الى أن يتحمل الشعب التركي العبء الاقتصادي.

كانت بريطانيا تقدم المساعدات الأقتصادية لكل من تركيا واليونان، الا أنها أعلنت عن عجزها للوفاء بالتزاماتها الدفاعية نحوهما أي (نحو تركيا واليونان)[1].

وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية خليفة بريطانيا في الدفاع عن استقلال الدول الأوربية، والمحافظة على توازن القوى فيها، وكان من البديهي، أن ينتقل اليها هذا الدور، لأن مصلحتهما كانت واحدة عبر تاريخ طويل في حفظ التوازن الأوربي، ولأن منطق توزيع الوحدات الدولية قضى بأن تتحمل الولايات المتحدة التزاماتها بعد بريطانيا منذ عام 1947، تجاه الدول الأوربية، كما إن الأوضاع السائدة في شرقي البحر المتوسط قضت بأن تتولى الولايات المتحدة عنها مهمة حماية إستقلال اليونان وسلامة تركيا[2].

ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بدأت اهتمامها (بالشرق الأوسط) بصورة واضحة، بعد الحرب العالمية الثانية، وقد وجدت في الدعوة البريطانية لتحل محلها، بمثابة المفتاح الاساسي لها لكي تقوم بوضع أقدامها والسيطرة سياسيا على تركيا البلد المجاور للأتحاد السوفيتي والقريبة أيضا من الأقطار العربية ولذلك من الممكن حسب التصور الأمريكي أن تقوم تركيا بدور مهم

(1) روي مكريدس، المصدر السابق، ص354.

(2) تحملت بريطانيا تقديم المساعدات الأقتصادية لكل من تركيا واليونان وبعض الدول الأخرى، مدة قرن ونصف، وخاصة للدول الواقعة في النصف الشرقي من البحر المتوسط، حيث استخدمها ضد الحروب النابليونية لدرء الروس من التغلغل الى المياه الدافئة في البحر المتوسط، وجعلت الوقوف أمام هذا التغلغل مبدأ من مبادىء سياستها الخارجية، لأن هذا التغلغل من وجهة نظرها يهدد توازن القوى في أوربا 00 ينظر: د0 احمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص530؛ عادل محمد خضر، المصدر السابق ، ص41؛ روي مكريدس ، المصدر السابق ، ص593.

فـي تنفيـذ الـسياسة الأمريكيـة فـي (الـشرق الأوسـط)، وأن تكـون رأس الحربـة فـي مواجهة الاتحاد السوفيتي[1].

ساعدت الظروف السياسية والأقتصادية السائدة في السنوات الممتدة مابين الأعوام 1945-1960، الولايات المتحدة الأمريكية على أن تظهر بمظهر المهيمن في العلاقات الدولية الغربية، وخاصة تجاه أوربا ومنطقة (الشرق الأوسط)، ومن خلال المعطيات الاتية:

1. عدم إفساح المجال لأي محاولة توسع سوفيتي في أوربا الغربية.
2. قيام حكومات شيوعية موالية للاتحاد السوفيتي شرق القارة الأوربية ووسطها.
3. حاجة أوربا للحماية الأمنية الأمريكية.
4. حاجة أوربا لمعونة الولايات المتحدة الأمريكية لتلافي آثار الخراب والدمار الذي لحق بها نتيجة الحرب العالمية الثانية.
5. النجاحات التي حققتها الكتلة الأشتراكية خلال الاعوام 1948- 1958، والمتمثلة بوصول الحزب الشيوعي الجيكوسلوفاكي الى السلطة.
6. نجاح الأتحاد السوفيتي في إمتلاك السلاح النووي.
7. قيام جمهورية الصين الشعبية في تشرين الأول عام 1949.

كل هذه المعطيات، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الى إستكمال عملية تطويق الأتحاد السوفيتي والدول الأشتراكية[2] الحليفة له، والى ألأعداد لنشوء عدة أحلاف عسكرية اولها في (الشرق الأقصى) لمحاصرة الصين الشعبية والحركات الوطنية في أندونيسيا وكوريا الشمالية وفيتنام، وثانيهما في منطقة (الشرق الأوسط)

---

(1) Speiser .E.A: The United State and the Near East, Green wood press, weat part, Connecticut ,1971.P. 185.

(2) روي مكريدس ، المصدر السابق، ص 594؛ فؤاد المرسي، العلاقات المصرية – السوفيتية 1943-1956، القاهرة ، 1980 ، ص97؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، القاهرة 1985، ص100.

لتطويق الأتحاد السوفيتي ومنعه من الوصول الى المياه الدافئة مستخدمة بذلك تركيا واليونان، لتنفيذ هذه المهمة[1].

(1) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 100؛

May, Ernest, R: The Amusing foreign, New York, George Braille, 1963. P.200.

المبحث الثاني

الأحلاف العسكرية الدولية والأقليمية (1947- 1960)

كانت المطالب السوفيتية الأقليمية عام 1946، ببعض الأراضي التركية فضلا عن سعيه للحصول على إمتيازات في منطقتي البسفور والدردنيل، والدعم الذي قدمته كل من الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا لتركيا ضد هذه المطالب هي العوامل الأساسية التي حكمت سياسة تركيا الخارجية في السنوات 1946-1960[1].

وبالتبعية، فأن تركيا عدت سياستها (الشرق أوسطية) مجرد إمتداد لسياستها المنحازة للغرب، الذي كان هدفه الرئيس، بصرف النظر عن أي إعتبارات أخرى إيجاد نظام دفاعي ضد الأتحاد السوفيتي، كذلك فأن هذه السياسة المنحازة للغرب، أعطت دفعة جديدة للتوجه التركي نحو التأثر بالفكر والثقافة الغربية، وهذا في حد ذاته زاد من إرتباط السياسة الخارجية التركية نحو الغرب و(إسرائيل)[2].

ويقدم الأتراك تسويغا لسياستهم المنحازة الى الغرب، يقوم على أساس أنه لايمكن تجاهل حقيقة أن إنتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وإنغماس الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون العالم ، كل هذا قد أسهم في رغبة تركيا في ربط نفسها مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في (الشرق الأوسط)[3].

وأزاء هذه السياسة عملت الولايات المتحدة الأمريكية على حماية تركيا وتعزيز قدراتها الدفاعية[4].

وتأسيسا على ماتقدم سنحاول مناقشة الموضوع من خلال النقاط الاتية:

اولا: مبدا ترومان عام 1947 وحلف شمال الأطلسي عام1949.

---

(1) Rkira Iriye : OP.Cit .P. 132 .

(2) معهد البحوث والدراسات العربية ، العلاقات العربية – التركية من منظور عربي ، جـ1، القاهرة ،1991، ص286 .

(3) Gary .R . Hess : OP. Cit .P. 70 .

(4) د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص 115 .

ثانيا: التصريح الثلاثي عام 1950 ومشروع قيادة الشرق الأوسط عام 1951.

ثالثا: حلف بغداد عام 1955.

أولا: مبدا ترومان عام 1947 وحلف شمال الأطلسي عام 1949

1- مبدا ترومان عام 1947: ظهر اهتمام الدول الاوربية الغربية بمنطقة (الشرق الاوسط) قبل بداية الحرب العالمية الاولى ولكن هذا الاهتمام لم يكن واضحا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية الا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك نتيجة للتغلغل الشيوعي في دول البلقان وإيران وتنامي المصالح الامريكية في المنطقة لا سيما بعد ان بدأت بوادر الضعف البريطاني والفرنسي خلال هذه المرحلة0

ولذلك لم تترك الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذا النشاط يستشري ويمتد الى مشارف (الشرق الأوسط)، فبدأت تساهم ماديا وسياسيا من أجل محاصرة الشيوعية وعدم تسللها الى حوض البحر المتوسط عن طريق تركيا واليونان، أو الى منطقة الخليج العربي عن طريق إيران والعراق[1].

وحين إقترح ستالين وضع نظام جديد للمضايق التركية، وذلك بتوحيد القوى والجهود التركية – السوفيتية من أجل الدفاع عنها، كما مر بنا من قبل كان من نتائج ذلك أن جرت سلسلة من الأتصالات الدبلوماسية بين تركيا والأتحاد السوفيتي، وأرسل (مولوتوف) وزير خارجية الأتحاد السوفيتي في عام 1946 مذكرة للحكومة التركية جاء فيها :

((أن تركيا والأتحاد السوفيتي من أكثر القوى إهتماما في المنطقة لكفالة حرية السفن التجارية والأمن في المضايق لأشتراكهما معا في الدفاع عنها لمنع أي دولة معادية لتحقيق أهدافها ضد الدول الواقعة على البحر الأسود))[2].

---

(1) Genlubal , Mohmet , Turkish – American relations Agenesel Appraisal, foreign Vol . (2) – No . 4 . 1971 . P .67 .

(2) Dellin , David : Soviet foreign policy after Stalin, London, 1962 . P. 108 .

وقد تبين لنا الموقف الرافض للمقترح السوفيتي بهذا الموضوع[1].

وكان ستالين يحاول من فكرة الأشتراك في حماية المضايق والدفاع عنها، التخطيط لسياسة بعيدة المدى تؤمن للأتحاد السوفيتي في المستقبل وجودا فعليا في البحر المتوسط[2]، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية في المطالب السوفيتية في تركيا إنها تهديد للنفوذ الأمريكي في المنطقة، فأعلنت في بيان رسمي أن تركيا يجب أن تبقى وحدها المسؤولة عن حماية المضايق والدفاع عنها، وأن الأتحاد السوفيتي يجب أن لايتدخل في هذا الأمر[3].

وبالرغم من إنسحاب الجيش السوفيتي من بلغاريا في خريف عام 1947 الذي خفف الضغط على حدود تركيا الأوربية ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، قررت زيادة المساعدات العسكرية لتركيا[4].

وعلى أثر ذلك، وجه الرئيس ألامريكي ترومان رسالته الى الكونغرس في 12 آذار عام 1947 والتي جاء فيها:

((يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية موضوعة على أساس مساعدة الدول الحرة التي نقاوم محاولات السيطرة من جانب الأقليات المسلحة أو الضغط الخارجي، ويجب معاونة الدول الحرة على تقرير مصيرها بسياستها الخاصة))[5] وهذا ما إصطلح عليه بمبدأ ترومان، ووفقا لهذا المبدأ قدمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات لكل من تركيا واليونان بدون إنتظار التقارير الواردة

---

(1) ينظر موقف السفير التركي في موسكو في (ص 42) من الرسالة.

(2) Dellin,David, Op Cit .p.108.

(3) May Ernost .R, Op . Cit . P. 200 .

(4) Ibid. P. 200 .

(5) مبدأ ترومان: هي السياسة التي اتخذها الرئيس الأمريكي هاري ترومان لمواجهة التوسع الشيوعي، اذ وجه رسالته الشهيرة الى الكونغرس في 12 آذار عام 1947، داعيا فيها بتقديم المساعدات الأقتصادية للدول التي قد تتأثر بالدعوة الشيوعية ... ينظر د. احمد عطية الله المصدر السابق، ص287؛ Howard N. Hanny : The United States and problem of the Turkish Stats Reference Article,The Middle East Jarnal,Vol-(1),1974,P.67.

من البعثات الأمريكية، أو من وفد الأمم المتحدة، الذي أرسل خصيصا الى اليونان للتحقيق عن مدى الأعتداء السوفيتي على سيادتها، ورأى الرئيس الآمريكي ترومان ان الدفاع عن تركيا واليونان بمثابة الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي[1].

وأشار الرئيس الأمريكي ايضا الى أن ((تركيا بحاجة ماسة الى المساعدات لحماية وسائل المدنية الحديثة فيها لأستمرار الوحدة القومية حيث أنها ضرورية لحفظ النظام في (الشرق الأوسط)، وأن الولايات المتحدة فقط في وضع يساعدها لأدامة إمداد هذه الدول بالمساعدات))[2].

لاقى مبدأ ترومان الكثير من الأنتقادات في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، ففي الداخل عدّ هذا المشروع تدخلا أمريكيا في شؤون الدول الأخرى، وتقديم مساعدات لحكومات دول غير مستقرة مثل تركيا واليونان، فان مثل هذه المساعدات من شأنها أن تساعد على توسيع نفوذ بريطانيا في منطقة (الشرق الأوسط). وفي الخارج، رأى السوفيت أن الغرض من ((مبدأ ترومان)) هو إيجاد نفوذ للامريكان في منطقة (الشرق الأوسط)، وقد شاطر السوفيت في هذا الرأي حزب العمال البريطاني والذي كان يمثل الحكومة البريطانية خلال هذه المدة[3].

وعلى الرغم من الانتقادات المريرة التي وجهت لهذا المبدأ إلا أنه يُعد في نظر بعض المؤرخين مؤشرا لأنفراط الوفاق الثلاثي بين القوى الكبرى الثلاث الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتي، وأعطى التأكيد بأن مسألة الدفاع عن منطقة (الشرق الأوسط) لم تعد مهمة بريطانية فحسب، بل أن الولايات المتحدة دخلت شريكا رئيسا في المنطقة[4].

---

(1) د. احمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، 1955، ص511.

(2) An Iuar Evd: The Cold War, Reappraisal the Camelot press, thanes and. Hudson London, 1964 . P. 145 .

(3) فؤاد المرسي، المصدر السابق، ص97.

(4) Evan ,Iuard,Op,Cit.p.145.

وقد صرح (عصمت إينونو) رئيس جمهورية تركيا بمناسبة تصديق الكونغرس الأمريكي على مبدأ ترومان قائلا:

((أن المعونة الأمريكية لتركيا هي خطوة إيجابية للدفاع عن الديمقراطية، وأن العلاقات الودية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ستساهم على ترسيخ النظام الديمقراطي في تركيا...))[1].

وفي 12 تموز عام 1947، تم التوقيع على إتفاقية المساعدة الأقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة، جاء فيها[2].

1. هذه المساعدات تستخدم للأغراض المخصصة لها كي تصبح تركيا قادرة على تقوية قواتها المسلحة، وفي الوقت نفسه الأستمرار في إدامة الأستقرار الأقتصادي.
2. لايمكن إستخدام هذه المساعدات لتسديد أية ديون خارجية تكون متراكمة على أي من الدولتين أي تركيا واليونان ، قبل عقد الأتفاق.

وعليه فقد أقر الكونغرس الأمريكي إعتماد مبلغ قدره(225) مليون دولار لتركيا واليونان للأغراض العسكرية، ثم حدد لذات الغرض بعد ذلك مبلغا آخر لتركيا قيمته (155) مليون دولار، وأن 90% من هذه الأعتمادات المالية أنفقت لأعداد الجيش والطائرات والسفن، أما البقية الباقية منها فقد كرست لتحسين الصناعة او اصلاحها وفي إنشاء الطرق العامة[3].

2- حلف شمال الأطلسي عام 1949.

---

(1) Genlubal, Mohmet,Turkish Participation in the United Nation,1945– 1954, Ankara . Universes Basmati, 1963.). 150 .

(2) د. احمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص518.

(3) وقد منح الكونغرس الأمريكي الرئيس ترومان أيقاف المساعدات عن تركيا في حالة ما إذا إتخذ مجلس الأمن إجراءات بأن هذه المساعدات غير مجدية لتركيا، أو فيما إذا وجد الرئيس الأمريكي في هذا الإيقاف هو من مصلحة الولايات المتحدة ... ينظر: د. احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، ص125 .

بعد انتهاء الحرب العالميةالثانية ،وخروج الاتحاد السوفيتي منها منتصرا ،نشأت فكرة اقامة حلف يجمع دول العالم الاوربي الغربي من اجل مواجهة الخطر السوفيتي ،لمنعه من السيطرة على دول اوربا الشرقية ،وفرض النظام الشيوعي عليها ،ومن اجل تحقيق هذا الهدف وقعت كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ معاهدة(بروكسل) التي عرفت (بالاتحاد الاوربي الغربي) عام1947،وقد نصت هذه المعاهدة على تقديم معونات عسكرية للطرف الذي يواجه اعتداء مسلحا ، وقد اعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لتقديم المساعدات العسكرية من اجل منع تدخل الاتحاد السوفيتي في اوربا ،ونتيجة لذلك قام الاتحاد السوفيتي بمحاصرة برلين الغربية ،وبعد الحصار نشبت الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي منعا لانتشار الشيوعية في اوربا ،الامر الذي أدى بالولايات المتحدة الى الانضمام الى نظام الدفاع الغربي ،ودعت الحاجة الى قيام الولايات المتحدة بأيجاد حلف شمال الاطلسي ،وتدخل في عضويتها دول الاتحاد الاوربي الغربي الى جانب النرويج ،والدنمارك ،وايسلندا،وايطاليا ،والبرتغال ،واسبانيا ،والسويد،وتم أنشاء هذا الحلف في عام 1949[1].

استطاع الحلف المذكور التخفيف من القلق الأوربي أزاء التهديد السوفيتي المحتمل، وأسهم في تعميق الأحساس بوحدة أوربا الغربية وأمنها، ووفر للولايات المتحدة المشاركة في إنعاش أوربا الغربية إقتصاديا وعسكريا[2].

(1) نافع ايوب لبس ،منظمة معاهدة شمال الاطلسي (الناتو)،مركز الدراسات العسكرية،دمشق،1996،ص12.

(2) ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في عام 1945، حتى بدا أن العامل الفاعل والحاسم في تحديد مستقبل أوربا، هو مواقع جيوش الأحتلال، فالملاحظ، أن الدول التي سيطر عليها الحلفاء باشرت بتطوير نظم رأسمالية، في حين أن الدول التي سيطر عليها السوفيت بدأت بإنتهاج نظم شيوعية وكانت المحصلة إنقسام أوربا الى كتلتين (شرقية شيوعية، وغربية رأسمالية) وبقيت الحقيقة السائدة آنذاك والمتمثلة في أن أهداف السوفيت والغرب تتنافسان في جميع مناطق العالم.ينظر: بول كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى ، ترجمة مالك البديري، دار النشر، سلسلة عام المعرفة الكويتية، 1989، ص71؛ صلاح سالم، الناتو بين مرحلتين، مجلة السياسة الدولية العدد(129) لسنة 1997، ص69.

وعلى الرغم مما تردد عن أسباب قيام حلف شمال الأطلسي، فأن أقامته بعد أربع سنوات تقريبا من إنتهاء الحرب العالمية الثانية، أرسى أولى دعائم الحرب الباردة، بين المعسكرين الاشتراكي والراسمالي، وفتح المجال أمام حقيقة جدية من الصراع العالمي، بعد إتضاح الخريطة السياسية الجديدة الناشئة عن نتائج الحرب العالمية الثانية[1].

كانت من نتائج الضغط السوفيتي على تركيا في اواخر أربعينيات القرن الماضي، ان إتجهت تركيا إلى المعسكر الغربي، وخاصة بعد ظهور ما يسمى بمبدأ ترومان عام 1947، وتم الأعتراف بقبولها في حلف شمال الأطلسي في 19 شباط عام 1952، وبذلك تعد تركيا من وجهة نظر القادة الأتراك قد حققت جانبا مهما في الحفاظ على سلامة أراضيها وسيادتهامن التهديد والخطر السوفيتي[2].

وبعد انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عدلت المادة الخامسة من ميثاق الحلف، فأصبحت على النحوالآتي:

1. إن أي هجوم يقع على أقليم أي طرف من الأطراف المتعاقدة في أوربا، أو أمريكيا الشمالية، والمقاطعات الفرنسية في الجزائر، وعلى أرض تركيا، أو على الجزر التي تخضع لأختصاص أي طرف من الأطراف، في منطقة الأطلنطي الى الشمال من مدار السرطان تعتبر هجوما على الجميع[3].
2. إن أي هجوم يقع على قوات أو سفن أو طائرات أي طرف من الأطراف، أو على قوات الأحتلال التابعة لأي طرف في أوربا وعلى البحر المتوسط،

---

(1) Speiser , OP . Cit . P. 185 .

(2) خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية التركية أزاء الشرق الأوسط المدة الواقعة من 1945-1991، اطروحة دكتوراة (غير منشورة) اجيزت من كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995، ص17.

(3) سميح عبد الفتاح ، انهيار الامبراطورية السوفيتية، نظام عالمي جديد احادي القطب ، عمان ، دار الشروق ، 1995، ص17.

وعلى شمال منطقة الأطلنطي الى الشمال من مدار السرطان، يعتبر هجوما على الجميع[1].

أي أن الهدف المعلن من قيام هذا الحلف هو الدفاع عن الأعضاء فيه في اطار الحدود الجغرافية لأراضيها، ضد أي هجوم قد تتعرض له قواتها، أو سفنها، أو طائراتها، داخل هذه الأراضي، فضلا عن المساعدة والتنسيق السياسي[2] بين الدول الاعضاء في الحلف.

والحقيقة، ان حلف شمال الأطلسي كان حريصا على عدم التفريط في المركز الجغرافي الحيوي لتركيا واليونان، إلا أن أهمية تركيا الجيوبولتيكية يعطيها الأفضلية على اليونان، كذلك، فأن قيام الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بتقديم العون لتركيا قبل دخولها حلف شمال الأطلسي كان هدفا أمنيا وعسكريا يمكنه الأستفادة من أهميته الاستراتيجية، خاصة أن تركيا، تشترك بأطول حدود مع إثنتين من دول حلف وارشو[3] هما الأتحاد السوفيتي وبلغاريا، كما تقوم تركيا بحكم موقعها على البحر المتوسط بوظيفة الغطاء المكمل لجدار الأمن من جهة الغرب وحماية مصالحهم[4].

---

(1) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص187.

(2) نزار علي الحياني، دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراة (غير منشورة) اجيزت من كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص34 .

(3) حلف وارشو، تشكل في 14مايس عام 1955، بقيادة الأتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، وقد أفضى حلف وارشو الى إعطاء السوفيت غطاءا شرعيا لإبقاء قواتهم في دول أوربا الشرقية، علما أن تشكيل الحلف جاء ردا على إنضمام المانيا الغربية رسميا الى حلف شمال الأطلسي في تشرين الأول عام 1954 اذ أن هذه الخطوة من المانيا الغربية شكلت نقطة تحول في نظام الأمن الغربي، وبالمقابل فقد عمقت تلك الخطوة التناقضات وزرعت شكوكا إضافية بين الأتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية من جهة والولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، وأثبت حلف وارشو، أن الشرق والغرب أصبحا بعد تأسيس كل من حلف شمال الأطلسي وحلف وارشو، متخندقين في قلاع آيدلوجية وإقتصادية وأمنية . للمزيد ينظر: J. Camp ell, Defense of Middle East, London, 1960 . P. 211. ؛ د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص153 .

(4) د. محمد عزيز شكري، المصدر السابق، ص43 .

ثانيا: التصريح الثلاثي عام 1950 ومشروع قيادة (الشرق الأوسط) 1951

1- التصريح الثلاثي لعام 1950: اتفقت وجهات النظر بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول تجميد الصراع العربي- الأسرائيلي، بعد فشل مساعي الصلح بين الجانبين، والحيلولة دون نشوب حرب جديدة، فعمدت هذه القوى الى إصدار تصريح ثلاثي مشترك في 25 آيار عام1950، بصدد تسليح منطقة (الشرق الأوسط)، والمتضمن توريد السلاح للأقطار العربية وإسرائيل للحفاظ على أمنهما الداخلي، والدفاع عن المنطقة ضد التهديدات الخارجية، ومنع سباق التسلح، وتكرار النزاع بين العرب و(إسرائيل)[1].

وفي حقيقة الأمر فأن التصريح الثلاثي كان يستهدف تحقيق ماياتي:

1. فسح المجال أمام الدول الغربية للتدخل في شؤون الأقطار العربية، وإبقائها مجزأة[2].
2. إعادة تنظيم العلاقة بين بريطانيا والأقطار العربية، وبخاصة مصر والعراق، بعد أن شهدت تلك العلاقات فتورا وتباعدا.
3. الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في تركيا، وتهيأة الأخيرة لتكون مركزا لأنشاء منظمة أقليمية، تحت ستارالدفاع عن (تركيا) ضد الخطر السوفيتي [3].

وجاء إشتراك نفوذها (الولايات المتحدة الاميركية) في المنطقة العربية بعد أن لمست ضعف مركز بريطانيا فيها[4].

وتمثلت ردود الفعل العربية اتجاه هذا التصريح، في أجتماع مجلس جامعة الدول العربية، وأصدرت بيان في 21 حزيران عام 1950، جاء فيه بأن التصريح

---

(1) Speiser . OP. Cit . P . 185 .

(2) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 100.

(3) د. محمد عزيز شكري، المصدر السابق ، ص44.

(4) Price , M . P : A history of Turkey , Brad ford and Dickens , London, 1961. P. 171 0.

الثلاثي لن يحل المشكلة الفلسطينية، ولن يؤدي الى تحسين العلاقات بين الأقطار العربية و(أسرائيل) ، كما أن مسؤولية الدفاع عن المنطقة تقع على عاتق الأقطار العربية، وهي ترفض أي تدخل دولي في المنطقة خارج نطاق الأمم المتحدة[1].

وهكذا فشل التصريح الثلاثي في تحقيق الهدف المرجو منه، وزاد من حقد العرب على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، على إعتبار أن التصريح يعني ضمنا الأعتراف بوجود (إسرائيل) في فلسطين، على الرغم من أن كلا من مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان قد قبلت على مضض قيود البلدان التي تحكمت في تصدير السلاح الى المنطقة العربية حتى عام 1955[2].

2- مشروع قيادة الشرق الأوسط عام 1951

حاولت بريطانيا في مفاوضاتها مع مصر عام 1950، إنشاء حلف من دول (الشرق الأوسط)، على غرار حلف الأطلسي، تكون من مهماته الوقوف ضد أية محاولة سوفيتية هجومية، وأبقاء الشرق العربي خاضعا للنفوذ الأستعماري الغربي، عن طريق خلق محاور من الحكام العرب المتعاونين معه، وتدعيم الوجود الأسرائيلي، والضغط على الأقطار العربية لعقد صلح مع (إسرائيل)[3].

ووفقا لذلك بدأت تركيا تحركها الدبلوماسي في المنطقة العربية لتهيئة الأجواء الملائمة لأستقبال مشروع غربي جديد يصاغ لتطبيقه فيها، فقد دعت الى ضرورة إشراك جامعة الدول العربية في قضية الدفاع عن منطقة (الشرق الأوسط)، وإدخال هذه القضية في ميثاق حلف شمال الأطلسي، وفي هذا

(1) ج.ب. دروزيل ، التاريخ الدبلوماسي، تعريب د. نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، لبنان، 1966، ص252.

(2) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، ص88 .

(3) G. Lewis: Soviet a advances in the Middle, East, Washington, Dc, USA, 1971. P . 181.

المجـــــــــال، صرح (فؤاد كوبرللي)[1] وزير الخارجية التركي الى سياسة بلاده الخارجية، قائلا:

((أن سياستنا الصريحة أننا مرتبطون من الناحية الثقافية والجغرافية بأوربا، ومن ناحية أخرى (بالشرق الأوسط)، إذ لايجوز وضع حد فاصل بين المنطقتين، لأن إحدى المنطقتين متصلة ومكملة للأخرى))[2].

كان للمساعدات الغربية لتركيا دور كبير في إنضاج مشروع حلف غربي تقدمت به الدول الأربع، الولايات المتحدة المريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وتركيا، الى (1) فؤاد مصر في 13 تشرين الأول عام 1951، لتأسيس (مشروع سيؤدي الى انضمام الأقطار العربية الأخرى اليه، مع احتفاظ مصر بمركز مرموق فيه)[3].

وينص هذا المشروع على إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط، تشترك فيها الدول الأربع، وتكون مصر مركزا لهذا الحف، على أن تقدم مصر التسهيلات الدفاعية والستراتيجية في أراضيها، وتسمح بإستخدام موانيها ومطاراتها في أوقات الحرب، مقابل أن تسلم بريطانيا قاعدتها في قناة السويس لمصر، على أن تصبح قاعدة مشتركة للدول الداخلة في الحلف، وكذلك تتخلى بريطانيا عن معاهدة 1936، وتسحب قواتها من مصر[4].

---

(1) فؤاد كوبرللي، فقد ولد عام 1890 وهو الباني الاصل، ومن مؤرخي تركيا المشهورين، له عدة مؤلفات في التاريخ العثماني منها ((قيام الدولة العثمانية))، انتخب نائبا" عن مدينة قارص ... للمزيد ينظر: محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص173.

(2) بييرر وندو، مستقبل الشرق الأوسط، تعريب سعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1959، ص161 .

(3) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم، مطبعة النهار، بيروت، 1972 ، ص55 .

(4) Rkira Iriye : OP. Cit . P, p 132 .

دعت الدول الأربع المذكورة كلا من الأقطار العربية وإسرائيل للانضمام اليه، ولكن هذا المشروع جوبه بالرفض الكامل من مصر التي أدركت أن بريطانيا تعمل من اجل الوصول الى أهدافها في استمرار نفوذها وهيمنتها على مصر عن طريق آخر باستبدال مشروع المعاهدة المصرية البريطانية الذي فشلت المفاوضات في تحقيقه بحلف دفاعي من عدة دول تدخل فيه مصر، لجعلها تنضم للمعسكر الغربي، فضلا عن استخدام قاعدة السويس قاعدة للحلفاء[1].

وبعد قيام ثورة 23 تموز عام 1952 في مصر، هاجم الرئيس المصري جمال عبد الناصر هذا المشروع، وأعلن أن مصر لا يمكن أن تدخل في أي حلف تكون إسرائيل عضوا فيه، وتوجهه الدول الأجنبية، وأوضح عدم إكتراثه بالخطر السوفيتي المزعوم وبالحرب الباردة، وأشار الى أن هذه الأقطار لايمكن أن تقاس بالخطر الأسرائيلي الجاثم على أرض فلسطين[2].

كان لموقف مصر في تلك الحقبة، أثر كبير في إفشال هذا المشروع الغربي لربط الوطن العربي بأحلاف عسكرية وسياسية تحقق المصالح الغربية في المنطقة، وكان على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تفكر في خطط أخرى، تستبعد منها مصر، لذلك اتجها نحو العراق فكان حلف بغداد.

ثالثا: حلف بغداد عام 1955

ظهرت الرغبة لدى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا عام 1950 في إقامة مشروع يهدف الى إنشاء منظمة إقليمية تضمُ دولا من (الشرق الأوسط) والدول الغربية المعنية بالمنطقة، وتكون مهمتها الربط بين المنطقة مع الغرب، فتبلورت هذه الرغبة في تأسيس حلف بغداد، حيث تبنت هذا المشروع

(1) د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص233 .

(2) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص66 .

تركيا بإعتبارها، احدى دول المنطقة، ويعد هذا الحلف هو أول خطوة تقوم بها تركيا من أجل خدمة المصالح الأوربية على حساب منطقة (الشرق الأوسط)[1].

وفي المدة من 9 الى 1954/10/19، عُقدت محادثات بين رئيسي وزراء تركيا والعراق، وكانت هذه المحادثات هي أول خطوة نحو إقامة حلف بغداد، وقام (عدنان مندريس)[2] بزيارة سوريا ولبنان من أجل ضمهما الى الحلف المذكور، مع تأكيده بتقديم ضمانات تركيا بعدم عقد أي إتفاق مشابه مع إسرائيل، وكان، اهتمام تركيا لتأسيس هذا الحلف من أجل تحقيق الاهداف الاتية:-

1. مضاعفة حجم القوات الغربية في المنطقة، وبالتالي تحقيق المزيد من الأمن لتركيا في مواجهة الأتحاد السوفيتي[3].

---

(1) بدأت فكرة تأسيس حلف بغداد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وتبنت تركيا هذه الفكرة، وتم اعلانه في 24 شباط 1955، ويضم الحلف إيران والعراق وباكستان وبريطانيا، والولايات المتحدة بصفة مراقب، شاركت في بعض لجان الحلف، يرأسه رئيس الوزراء التركي (عدنان مندريس)، ورئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) وكان هدف الحلف العمل على قدم المساواة لأقرار السلام والأمن في (الشرق الأوسط) ، والدفاع عن بلدانهم ضد العدوان، والعمل في سبيل رفاهية شعوب المنطقة وسعادتها ، وقد لقي هذا الحلف ترحيبيا كبيرا من الحكومة الأمريكية إلا أن مصر عارضت هذا الحلف بشدة ... للمزيد ينظر: Walter Iaquer : The struggle for the Middle East, Routkdge, Kegan puul London , 1969 .P. 15 ;

كذلك، أميرة محمد كامل الخربوطلي، العلاقات المصرية – الرتكية 1952-1971، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، اجيزت من كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1979، ص77 ؛ د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص383 .

(2) عدنان مندريس، فقد ولد في غرب تركيا عام1899، وهو من كبار ملاكي الاراضي، تخرج في كلية الحقوق في ازمير، انتخب نائبا عن مدينة ايدن ... حكم الحزب الديمقراطي تركيا بزعانة مندريس مدة عشر سنوات بعد فوزه في الانتخابات العامة التي جرت عام 1950، وفي عهده انضمت تركيا الى حلف شمال الاطلسي، وقام بدور مهم في حلف بغداد، الا ان هذا الحزب شهد سلسلة من الاضطرابات في مدينتي انقرة واستانبول، ادت الى تدخل الجيش في الاوضاع السياسية والاستيلاء على الحكم في 27 ايار عام 1960، للمزيد ينظر : مصطفى الزين ، المصدر السابق ،ص265.

(3) أميرة محمد كامل الخربوطلي، المصدر السابق، ص81.

2. إن هذا التحالف سيكون مصدرا للمزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية الى تركيا.
3. إن الحلف الجديد من شأنه أن يؤمن مواصلات تركيا في البحر المتوسط وفي البر عبر دولة مثل العراق، وذلك في حالة انضمام دول عربية اخرى الى صفوفه[1].
4. انضمام دول عربية الى الحلف الجديد من شأنه أن يكسر حدَّة المواجهة بين العرب الغرب، وقد يساعد بالتالي على قيام تركيا بدور قيادي في المنطقة[2].

على الرغم من المساعي التي بذلها رئيس وزراء تركيا (عدنان مندريس) في سبيل إقناع مصر بدخول هذا الحلف، الا ان مصر رفضت الأنضمام لهذا الحلف، ونتيجة الرفض المصري قام (عدنان مندريس) في حزيران عام 1955 بزيارة كل من ولبنان وسوريا من أجل اقناعهم بالأنضمام ، وقد وجد إستجابة من العراق، كما إنضمت بريطانيا الى الحلف في نيسان عام 1955، ثم تبعتها باكستان، وإيران في تشرين الأول من العام نفسه، وعلى الرغم من عدم انضمام الولايات المتحدة المريكية رسميا الى الحلف تجنبا لأثارة غضب (إسرائيل) ، الا أنها كانت وراء فكرة إقامة الحلف منذ البداية[3].

وقد عارضت الحكومة المصرية التي كان يتزعمها الرئيس (جمال عبد الناصر) هذا الحلف بشدة، وطالبت بمنع تعاون الدول العربية مع تركيا بأعتبارها دولة صديقة (لأسرائيل)[4].

تقرر في الاتفاق الذي تم بين الحكومتين التركية والعراقية في 24 شباط 1955 العمل معا في تعاون وثيق لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، وقد نصَّ ميثاق هذا الحلف على التعاون بين تركيا والعراق من أجل الأمن والدفاع. وقد

---

(1) Walter , OP. Cit .P. 16 o.

(2) د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص383.

(3) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الأسرائيلية ، بيروت، دار الفكر العربي، 1997، ص39.

(4) المصدر نفسه.

تعرضت تركيا لضغوط من جانب العراق ، وذلك بسبب كونه عضوا في حلف واحد يجمعه مع بريطانيا في وقت قيام العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وبعد قيام 14 تموز1958 في العراق إنسحب الاخير من المعاهدة، وتقرر تغيير إسمه من حلف بغداد الى الحلف المركزي ((Cento)) ونقل مقره من بغداد الى أنقرة[1].

ومن الجدير بالذكر، أن المادة الخامسة في ميثاق الحلف نصت على بقاء الحلف مفتوحا أمام كل دولة عضو في الجامعة العربية، ويعني هذا عدم امكانية إنضمام إسرائيل للحلف، ويشكل هذا تنازلا من جانب تركيا للشعور العربي المعادي لأسرائيل، لكن الموقف التركي المعادي لأسرائيل ظاهريا لم يطمئن العرب، وفي الوقت ذاته قوبل هذا الحلف برد فعل معادٍ من إسرائيل وتعرّض فيها لنقد شديد[2].

(1) فاخر أرما أوغلي ، العلاقات العربية- التركية من منظور تركي ، ترجمة كمال شعبان ، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة الأسلامية ، إستانبول ، 1993 ، ص257 .

(2) د. احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص383؛ أميرة محمد كامل الخربوطلي ، المصدر السابق ، ص58.

المبحث الثالث

الضغوط السياسة والاقتصادية الدولية على تركيا 1945-1960

مر بنا ان تركيا انضمت الى حلف شمال الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة ضغط الأتحاد السوفيتي عليها، حينما طالب السوفيت في عام 1945 بولايتي قارص وأردهان، لأقامة قواعد عسكرية على البحر الأسود وتعديل معاهدة مونترو، إلا أن تركيا رفضت هذه المطالب بشدة0

وفي هذه المرحلة بالذات كانت تركيا تمر بأزمة إقتصادية حادة، لأنها جعلت من إقتصادها قبل الحرب العالمية الثانية إقتصاد حرب، ورأى السوفيت في ذلك خير وسيلة للضغط على تركيا لتحقيق منافعهم السياسية، لاسيما أن الأتحاد السوفيتي خرج منتصرا في الحرب، بعد هيمنته على دول أوربا الشرقية، وبالتالي فرض نموذجه السياسي عليها[1].

بالمقابل وجدت الدول الغربية والولايات المتحدة في مطالب الأتحاد السوفيتي من تركيا، خطرا على مصالحها على المدى البعيد في شرقي البحر المتوسط، خاصة أن اليونان كانت تخوض حربا اهلية امتدت من عام 1944وانتهت في عام 1949 بسبب نشاط الحزب الشيوعي فيها، وتحت ضغط هذه الظروف، فقد ساندت الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية تركيا ضد المطالب السوفيتية، وعلى ذلك فقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات إقتصادية لتركيا بموجب مبدأ ترومان ومشروع مارشال[2]، لبناء إقتصادها المنهار، لكي تكون قادرة على الوقوف بوجه الأتحاد

---

(1) Hale : The Cold War as History , New York . 1967 .P. 112 .

(2) مشروع مارشال: أعلن الجنرال جورج مارشال ، وزير خارجية ألولايات المتحدةا في الخامس من حزيران عام 1947، بأن الولايات المتحدة قررت تقديم القروض والمنح لجميع الدول الأوربية حيث قال: ((بأنه أية حكومة ترغب في أن تساهم في جهود الأنعاش الأوربي ستلقى منا كل عون ومساعدة)) ، وقد رفض الأتحاد السوفيتي هذا المشروع وشاركته كل دول أوربا الشرقية ، إذ أنها أرادت أن تقتصر القروض والمنح الأمريكية على الأنتعاش الأقتصادي فقط وأن تخير كل دولة بكيفية الأستفادة من تلك القروض من دون الرجوع الى البرامج التي وضعتها الولايات المتحدة لهذا الغرض ... ينظر: احمد

السوفيتي، ولعل مثل هذه الظروف قد ساهمت في إقناع الدول الأوربية والولايات المتحدة بضم تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام 1952[1].

بالمقابل، كانت السياسة الأمريكية في أوربا تتبلور بصورة واضحة، على أثر إندحار النازية في ألمانيا وخضوعها للأحتلال العسكري من قوتين كبيرتين (الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتي)، والوهن البريطاني والفرنسي وبقية الدول الأوربية الاخرى للقيام بدور الطرف الآخر المواجه للأتحاد السوفيتي، كل ذلك، ألزم الولايات المتحدة أن تكون القوة الأساسية لأعادة توازن القوى في أوربا[2].

وعليه، فقد إندفعت الولايات المتحدة لتكون في مقدمة المعارضين للسياسات السوفيتية بعد ما كانت في عهد روزفلت في أثناء الحرب العالمية الثانية تحرص على التوفيق بين وجهات نظر (ستالين وتشرشل)، وفي سبيل ذلك قامت الولايات المتحدة بالخطوات الاتية[3]:

1. الأبقاء على الآلاف من القوات الأمريكية في غرب أوربا.
2. الأسراع في عرض العون العسكري على تركيا واليونان.
3. تطوير القابلية النووية الأمريكية.

هذه الخطوات كانت دليلا على أن الأستراتيجية العسكرية الأمريكية تعمل لأقامة توازن القوى، وبذات المسار، وفعل العامل الاقتصادي فعله في تعزيز النفوذ الأمريكي في أوربا وتركيا واليونان، من خلال مشروع مارشال، خاصة أن الحرب العالمية الثانية ودمارها أثقلا على كاهل أوربا الغربية فضلاعن تركيا واليونان

الشيباني، الأهداف الأستعمارية وراء مشروع مارشال، بيروت، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، 1954، ص127.

(1) Hale: OP. Cit . P. 112 .

(2) د. أحمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص516؛ د.احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص120.

(3) أميرة محمد كامل الخربوطلي، المصدر السابق، ص248؛ د. محمد عزيز شكري، المصدر السابق، ص117.

بصورة جلية، فتعطلت كثير من نشاطاتهما الأقتصادية والتجارية، وكانت ثمة أسباب وراء ذلك، يمكن إجمالها بما ياتي:

(أ) اقتصاديات الدول الصناعية الأوربية قد أثقلتها الحرب العالمية الثانية(1939 -1945) .

وأصبح من العسير بمكان الانتعاش الاقتصادي من دون سياسة تتكاتف فيها جميع الدول الصناعية لأنجاحها[1].

(ب) اقتصاد ألمانيا المنهار ألحق ضررا في الاقتصاد الأوربي وبات متعذرا النهوض باقتصاد أوربا من غير إحياء الاقتصاد الألماني ومشاركته في انعاش الاقتصاديات الاوربية الاخرى.

(ج) لم تستطع بريطانيا الايفاء بديونها الى الولايات المتحدة الامريكية بسبب تدني مستوى التجارة البريطانية، وضعف اقتصادها، جراء الحرب العالمية الثانية.

انعكست نتائج هذا الواقع الاقتصادي السيء على نواحي الحياة السياسية والاقتصادية وعلى النحو الاتي:

1- الناحية الاقتصادية :

إن إحياء أوربا اقتصاديا لم يعد أمرا يمكن التريث فيه لأن المشكلة باتت جذرية ولا يمكنهم (أي الأوربيين) حلها من غير دعم أمريكي، ثم إن عجز أوربا في المتاجرة مع الولايات المتحدة الأمريكية الحق ضررا برجال الأعمال والصناعات الأمريكية ايضا[2].

2- الناحية السياسية:

كانت الأوضاع الداخلية في فرنسا وإيطاليا تنذر بالخطر، كما إن مبدأ ترومان عام 1947، أنطوى على بعض الأشارات الجلية في هذا الصدد، فالأنهيار

(1) W. Fiber : America , Russia and the Cold War , New York . 1976 .P. 216 .

(2) احمد الشيباني، المصدر السابق، ص127 والصفحات التالية.

النفسي في أوربا كان باديا على الحكومات التي إضطرت للتعايش مع القوى اليسارية بل إشراكها في الحكم كما كان عليه الحال في إيطاليا وفرنسا[1].

عليه، فأن ترصين الجدار النفسي بالأعمار والانتعاش الأقتصاديين لأوربا أصبح ضرورة أدركتها حكومات أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

في الجانب الأخر، لم يكن السوفيت متحمسين للأنخراط في أي مشروع أو مبادرة تسهم في مساعدة الأوربيين ومعالجة أوضاعهم الأقتصادية، وقدموا عدة مسوغات لذلك أهمها ماياتي:

1. الأقتصاد السوفيتي واقتصادبات دول أوربا الشرقية التي أخذت بنموذجه سوف تتدرج في نظام إقتصادي عالمي تفقد فيه القابلية على التحكم بتطور إقتصادياتها[2].
2. مستلزمات الأنتفاع من أي مشروع أو مبادرة إقتصادية تستدعي اشرافا ونفوذا لأقتصاد الطرف القوي في المشروع وبذا ستكون الولايات المتحدة صاحبة شأن في التأثير في إقتصاديات الأتحاد السوفيتي وحلفائه لاحقا.
3. أي تنسيق اقتصادي سوفيتي – أمريكي يُعدَّ إسلوبا أمريكيا للدخول الى أوربا الشرقية من الباب الخلفي، مما يضعف قبضة الأتحاد السوفيتي لصالح نفوذ الاقتصاد الأمريكي[3].

وللرد على السياسات الأمريكية ومشاريعها الاقتصادية في اوربا والمنطقة، أنشأ الاتحاد السوفيتي من جانبه، تعاونا سياسيا واقتصاديا بينه وبين دول أوربا الشرقية ، كما انضمت الى الساحة القوى السياسية الشيوعية الدولية في صيغة مكتب إعلام غرضه الدفاع عن مصالح الأتحاد السوفيتي والنشاط لأضعاف جبهة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترصنت بعد إقرار مشروع مارشال ومبدأ ترومان وإعلان قيام حلف شمال الأطلسي عام 1949، وكان الرد السوفيتي يتمثل

(1) د. احمد عبد القادر الجمال، المصدر السابق، ص513 .

(2) W. Fiber ,OP. Cit . P. 217.

(3) Ibid.

بإقامة الخندق الأمني العسكري الذي تجسد باقامة حلف وارشو عام 1955وبذلك اصبح حلفاء الامس في حالة طلاق سياسي[1].استغلت تركيا هذا الخلاف السياسي بين المعسكرين محاولة الاستفادة منه بمختلف الوسائل وذلك من خلال عقد عدة اتفاقيات بينها وبين المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة ، ومن الامثلة على هذه الاتفاقيات انضمام الاتراك الى منضمة حلف شمال الاطلسي عام 1952.

هذا الطلاق السياسي بين الأتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ترك التداعيات الاتية[2]:

1. اختلاف التوجهات السوفيتية عن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والغرب بخصوص المشكلات الأوربية، أخاف الغرب الذي لم يكن قادرا على مجاراة الثقل العسكري السوفيتي في شرق أوربا .
2. أمام هذا الواقع العسكري الجديد كانت القوى الأوربية الغربية واهنة في الوقت الذي كانت اهتماماتها منصبة على قضية إعادة بناء الاقتصاد وإلاعمارفي أوربا 0
3. كانت القناعات الأوربية ترى بأن نيات السوفيت لم تكن لصالح الغرب، وأن مايبيته الأتحاد السوفيتي هو بسط نفوذه ونظامه على أوربا. وأمام هذا الأحتمال لم يكن بين يدي الأوربيين من الموارد ما يمكنهم من الوقوف في وجه السوفيت،ولذا فلا مفر من إشراك الولايات المتحدة الأمريكية وقدراتها، خاصة إن المسافات أصبحت لاقيمة لها وإن الأمن أخذ بُعده العالمي.
4. ان الأوربيين في دفعهم الولايات المتحدة الأمريكية الى الأخذ بفكرة نظام دفاع أمني خارج الأمم المتحدة، يعود في حقيقة الأمر الى الأدراك الخاص للسياسة الأوبية التي أخفقت في الفصل بين التهديد السياسي والتهديد

(1) Hale : Op. Cit . P. 114

(2) احمد الشيباني،المصدر السابق، ص 127؛ W. Feber,O p.Cit.p.218

العسكري السوفيتي لها فكان الغرب الأوربي واقعا تحت وطاة التهديد الاقتصادي[1].

5. تركيا واليونان، كانتا هما الأخريان قد أصبحتا جزءا من السياسة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وأن الضغط السوفيتي على تركيا واليونان ودول البلقان وبحثه عن حقوق جديدة في المضايق التركية والخشية على البحر المتوسط من ان يقع تحت تاثير القوة السوفيتية.. كل ذلك جعل تركيا واليونان مجالا حيويا للسياسة الغربية وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ازداد الضغط السوفيتي على تركيا في النصف الثاني من عقد الاربعينيات من القرن الماضي، خاصة من جهة حدود إيران مع تركيا حينما كانت له قوات هناك، كما تحشدت قوات سوفيتية أخرى من الجبهة البلغارية 00 ولمواجهة ذلك حشدت تركيا قواتها أيضا وارهقت هذه العملية الميزانية التركية، فطلبت المساعدة من بريطانيا، إلا أن الطلب جاء في وقت كثرت فيه الأعباء على الاقتصاد البريطاني بسبب الحرب العالمية الثانية[3].

ويصح القول، أن بريطانيا هيأت أسبابا إضافية لأندفاع الولايات المتحدة الأمريكية الى دول الحزام الشمالي في الوقت الذي كانت الأتجاهات السياسية في الأدارة الأمريكية تبتعد عن اتجاهات السياسة في عهد الرئيس الأمريكي روزفلت في تعامله مع الاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب العالمية الثانية[4].

هذه الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية، دفعت بالسياسة الخارجية التركية الى السعي نحو تبني معالم سياسة الفكر الغربي في الميادين السياسية والاقتصادية في تركيا، وكان السبيل الى ذلك، التقرب الى الولايات المتحدة والدول

---

(1) Rkira Iriye : OP. Cit , OP .p .132.

(2) W. Fiber : OP. Cit , P.217 .

(3) Hale : OP . Cit, P.114

(4) OP . Cit, P. 114 .

الأوربية الغربية من خلال مبدأ ترومان ومشروع مارشال. عندها استطاعت تركيا إقناع الولايات المتحدة بأهميتها في المنطقة كاداة من أدوات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتي، وكان من ثمار ذلك ابرام مجموعة من الأتفاقيات الثنائية والتي إستطاعت تركيا بموجبها الحصول على المعونات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة[1]، ويمكن إجمال المساعدات الأمريكية لتركيا منذ ابرام تلك الاتفاقيات على النحو الاتي:

1. وافق الكونغرس الامريكي في آذار 1949 على تزويد تركيا واليونان بمساعدات إقتصادية وعسكرية تقدر بـ (400) مليون دولار لحل مشكلات الدولتيين الأقتصادية ومواجهة التهديدات السوفيتية[2].
2. قررت الولايات المتحدة تقديم مساعدات إضافية الى تركيا بمبلغ (100) مليون دولار عام 1950 لشراء طائرات حربية نفاثة، والعمل على توسيع سبعة مطارات في تركيا لجعلها صالحة لأستقبال هذه الطائرات[3].
3. أقر الكونغرس الأمريكي إعتماد مبلغ قدره (225) مليون دولار عام 1951 لتركيا واليونان للأغراض العسكرية ثم حدد لذات الغرض بعد ذلك لتركيا مبلغا إضافيا اواخر عام 1952 قيمته (155) مليون دولار[4].

وتم توزيع هذه المبالغ للأغراض العسكرية وعلى النحو الاتي :

1- القوات البرية.
2- القوات الجوية.
3- القوات البحرية.
4- الأدارة الاقتصادية التعاونية (إنشاء الطرق).

(1) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص 126.

(2) د. احمد عبد القادر الجمال ، المصدر السابق، ص513.

(3) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، ص100.

(4) د. احمد عبد القادر الجمال ، المصدر السابق ، ص518.

وكانت 90% من هذه الاعتمادات المالية قد أنفقت لأعداد الجيش والطائرات والسفن أما البقية الباقية منها فقد كرست لتحسين الصناعة او اصلاحها وانشاء الطرق العامة[1].

وخلال السنوات الممتدة من عام 1947-1952، تم إنفاق (337) مليون دولار خص اليونان منها ما يقارب 59% وتركيا بنسبة 100% ، وقد صرفت هذه المبالغ على تقوية المنشآت العسكرية[2].

خففت المعونة الأمريكية عن كاهل الميزانية التركية فامكن توفير ما يزيد عن 44% من المبالغ المخصصة في الميزانية للأغراض العسكرية وتوجيهها الى ناحية آخرى ، أسهمت الولايات المتحدة بمعاونة الأقتصاد التركي على مواجهة التكاليف الناتجة من التوسع في المنشآت العسكرية، وذلك من خلال ما ياتي[3]:

1. تقوية الجيش التركي وامداده بالمعدات العسكرية الحديثة.
2. تقوية الاقتصاد التركي عن طريق تنمية الموارد المحلية وإستغلالها مثل المناجم وتحسين طرق ووسائل الأتصالات والزراعة وتشجيع إستثمار رؤوس الأموال في هذه الأغراض.

وفي ظروف كهذه بامكاننا القول، أن التطورات السياسية في تركيا، التي ادت الى تغيير نظام الحزب الواحد، شكلت عاملا مهما، في تطوير مفهوم الدولة في تركيا في تلك المرحلة 1950-1960، وفي الوقت الذي حاولت فيه الحكومات الغربية عامة والولايات المتحدة بشكل خاص البحث عن طرق ووسائل للسيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية في تركيا لخدمة إستراتيجيتها ومصالحها السوقية كانت الدوائر الحاكمة في تركيا في تلك المرحلة، تعمل على تعزيز العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، اذ اعتقدوا اعتقادا جازما بأنه عن طريق تبني معالم النظام الغربي

(1) احمد عبد القادر الجمال ، المصدر السابق ، ص518.

(2)المصدر نفسه.

(3) أميرة محمد كامل الخربوطلي، المصدر السابق، ص84.

من الممكن قبول تركيا في المجتمعات الغربية، وعلى هذا الاساس اتخذت تركيا الإجراءات الاتية[1]:

(1) تبني الأتراك لنموذج نظام الاقتصاد الغربي وتمثيل المصالح الغربية والأمريكية في تركيا.

هذه التطورات في السياسة الخارجية التركية دفعت قادة الحزب الديمقراطي بعد فوزهم في إنتخابات عام 1950 الى تبني منهج الفكر الغربي ايضا في كافة الميادين السياسية والاقتصادية في تركيا.

(2) الأنتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الأحزاب.

وخلال السنوات الممتدة مابين أوائل عام 1957 وأواسط عام 1959، يمكن القول، أن منطقة (الشرق الأوسط)، كادت أن تصل الى حافة الحرب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، على الرغم من معارضة الغرب لأي تدخل سوفيتي في شؤون تركيا واليونان والمنطقة العربية[2]، فقد تقدم الرئيس الأمريكي ايزنهاور الى الكونغرس الأمريكي في 5 كانون الثاني عام 1957، بطلب تضمن تخويله الصلاحية اللازمة لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية لأية دولة في (الشرق الأوسط) تطلب هذه المساعدات، وحق إستخدام القوات المسلحة الأمريكية في المنطقة حين يقتضي الأمر ذلك، وقد وافق الكونغرس على الطلب المذكور ودخل حيز التطبيق الفعلي في 9 آذار عام 1957[3].

وسرعان ما لاقى هذا المشروع الأمريكي التأييد والدعم الكبيرين من دول حلف بغداد ، فقد أجتمع رؤساء وزراء كل من تركيا والعراق وإيران وباكستان في أنقرة في 19 كانون الثاني عام 1957، وأعلنوا فيه ترحيبهم بمشروع إيزنهاور، وعدوه خطوة مهمة لمجابهة الخطر الشيوعي وحفظ الأمن والسلام، وتحقيق الرفاه

(3) د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص102-105.

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص146.

(2) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص 248.

الاقتصادي لشعوب المنطقة، لقد جاء مشروع إيزنهاور لتحقيق أهداف محددة أبرزها ما ياتي[1]:

1. تغطية التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة.
2. الأفادة من المنطقة اقتصاديا وإستراتيجيا.
3. العمل على حماية إسرائيل.
4. إفهام السوفيت أن الولايات المتحدة على إستعداد لصد أي غزو أو تدخل سوفيتي في المنطقة خاصة تجاه تركيا واليونان.
5. تقوية الأنظمة الموالية للغرب التي يهددها السوفيت مثل تركيا واليونان.
6. إنشاء قواعد تحتوي أسلحة نووية لدى بعض الدول المحيطة بالاتحاد السوفيتي مثل تركيا.
7. حث الأقطار العربية الى الانظمام الى حلف بغداد.

كما أخذت الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت ذاته، تزيد من دعمها وإسنادها لتركيا والعراق ودول حلف بغداد، فقدمت مساعدات مالية لدول الحلف في 3 حزيران عام 1957، بقيمة (12) مليون دولار كما تسلمت تركيا مساعدات عسكرية وإقتصادية منها آليات مدرعة ومعدات ألكترونية للجيش التركي.

وتعهدت الولايات المتحدة، بإجراء المسوحات والتحريات الفنية اللازمة لإنشاء طريق بين العراق وتركيا، وتأسيس شبكة إتصالات سلكية بين العراق من جهة، وكل من إيران وتركيا وباكستان من جهة أخرى بكلفة (12) مليون دولار ونصف المليون دولار[2].

---

(1) مجموعة من المؤلفين الغربيين، قضايا عصرنا منذ عام 1945، تعريب د. نور الدين حاطوم، دار الفكر، 1972، ص629؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص150.

(2) عقد عدنان مندريس مؤتمرا صحفيا في أنقرة في 5 كانون الاول عام 1957 تحدث فيه عن مبدأ إيزنهاور وجاء فيه: ((أن تركيا مقتنعة بأنها سوف تحتل مركزا مرموقا وفقا لمبدأ إيزنهاور الخاص (بالشرق الأوسط)، ولذاك وافقت عليه، وتقدمت بالشكر الخالص لرئيس جمهورية الولايات المتحدة لتقديمه هذا المبدأ وأن الحكومة التركية تعتبر أن الاعمال الهامة التي قامت بها الولايات المتحدة والدول

وكانت الولايات المتحدة قد أوصت تركيا بان يقوم جيشها بمناورات عسكرية وتستنفر جيشها على الحدود السورية، مما حمل الأتحاد السوفيتي على مساعدة سوريا ضد تحرشات تركيا، ودول حلف بغداد، فقد وجه خروشوف رئيس الوزراء السوفيتي في 10 أيلول عام 1957، رسالة الى (عدنان مندريس) احتج فيها على حشد القوات التركية على الحدود السورية، وحثها على عدم الأشتراك في أي عمل عسكري مسلح ضد سوريا، في الوقت نفسه قام الأتحاد السوفيتي بتقديم أسلحة وبصورة عاجلة الى سوريا[1].

لكن الأزمة سرعان ما هدأت، وحلت عن طريق الأمم المتحدة، وبإعلان قيام الوحدة بين سوريا ومصر في عام 1958 وقيام الجمهورية العربية المتحدة.

الغربية المحبة للسلام تتماشى مع ما يجب أن يعطى لهذه المنطقة من أهمية، وأن التصريحات التي أعلنها إيزنهاور وبرنامجه الجديد منها لأعمال جديرة بالشكر والثناء)) ... ينظر: د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص191.

(1) احمد عبد الرحيم مصطفى ،الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص195.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الظروف السياسية الداخلية وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية 1950-1960

يعد انهيار نظام الحزب الواحد وقيام نظام تعدد الاحزاب عام 1946 نقطة تحول مهمة في تاريخ تركيا المعاصرة تركت آثارا واضحة على شكل نظام الحكم وتركيبة المجتمع الطبقية، ثم جاءت هزيمة حزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام 1950 وفوز الحزب الديمقراطي فيها عام، بدأت الخطوات الهادفة الى اقامة دولة تركية ذات نظام ديمقراطي تعددي، ولعل ذلك قد احدث تراجعا واضحا في المنهاج الاصلاحي الذي وضعه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا المعاصرة.

لذلك فان ولادة الحزب الديمقراطي تعد نقلة نوعية في حياة الجمهورية التركية المعاصرة، اذ عمدت حكومة الحزب الجديد الى التراجع عن السياسة التي سارت عليها حكومات حزب الشعب الجمهوري السابق فيما يتعلق بالمسألة الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية[1].

صاحب ذلك اتجاه توفيقي كان من شأنه ان يمنع بروز أية قوة مناهضة لسلطة الحزب الديمقراطي، ويمكن ان يقال ان لهذه التراجعات أسبابها، ياتي في مقدمتها المساومات التي استلزمتها طبيعة الحياة الحزبية والصراع الحزبي، حيث قادت المنافسة الانتخابية عددا من الزعماء السياسيين الاتراك الى تقديم تنازلات مهمة بغية الحصول على الفوز في الانتخابات، وثانيهما الاقرار بان تخفيض القيود

[1] اعاد الحزب الديمقراطي النظر بسياسة حزب الشعب الجمهوري المتعلقة بالدين، فالقانون الذي اقره الحزب الديمقراطي في 14حزيران عام 1950 سمح للمؤذنين برفع الآذان ليس فقط باللغة التركية كما كان سائدا أبان سلطة حزب الشعب الجمهوري، بل باللغة العربية وذلك تلبية لرغبة غالبية المسلمين، ولاحقا الغى الحزب الديمقراطي المنع الذي كان مطبقا على تعليم الدين، وأدخل التعليم المنهجي للدين بعد الحصول على موافقة الاهل في المدارس الابتدائية ابتداء من الصف الرابع ، وكانت هذه الاجراءات محط تأييد الغالبية العظمى من السكان 00 للمزيد ينظر: فلاديمير ايفانوفيش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا: الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة، يوسف ابراهيم الجهماني ، دمشق ، دار حوران للطباعة والنشر، 1999، ص24.

السياسية، اكثر انسجاما مع القيم الشعبية بدلا عن اجراءات أتاتورك الصارمة، حيث كانت السنوات العشر التي حكم فيها الحزب الديمقراطي (1950-1960) واتاحته هامشا من الحرية النسبية وسيطرة اجواء التنافس الحزبي قد وفرت الكثير من الاسباب القادرة على احداث تغييرات جذرية في المجتمع التركي[1].

وفي الوقت نفسه حدثت تطورات اخرى موازية لذلك في المجالين الزراعي والصناعي مكنت الحزب من كسب القاعدة الشعبية بين الاغلبية من السكان والتي كانت سببا في تمكنه من البقاء في السلطة، وبخاصة ان القاعدة البرلمانية للحزب كانت تفوق بكثير قاعدة أي حزب آخر[2].

الا ان تدهور الاوضاع الاقتصادية في النصف الثاني من الخمسينات وسياسة البطش التي اتبعها الحزب وما الت اليه سياسة الارتباط بالاحلاف الغربية، والمرونة التي اتبعها الحزب في المسألة الدينية، كل ذلك حمل بعض الاحزاب الى توجيه التهم الى نظام (مندريس) من بينها انتهاك الدستور، لذلك جاء انقلاب 27 أيار عام 1960، ليعبر عن أراء الفئات المؤمنة بالحركة العلمانية وكان جل هؤلاء من المتعلمين وضباط الجيش في اطار الشعارالذي رفعوه لتسويغ الانقلاب وهو خطورة سياسة الحزب الديمقراطي ومحاولته السعي لهدم ثورة أتاتورك[3]

وبناءا على ماتقدم، سنحاول البحث في الموضوع على النحو الاتي:-

([1]) Don Peretze: The Middle East Today, edition, publishers, New York ,1981,.P.189 .

[2] لوسيل دبليو بيسفير، ازمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة حسن نعمة سعدون، (د.مط)، بغداد، 1983، ص39 .

([3]) Year Book of International Trade statistics .U.N. New York , 1960.P.770, كذلك ، الامم المتحدة ، التطورات الاقتصادية في الشرق الاوسط 1945-1954، نيويورك ، 1955، ص194.

المبحث الاول: دور الاحزاب السياسية في رسم اتجاهات السياسة التركية الخارجية.

المبحث الثاني: أثر العوامل الاقتصادية والسياسية في رسم اتجاهات السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية وضغطها على صانعي السياسة التركية الخارجية 1950-1960.

المبحث الاول

دور الاحزاب السياسية في رسم اتجاهات السياسة التركية الخارجية

تكتسب دراسة الاحزاب التركية أهميتها الخاصة في كونها من اهم عناصر البيئة والقوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي فضلا عن أهمية الدراسة في فهم خصائص أداء القيادة والنخبة السياسية وتوجهاتها وأساليبها واوجه التعاون والصراع بين اطراف الحكومات الائتلافية ومواقف الاحزاب الاخرى أزاء هذه الحكومات[1].

فبعد نشوء تركيا المعاصرة واعلان الحكم الجمهوري فيها عام 1923،عرفت تركيا نمطين من النظم الحزبية هما:

النمط الاول: يتمثل بنظام الحزب الواحد الذي ساد خلال السنوات 1923-1946 حيث سيطر حزب الشعب الجمهوري على مقاليد السلطة بمفرده طوال السنوات المذكورة[2].

النمط الثاني: يتمثل التعددية الحزبية منذ السماح بتشكيل احزاب بتبني تركيا نظام سياسية اخرى الى جانب حزب الشعب الجمهوري الحاكم، حيث ظهرت احزاب سياسية اخرى كالحزب الديمقراطي وحزب الامة، والحزب الوطني وغيرها[3].

---

(1) د. علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، الاسكندرية، دار الايمان للطبع والنشر، 2003 ، ص589 ؛ أ ميرة محمد كامل الخربوطلي، المصدر السابق، ص69؛ د. سوناكيلي، الجيش التركي وثورة عام1960 ، مجلة السياسة الدولية العدد(13) تموز لسنة 1968، ص9.

(2) د. محمد طه الجاسر، المصدر السابق ، ص262 .

(1) التعددية الحزبية في تركيا لم تأخذ كامل ابعادها الا بعد انقلاب عام 1960، حيث تم اعتماد دستور ليبرالي، ذلك هو دستور عام 1961 الذي اتاح حرية اوسع للعمل السياسي والمهني وضمان حقوق

ان تناول جميع الاحزاب السياسية التركية ودورها قي رسم اتجاهات السياسة التركية بوجه عام (الداخلية والخارجية) أمر لا يمكن تحقيقه في هذا المبحث لانه ليس موضوعنا الرئيس ولاسيما انها كثيرة، لذلك فان هذا المبحث سيتناول نموذجين حزبين، قاما بدور مهم في الحياة السياسية التركية المعاصرة قياسا مع بقية الاحزاب التركية الاخرى وعلى النحو الاتي:

اولا: حزب الشعب الجمهوري.

ثانيا: الحزب الديمقراطي.

أولا: حزب الشعب الجمهوري

نشأ حزب الشعب الجهوري عن جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي التي قادت النضال الوطني التركي في خضم معارك التحرير والاستقلال، حينها أعلن عن تأسيس الحزب رسميا في 9 أيلول عام 1923، واصبح أتاتورك رئيسا له[1].

المعارضة، واعطى الاحزاب الصغيرة فرصة اوسع للمشاركة في الحكم من خلال اقراره لنظام التمثيل النسبي ..

وشهدت المرحلة التي اعقبت انقلاب عام 1960 ، واقرار دستور عام 1961 ، ظهور العديد من الاحزاب كـ (حزب العدالة ، حزب تركيا الجديدة ، حزب العمال التركي ، حزب الوحدة التركي ، حزب الثقة ...) ، غير ان هذا العدد الكبير من الاحزاب التركية ، لايلغي سمة واضحة ميزت التجربة الحزبية التركية في مرحلة التعددية ، تلك هي ان التعددية الحزبية في تركيا تبدو اقرب ما تكون الى الثنائية الحزبية منها الى التعددية ...

ففي الخمسينيات تمثلت تلك الثنائية في الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري 000 للمزيد من التفصيل ينظر: د. احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص207؛أميرة محمد كامل الخربوطلي، المصدر السابق، ص86؛ حسن فؤاد، الازمة الدستورية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 25، تموز 1971، ص 160.

(1) جدير بالذكر ان جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروملي، كانت قد انبثقت عن مؤتمري أرضروم وسيواش اللذين عقدا في النصف الثاني من عام 1919، واستمرت حتى حل محلها حزب

وفي عام 1927 عقد الحزب مؤتمرا عاما برئاسة أتاتورك، تم فيه تبني مبادئْ رئيسة هي الجمهورية والقومية والشعبية والعلمانية، وفي عام 1931، أضاف الحزب مبدأين اخرين، هما الانقلابية والدولتية[1].

وفي عام 1938 توفي مصطفى كمال أتاتورك وخلفه في زعامة الحزب ((عصمت اينونو)) ، الذي استمر يتزعم الحزب حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وفي عام 1945 ترك أربعة من ابرز نواب الحزب وقادته[2] الحزب، واسسوا في بداية عام 1946 الحزب الديمقراطي0

مني الحزب بهزيمة قاسية عام 1950 في الانتخابات العامة لصالح الحزب الديمقراطي، مما تسبب في ابعاده عن السلطة بعد سيطرة منفردة دامت (27) عاما، وأحدثت هزيمة الحزب في تلك الانتخابات خلافات حادة داخله، حينما ظهر فيه تياران:

الشعب عام 1923 .. ينظر: محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص21؛ سليم الصوص، أتاتورك، منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شنلر، عمان، 1970 ص99.

(2) منذ تأسيسه رفع الشعب الجمهوري ستة مبادىء سياسية تمثلت بمايأتي:

1- الجمهورية: وتعني اقامة نظام جمهوري لانه النظام الأنسب لتركيا .

2- القومية: وتعني المحافظة على لغة وتراث وعقيدة الآمة التركية المرتبط بالروح الاجتماعية والسياسية للشعب التركي .

3- العلمانية: تعني فصل الدين عن الدولة.

4- الشعبية: تعني المساواة أمام القانون ونبذ الطبقية والتناظر الطبقي.

5- الانقلابية: يراد بها قطع الصلة نهائيا" بالماضي العثماني واستبدال التقاليد والأعراف القديمة بتقاليد واعراف حديثة.

6- الدولتية: تعني إشراف الدولة على الاقتصاد القومي .. للمزيد ينظر: محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص22؛ سليم الصوص، المصدر السابق، ص10؛ قاسم خلف عاصي الجميلي، المصدر السابق، ص65.

(3) وهؤلاء النواب هم (جلال بايار، وعدنان مندريس، وفؤاد كوبرولو، ورفيق قورلتان .. ينظر: اميرة محمد كامل الخربوطلي، المصدر السابق، ص78؛ د. ابراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص22.

التيار الأول: يدعو إلي إجراء تغييرات جوهرية في بنية الحزب وبرامجه السياسية والاجتماعية بما يمكنه استعادة قوته السياسية0

التيار الثاني: يرفض التغييرات ويطلب التمسك بتقاليد الحزب ومبادئه. وعلى الرغم من حدة الخلافات بين التيارين، الا ان (اينونو) نجح في المحافظة على وحدة الحزب والموازنة بين التيارين[1].

اما فيما يتعلق بسياسة الحزب الخارجية، وخصوصا فيما يتعلق باول اجراء اتخذته الحكومة التركية، على الصعيد الخارجي، وهو مشاركتها في الحرب الكورية، فقد صرح زعيم الحزب الجمهوري عصمت اينونو (والذي كان يشكل جانب المعارضة في حكومة مندريس) لجريدة (حريت): ((كنت اتمنى ان استفتى حول هذا الموضوع بصفتي رئيسا لحزب حكم تركيا فترة طويلة... ان الحكومة في هذا المضمار لم تسال حتى المجلس الوطني، في حين خلال الحرب العالمية الثانية،

(1) منذ نشأة حزب الشعب الجمهوري، وحتى منتصف الستينيات، اتسمت مواقفه من العرب وقضاياهم القومية خاصة القضية الفلسطينية بالعداء والسلبية، وكان لزعيـــــم الحزب آنذاك (اينونو) دور كبير في توجيه مواقف الحزب بهذا الاتجاه ..

ففي عهده، اقتطع لواء الاسكندرونة السوري عام 1939، واعترفت تركيا(باسرائيل) عام 1949، واظهر (اينونو) تطرفا واضحا في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي وايد قيام علاقات عسكرية وتجارية مع (اسرائيل) .. للمزيد ينظر:

محمد عزة دروزة، المصدر السابق ، ص174 ؛ د. محمود على الدواد ، العلاقات العربية – التركية والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (45) تشرين الثاني 1982 ، ص66.

وفي انتخابات عام 1950 ، حصل الحزب الديمقراطي على(396) مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية البالغة (487) مقعدا" فيما حصل حزب الشعب على(64) مقعدا" ... ينظر : د. ابراهيم الدقوقي ، المصدر السابق ، ص22، كذلك

Ersin anulderan: political Development and political parties in Turkey, Ankara.1974.P.48 .

عندما كانت الحرب تدق ابواب تركيا والجيوش الالمانية ترابط على حدودنا، استفتينا المجلس الوطني رايه حول قطع العلاقات الاقتصادية مع المانيا))[1].

وعلى الرغم من التسويغات التي قدمها قادة حكومة مندريس لارسال الفرقة التركية للقتال في كوريا، الا ان هذه الانتقادات جاءت لاعتقاد المعارضة ان الحكومة بعملها هذا تجازف في اثارة الاتحاد السوفيتي بارسال قواتها الى كوريا ومن دون ان تنال من الدول الغربية الضمانات الكافية لسلامتها[2]. وذلك للتغيرات الجذرية التي طرات على السياسة الخارجية التركية في نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف والملابسات التي سادت العلاقات الدولية في تلك السنوات، حيث وجدت تركيا امامها دولة قوية كالاتحاد السوفيتي. وقد خرجت من الحرب وهي منتصرة فاستطاعت فرض نفوذها السياسي على دول اوربا الشرقية، واصبحت تركيا تخشى من الدول البلقانية والمجاورة لها من انتقال النفوذ الشيوعي اليها مما تطلب الامر من تركيا ان تبحث عن دولة جديدة تكون كفيلة للدفاع عن امنها القومي، وقد وجدت القيادة التركية في الولايات المتحدة الامريكية خير ضمان لها في الدفاع عن سيادتها الاقليمية[3].

وفيما يخص انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي، فقد ايد الحزب الجمهوري هذا الاجراء، من خلال ما جاء على لسان زعيم الحزب (اينونو) حيث قال في هذا الصدد (من الممكن ان نعتبر دخول تركيا الى الحلف عنصرا يزيد من السلام الدولي. وان امن بلادنا من الناحية الاخرى سيزداد ضمانا لاشتراكنا في هذه المنظمة. ان مسؤوليتنا قد ازدادت حيال نصرة السلام العالمي. اننا موقنون بان شعبنا

(1) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص 55.

(2) روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية لدول العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت، 1961، ص 406.

(3) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، 1960- 1963، رسالة ماجستير (غير منشورة)، اجيزت من معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد، 1989، ص 56.

سيؤدي وضيفته على ما يرام شريطة منح حقوق متساوية لنا مع الدول الاعضاء في هذا الحلف)[1].

نلاحظ من خلال هذا التصريح ان الحزب الجمهوري لا يعارض انضمام تركيا الى هذا الحلف، بل على العكس من ذلك كان يرى في هذا الامر ان من الضروري انتماء تركيا اليه، لما له من دعم كبير في تقوية امنها، في الوقت نفسه عبر عصمت اينونو عن قلقه في ان تكون تركيا الحلقة الاضعف في الحلف، وبالتالي تكون وسيلة لبقية الدول في تحقيق اهدافها، لذلك كان يطالب بحقوق متساوية مع بقية الدول الاعضاء .

ثانيا: الحزب الديمقراطي

(2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص 80.

في بداية عام 1946، قدم كل من عدنان مندريس، وجلال بايار، ورؤوف قورالتان، وفؤاد كوبرللي، طلبا بتأسيس الحزب الديمقراطي، حيث اعلن رسميا عن تأسيسه في 7 كانون الثاني عام 1946[1].

وهكذا، فان نشوء الحزب الديمقراطي، جاء في سياق تبني تركيا لنظام التعددية الحزبية، وقد كشف استقطاب الحزب المثير لاصوات الناخبين في انتخابات عام 1946 عن الضعف والترهل الذي اصاب حزب الشعب الجمهوري، فقد حصل الحزب الجديد ((الحزب الديمقراطي)) وبعد مدة قصيرة من تاسيسه على تأييد معظم العناصر المتذمرة من الواقع السياسي القائم يومذاك، ان التركيبة الاجتماعية للحزب الديمقراطي ، هي التركيبة الاجتماعية لحزب الشعب الجمهوري ذاتها، فان (67%) من رجالات الحزب الديمقراطي من النواب في المجلس الوطني كانو من الوجهاء والملاكين، في حين كانت نسبة المثقفين لاتتجاوز 6% ، مما يقود الى القول، ان التغيير في الحزب الديمقراطي هو تغيير وجوه، فالحزب لم يكن من حيث التركيبة الاجتماعية مناقضا لحزب الشعب الجمهوري[2].

وفي الوقت الذي تقرر فيه اجراء الانتخابات العامة في آيار عام 1950 ، اشتد الصراع السياسي بين الحزبين الرئيسين الشعب الجمهوري والحزب

(1) ولد جلال بايار في مدينة بورصة عام 1884، عين مديرا لفرع بنك بورصة عام1907، واختير سكرتيرا للجنة الاتحاد والترقي بعد انضمامه اليها، شارك مع مصطفى كمال في اثناء حرب الاستقلال . ثم عين وزيرا للاقتصاد عام 1922، وبعد معاهدة لوزان عين وزيرا للانشاءات، ثم وزيرا للاقتصاد عام1932، واصبح رئيسا للوزراء عام1937 ...

رؤوف قورالتان: ولد في دبريفي عام 1891 وكان قاضيا ومحاميا مرموقا ومن قيادي حزب الشعب الجمهوري، انتخب نائبا عن مدينة ايتيل .. للمزيد ينظر: مصطفى الزين، المصدر السابق، ص265؛ محمد عزة دروزة المصدر السابق، ص173؛ I. Spencer : Political Evolution in the Middle East Philadelphia, 1962.P.79

(2) (د.ك.و)، تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1947/7/11رقم الملف (2737)، الوثيقة (104)،ص13

الديمقراطي المعارض ، وقد وعد الحزب الديمقراطي الناخبين في حالة فوزه بالعمل على تحقيق الامور الاتية[1]:

1. تقديم المساعدات وتوزيع الاراضي والمكائن على الفلاحين والغاء الضرائب او تعديلها0
2. اجراء تعديلات في المجالات الاقتصادية والمالية0
3. ايقاف سياسة الاضطهاد وضمان الحقوق للمواطنين واصدار العفو العام عن السجناء السياسين0
4. اتاحة حرية المعتقد الديني0
5. القضاء على البطالة ورفع المستوى المعاشي للشعب0

جرت الانتخابات العامة في 14آيار عام 1950 وشارك فيها ما يقارب 88% من السكان، وحقق الحزب الديمقراطي فوزا ساحقا فاجأ كل من الشعب التركي والرأي العام العالمي، الذي كان يتابع عن كثب نتائج هذه الانتخابات فقد حصل الديمقراطيون على (408) مقاعد، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على 69 مقعدا، وحزب الامة على مقعد واحد، وحصل المستقلون على (9) مقاعد[2].

شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفا في تاريخ تركيا المعاصر واشر بداية تحول كبير في مسيرة الحياة السياسية الديمقراطية فيها، ولقي ارتياحا كبيرا في الاوساط الغربية ايضا، ففي الولايات المتحدة الامريكية وصف فوز الحزب

(1) (د.ك.و)، تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1947/7/20 رقم الملف (2738)، الوثيقة (92)،ص22

(2) (د.ك.و)، تقرير القنصلية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1950/5/24 رقم الملف (2738) ، الوثيقة (36)،ص43.

الديمقراطي بانه انتصار للديمقراطية، وفي بريطانياعدت ذلك الفوز بانه سيعزز الاتجاه المعادي للشيوعية والتوسع السوفيتي في المنطقة[1].

وبعد اعلان نتائج الانتخابات كان طبيعيا ان تنتقل السلطة الى الحزب الديمقراطي، فتم انتخاب (جلال بايار) رئيسا للجمهورية في 27 آيار 195، والذي كلف بدوره (عدنان مندريس) لتشكيل الوزارة الجديدة[2].

وتضمن برنامج وزارة (عدنان مندريس) القضايا الاتية:-

1. توسيع التعاون مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية
2. القضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني .
3. تحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم.
4. تأكيد حرية الصحافة .
5. تمسك الحكومة بمكافحة الافكار المعادية للسياسة الكمالية (الافكار الدينية والشيوعية على حد سواء).

واكدت حكومة الحزب الديمقراطي وضع المبادىء والشعارات التي جاءت في وثيقة الحرية التي قادها المؤتمر الاول للحزب الديمقراطي في كانون الثاني عام 1946 موضع التطبيق، وكانت هذه الوثيقة تتضمن الامور الاتية[3]:

1. تحسين الاوضاع المادية للعمال سواء في الاجور ام تحسين واقع حياتهم في اثناء العمل والحد من ارتفاع الاسعار.
2. توفير الحقوق الديمقراطية للعمال ولاسيما حق الاضراب وتشكيل النقابات.

(1) (د.ك.و)، تقرير القنصلية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1950/5/24، رقم الملف (2738) ، الوثيقة (96)،ص37.

(2) د.احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص82.

(3) محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق، ص109.

3. تعهدات بالشروع في معالجة الضرائب والقضاء على العجز في الميزان التجاري.
4. تحقيق ديمقراطية النظام السياسي .

وعليه يمكن القول ان سياسة الحزب الديمقراطي الاقتصادية ركزت على امرين هما[1]:

الاول: تحسين اوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية.

الثاني: تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب امام رأس المال الاجنبي.

وفي العام نفسه (1950) صدر قانون تشجيع استثمار رأس المال الاجنبي، وأمسى الاستثمار بموجبه مفتوحا من دون قيود، وسمح للاجانب بالمشاركة في المشاريع مع الشركات التركية ومعاملتهم على قدم المساواة مع اصحاب رؤوس الاموال المحلية مما دفع شركات من جنسيات مختلفة لاستثمار اموالها بموجب القانون المذكور[2].

وكانت الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول التي استثمرت اموالها في تركيا حيث كانت نسبة اسهامها 65% من مجموع الاستثمارات التي بلغت في نهاية الخمسينيات (1.9) بليون ليرة[3].

ان سرعة التوسع في تدعيم الاتجاه الحر وابقاء الباب مفتوحا امام النشاط الخاص وبالشكل الذي يتوافق مع مصالح الدول الرأسمالية ، دفع الصناعيين الاتراك الى توجيه نشاطهم نحو الصناعات الاستهلاكية واهمال الصناعات الثقيلة

(1) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص288.

(2) (د.ك.و) ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1952/10/11 رقم الملف (2740) ، الوثيقة (51)،ص34.

(3) صلاح العقاد، ازمة النظام الليبرالي في تركيا، مجلة الاهرام الاقتصادية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (376)، 1971، ص40.

في وقت تركز الاستثمار الاجنبي في الصناعات النفطية والهندسية مما عجل في تحويل تلك الصناعات من ملكية الدولة الى الرأسمال الخاص[1].

ونتيجة للسياسة غير القائمة على التخطيط، تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تركيا، خاصة بعد عجز الميزان التجاري والديون التي تعرضت لها تركيا من خلال عملية التمويل الاجنبي فكان لذلك اثر سلبي في ميزان المدفوعات التركي[2].

اما على الصعيد السياسي الخارجي فقد ادخل الحزب الديمقراطي الحاكم في تركيا، عدة اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الغربية، كان من اهمها انتماؤه الى حلف شمال الاطلسي عام 1952. والذي فتح الباب امامه للسير قدما بالتوجه نحو الغرب.

هذا وكان لهذه الاتفاقيات التي سنأتي الى ذكرها لاحقا ايجابيات وسلبيات، تمثلت الاولى بحصول تركيا على مساعدات كبيرة من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي ساعدت في بناء الجيش والاقتصاد التركي، لكن بالمقابل كانت هذه المساعدات تمثل ضغوطا كبيرة شكلت قيدا على السيادة التركية، فعلى سبيل المثال، كانت بعض القواعد العسكرية الاجنبية في تركيا تستعمل من دون علم الحكومة التركية، ولنا في استخدام الولايات المتحدة قاعدة (انجرلك) محطة لنقل قواتها الى لبنان عام 1958 خير دليل على ذلك[3]. ولعل هذا قد جعل الحكومة التركية تحجب العديد من القواعد العسكرية عن المجلس الوطني التركي[4].

(1)صلاح العقاد، المصدر السابق ، ص40.

(2) بغية عدم التكرار، ارتأينا الحديث عن ابعاد ونتائج السايسة الاقتصادية للحزب الديمقراطي خلال الفترة 1950-1960، الى المبحث الثاني من الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(3) د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمالي الاطلسي، ص 149- 154.

(4) المصدر نفسه، ص 147.

المبحث الثاني

أثر العوامل الاقتصادية والسياسية في رسم اتجاهات السياسة الخارجية التركية خلال السنوات (1950- 1960)

راهن الديمقراطيون الاتراك على العامل الاقتصادي لتعزيز حكمهم، ووزنهم السياسي بين قطاعات مختلفة داخل البلاد، ولدى اوساط دولية فاعلة خارجها، فحاولوا من خلال هذا المنطلق، تجاوز ماعدّوه ثغرات كبيرة في السياسة الاقتصادية لاسلافهم0 خصوصا فيما يتعلق بموقفهم من القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي، فقاموا بإصدار قرارات وتعليمات وسن قوانين خاصة متوافقة مع توجهاتهم ك الاقتصادية في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة، كذلك فيما يتعلق بميزانية الدولة ومشاريعها الخاصة[1].

وفي هذا الشان اعلن الحزب الديمقراطي خلال تلك المرحلة ان الاسراع في تنمية المشاريع الخاصة، وزيادة الثروة الوطنية، يتطلب وضع حد للنهج الذي يفضي الى تجميد نشاطات الدولة، ويتسبب في هدر الثروة الوطنية في نشاطات غير انتاجية، وغير مجدية0 وبهذا الصدد صرح (جلال بايار) قائلا:

(ان الغرض من سياستنا الاقتصادية هو تقليص تدخل الحكومة في هذه الناحية الى اقصى حد ممكن، وتحديد سيطرتها، وتشجيع التملك الفردي، وقيام الصناعات بصورة فردية لاحكومية الى حد كبير وسوف يقتصر تملك المشاريع

(1) (د.ك.و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/2738 تقرير عن موقف الحكومة التركية من صناعة البلاد ، 1950/5/18، الوثيقة رقم 36، ص94.

الاقتصادية التي يتعذر ادارتها على ايدي الافراد، كأدارة المنافع العامة مثلا، اننا ننوي نقل ملكية جميع المشاريع الصناعية والاقتصادية من الحكومة الى الافراد)[1].

وعلى الرغم من ان هنالك اسبابا عديدة اخرى ادت الى نجاح الحزب الديمقراطي في الانتخابات التي جرت عام 1950، الا ان الحالة الاقتصادية كانت في مقدمة هذه الاسباب[2]، اذ ان الحالة الاقتصادية التي عاشتها تركيا بعد الحرب العالمية الثانية بالرغم من وقوفها على الحياد، كانت مزرية جعلت الناخبين ينشدون التغيير الذي قد يساعد على ايجاد مخرج لازمتهم الاقتصادية الخانقة، خصوصا ان المواطن التركي احذ بنظر الاعتبار دعوة الحزب الديمقراطي منذ تاسيسه الى الحد من تدخل الدولة في شؤون القطاع الخاص،ويبدو ان الامر كان من الاهمية بمكان بحيث دفع بقطاع واسع من الناخبين للتصويت للديمقراطيين من اجل تجاوز ازمتهم تلك[3].

وهكذا كان موقف العمال والفلاحين والفئات المدنية المسحوقة الاخرى، خصوصا بعد ان تعهد الديمقراطيون في خطتهم الانتخابية بمنح العمال حق الاضراب والاخذ بالضمان الاجتماعي، وكان هؤلاء، مثل القرويين، مستائين جدا من الخدمة الالزامية الطويلة الامد التي كانت غالبا ماتحرم الاسر الفقيرة من معيليها لمدة طويلة من الزمن[4].

(1) (د.ك.و) ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/2738 تقرير عن موقف الحكومة التركية من صناعة البلاد ، 1951/3/23، الوثيقة رقم 53، ص118.

(2) (د.ك.و) ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف: 311/2738 تقرير عن موقف الحكومة التركية من صناعة البلاد ، 1951/3/23 ، الوثيقة رقم 53 ، ص178.

(3) المصدر نفسه.

(4) (د.ك.و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/2738 تقرير عن موقف الحكومة التركية من صناعة البلاد ، 1950/5/18، الوثيقة رقم 36، ص61.

وبالنسبة لهؤلاء، كما لغيرهم ادت دعوة الديمقراطيين بصدد موقفهم من الشريعة الاسلامية دورا كبيرا في جذب عواطف الناس اليهم، والتصويت لهم ضد حزب الشعب الجمهوري، الذي اختار خندق العلمانية منذ العام 1923.

ومهما قيل عن تلك الاسباب، فأن الشعب التركي كان يرغب خلال تلك المرحلة في اجراء عملية التغيير، وان هذا النجاح لم يكن تحديا لـ (حزب الشعب الجمهوري)، بل نتيجة للانتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الاحزاب السياسية، والا فان الحزب الديمقراطي الفائز لم يكن ليختلف عن فلسفة حزب الشعب الجمهوري السابق كثيرا، فانه لم يعترض على المبادىء الستة التي اعلنها الحزب الحاكم قبل اكثر من ربع قرن، ولم يحاول الغائها[1]، بل اعطى معنى جديدا لهذه المبادئ، وخاصة فيما يتعلق بالدولية[2]، فالحزب الديمقراطي تبنى سياسة اقتصادية ليبرالية استهدفت تشجيع المشاريع الخاصة المحلية والاجنبية على حد سواء0

وينبغي ان نشير الى عنصر خارجي ادى دوره ايضا في ضمان نجاح الديمقراطيين، ونقصد به دور الاعلام الغربي، ولاسيما الامريكي الذي كان ينتقد بشدة سياسة الحكومة التركية في الميدان الاقتصادي[3]، ولاسيما تشديد قبضتها على جميع المشاريع، وعدم افساح المجال الكافي امام رأس المال الخاص، وكان لهذا الصوت صدى خاص في اوساط السوق التركية، خصوصا ان تلك

(1) د. احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص52؛ مصطفى الزين، المصدر السابق، ص273.

(2) نوري عبد الحميد العاني، السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الاحزاب الوطنية والضغوط الاجنبية 1945-1960، دراسات تركية، جامعة الموصل، 1991، ص114.

(3) (د.ك.و) ، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/2738 تقرير عن موقف الحكومة التركية من صناعة البلاد، 1951/3/23، الوثيقة رقم 53، ص118.

الاوساط تلمست بعض النتائج الايجابية التي جلبها التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في تلك المرحلة[1].

ان التطور الاقتصادي الذي حدث في اوائل الخمسينيات فاق توقعات الحكومة التركية وانصارها في الريف مما ساعد على زيادة مساحة الاراضي الزراعية خلال الفترة 1950- 1954 بنسبة 50% الا ان الازدهار سرعان مابدأ بالتراجع بعد عام 1954 جراء تدهور اسعار السلع في العالم الذي انعكس على عائدات التصدير، ونتيجة للسياسة غير القائمة على التخطيط ـ تدهور الوضع الاقتصادي[2]، وبناء على ما تقدم سنحاول الحديث عن مهمة كان لهل دور بارز في رسم اتجاهات السياسة الخارجية التركية نحو دول اوربا الغربية ، وهي كالاتي:

اولا: الاوضاع الاقتصادية 1954-1960.

ثانيا: الاوضاع الاجتماعية 1954-1960.

ثالثا: انتخابات 27 تشرين الاول عام1957 وآثارها في الاوضاع السياسية في تركيا 1957-1960 .

اولا: الاوضاع الاقتصادية 1954-1960

احتلت المنتوجات الزراعية موقع القمة في صادرات تركيا ، فلقد بلغت حوالي 85% من مجموع صادراتها العامة، وكانت تتألف من الحنطة، والقطن، والتبغ، والشعير، والزبيب، وغير ذلك، من المنتوجات الزراعية، أما صادرات البلاد المعدنية فلقد احتلت 12% من مجموع الصادرات العامة، وكانت تتألف بالأساس من

(1) (د.ك.و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/2738 تقرير عن موقف الحكومة التركية من صناعة البلاد، 1950/5/18، الوثيقة رقم 29، ص42.

(2) المصدر نفسه ؛ الامم المتحدة: المصدر السابق ، ص194.

الكروم والنحاس، وبلغت مساهمة هذه الصادرات حوالي 7% من الدخل القومي، لتحتل المرتبة الثالثة في هذا الشأن بعد الزراعة والصناعة[1].

ان قيمة صادرات المنتوجات الزراعية لتركيا بلغت (126) مليون ليرة تركية في العام 1952، مقابل (70) مليون ليرة في العام 1957، (54) مليون ليرة في العام 1950، وأما التركيب السلعي للاستيرادات الاساسية فلقد تكون من المكائن والمنتوجات والحديد والفولاذ ومستلزمات النقل وغيرها، وهي في مجموعها كانت ضرورية جدا لتطور البلاد الصناعي، وخاصة بعد دخول الرأسمال الاجنبي في الصناعة ، والذي كان بحاجة شديدة الى مواد اولية[2].

مع ذلك واجهت تجارة تركيا الخارجية في تلك الحقبة جملة معوقات منها انخفاض اسعار بعض الصادرات الغذائية والمعدنية، نتيجة الهبوط في الاسعار العالمية عقب الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، وقد استمر هذا الوضع على مدى ثلاث سنوات متتالية[3]، شهدت بعدها السنوات اللاحقة بعض التحسن حتى عام 1954حيث حدث انخفاض ملموس في قيمة بعض الصادرات الغذائية المهمة التركية كالتبوغ والحبوب والقطن، فيما ارتفعت قيمة صادرات الفواكة بسبب ازدياد الطلب الخارجي عليها، ولم يتحسن الوضع في العام 1955، بالنسبة لصادرات

(1) (د.ك.و) ، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/2738 تقرير عن صادرات المواد الغذائية في تركيا، 1952/2/12، الوثيقة رقم 19، ص31؛الامم المتحدة،المصدر السابق، ص195.

(2) (د.ك.و) ، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/2739، تقرير عن صادرات تركيا وواردتها، 1951/5/7، الوثيقة رقم 66، ص138؛نوري عبد الحميد العاني،المصدر السابق، ص113.

(3) وفقا لبعض التقديرات الاجنبية وصلت قيمة استيراد المكائن والمعدات الى 2869 مليون ليرة في العام 1956، بعد ان كانت 425 مليون ليرة في العام 1952 ، واما المنتوجات فبلغت 493 مليون ليرة في العام 1956 ، في حين بلغت مستلزمات النقل 1876 مليون ليرة ... ينظر: نوري عبد الحميد العاني ، المصدر السابق ، ص114.

الحبوب، ولاسيما القمح، ولكن الامر نجم هذه المرة عن سوء الموسم الزراعي بسبب الظروف الجوية السيئة، ففي غضون عام واحد هبطت صادرات تركيا من الحبوب بنسبة 15% واجبر هذا الوضع تركيا على استيراد الحبوب، بدلا من تصديرها[1].

ومع ذلك فقد عد الديمقراطيون هذا الامر بمثابة ظاهرة وقتية لم يسمحوا لها ان تؤثر في سير التنمية في عهدهم ، خصوصا أنه لم ينعكس على تدفق العملة الاجنبية عن طريق التجارة الخارجية الا في حدود ضيقة للغاية مما تحول الى مبعث تفاؤل بالنسبة لهم[2].

وعلى العموم، لم يكن التصدي للمشكلات الاقتصادية المتراكمة على مدى عقود طوال وافرازاتها على شتى الصعد في تركيا أمرا هينا، فقد ظلت هذه المشكلات تؤلف عقبات جادة أمام سياسة الديمقراطيين الاقتصادية، الأمر الذي تجسد قبل كل شيء في ضعف التخطيط الاقتصادي، وعلى الرغم من إدعاءاتهم المتكررة بان سياستهم الاقتصادية مبنية على اسس علمية حديثه فان سياسة الديمقراطيين الاقتصادية ظلت تفتقر الى مقومات التخطيط العلمي المدروس، مما تجسد قبل كل شيء في فشل ضمان الاستقرار الاقتصادي المطلوب[3].

وتجسد أيضا في فشل حكومتهم على أيجاد موازنة مقبولة بين ايرادات خزينة الدولة ونفقاتها، وبالتالي ضمان الاستقرار الاقتصادي المطلوب، كما تمثل، في الاختيار غير الموفق لمواقع بعض المشاريع الاقتصادية، الامر الذي أدى الى تبديد

(1) (د.ك.و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 2743/ 311 ، تقرير عن الحالة التجارية التركية، 1955/2/2، الوثيقة رقم 42، ص85.

(2) (د.ك.و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 2743/ 311 ، تقرير عن الحالة التجارية التركية ، 1955/2/2، الوثيقة رقم 42، ص85.

(3) O.S.S, Report by office of intelligence Research and analysis for Near East . South . Asia and Africa ,film (6) , The .Turkish Economy , No.7745, June ,(27),1958. P.770 .

غيرمسوغ للعملة الاجنبية والموارد المحلية في آن واحد، وفي حالات غير قليلة لم تأخذ حكومة الديمقراطيين الموارد المحلية الجديدة طبقا للحاجة والامكانات الفعلية بنظر الاعتبار[1]، وكان التوسع في مضمار إنشاء معامل الاسمنت ومعامل انتاج السكر والمشاريع الهيدروكهربائية في الخمسينيات من القرن الماضي، فوق طاقة تركيا ومواردها المحلية[2].

أدت الاعتبارات السياسية دورا غير قليل في هذا التخبط فأن الديمقراطيين كانوا ينظرون الى عرض صورة افضل من صورة اسلافهم على الرأي العام في تركيا، لكن العامل الجوهري بقي كامنا، مع ذلك، في افتقار الحكام الجدد الى الحنكة الاقتصادية التي يعتمد على توفراها في تبني سياسة اقتصادية تنموية واقعية[3].

ونتيجة للسياسة غير القائمة على التخطيط، تدهور الوضع الاقتصادي، وأدى الى عجز الميزان التجاري والديون التي تعرضت لها تركيا من خلال عملية التمويل الاجنبي والتي كان لها أثر سلبي في ميزان المدفوعات التركي، ففي الوقت الذي بلغ هذا العجز (33.9) مليون ليرة عام (1951-1952)، ارتفع الى (226.6) مليون ليرة عام 1952- 195، والى (452.3) مليون ليرة عام 1954- 1955، ثم الى (837.3) مليون ليرة عام 1956- 1957، ووصل عام 1960 الى (1327) مليون ليرة[4].

وان مايسفر عن استفحال الأزمة الأقتصادية هو احجام اصحاب الاستثمارات (المحلية والاجنبية) في الاسهام في عملية الاستثمار خلال النصف

(1) O.S.S,Op.Cit.p.770.

(2) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/2742، تقرير عن بعض الاحصائيات والمشاريع الاقتصادية ، 1954/4/27، الوثيقة رقم (10)، ص53.

(3) صلاح العقاد، المصدر السابق ، ص43.

(4) Year Book of international Trade statistics . Op. Cit..P.770

الثاني من العقد السادس بالرغم من محاولات الحكومة في اصدار التشريعات الهادفة الى اجتذاب المستثمرين[1].

لجأت الحكومة الى عقد سلسلة من القروض الخارجية مع عدد من الدول والمؤسسات المصرفية الاجنبية، فخلال الفترة 1950- 1957 تسلمت تركيا (55.8) مليون دولار على شكل قروض من البنك الدولي مشروطة بقبول برنامج الموازنة الذي حث عليه صندوق النقد الدولي والذي كان يتطلب العودة بالخدمات الاجتماعية الى ماكانت عليه سابقا، والعمل على زيادة أسعار السلع الاساسية وفرض ضرائب أعلى، والحد من أجورالعمل وتخفيض قيمة العملة[2].

تعرضت أنقرة الى ضغوط مباشرة من الحكومات الدائنة بسبب عجزها عن إيفاء ديونها، واضطرت الى جدولة ديونها مرارا، كما فعلت ذلك مع بريطانيا بموجب بروتوكول خاص وقع بينهما في 28 شباط عام 1957، وذلك بعد انضمام تركيا الى المنطقة الاسترلينية، في ذلك الوقت بامل تحسين الوضع المالي للبلاد ، بما في ذلك تحسين الليرة التركية، الى النتائج المرجوة على أساس الروابط القوية بين تركيا والبلدان المنظمة الى المنطقة المذكورة[3].

كانت معالجة مشكلة الديون الاجنبية، التي اثقلت كاهل الاقتصاد التركي، تفوق طاقة الديمقراطيين كما كانت فوق طاقة غيرهم ، مما انعكس بقوة على قيمة العملة الوطنية[4].

---

(1) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق ، ص115.

(2) Year Book of interntional Trade, Op. Cit, p.770, O.SS,Report of intelligence research and analyses, Op.Cit.P.778.

(3) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/2745، تقرير عن ديون الحكومة التركية، 1956/1/16، الوثيقة رقم(54) ، ص141.

(4) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/2743، تقرير عن رفع قيمة العملة التركية، 1955/7/29، الوثيقة رقم(56)، ص15.

ونتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التي أعقبت انتخابات عام 1957 تبنت الحكومة التركية عملية تخفيض قيمة الليرة التركية بما يقارب (400%) عام 1958، لتحقيق استقرار اقتصادي وتسهيل مهمة الاقتراض من الخارج، وفعلا قدم صندوق النقد الدولي اعتمادا قدره (25) مليون دولار فيما قدمت منظمة التعاون الاوربي (100) مليون دولار، أما الولايات المتحدة فقدمت (238) مليون دولار[1].

اما المشكلة الاخرى التي جابهت الاقتصاد التركي فهي مشكلة الديون الخارجية التي ارتفعت الى(5) مليار ليرة عام 1960 الامر الذي يعني تخصيص أموال كبيرة في ميزانية الدولة لتغطية الدين المتزايد التي بلغت عامي 1959-1960 حوالي (318) مليون ليرة بعد ان كانت (209) مليون ليرة عامي 1951-1952.

أما وضع العملة التركية الجديدة فيما يخص المشترين والبائعين للدولار فكان على النحو الآتي[2]:

---

(1) نوري عبد الحميد العاني،المصدر السابق،ص116.

(2) اصبح سعر الليرة التركية اكثر من السابق بكثير من الناحية العملية ، فان وضعها في عهد الديمقراطيين قد ساء الى درجة كبيرة بحيث لم يعد من الممكن تجاوز افرازاته عن طريق الاجراءات المالية، فقد أخذ التضخم بخنق الاقتصاد التركي، مما أدى الى نتائج خارجية وداخلية خطيرة 0فعلى المستوى الخارجي تأثر وضع ميزان المدفوعات بشكل غير موأت بسبب واقع تسعير الصادرات التركية في الاسواق العالمية ، أما المستوى الداخلي فكانت أكثر خطورة ، ذلك لأن ارتفاع الاسعار في السوق بسبب انخفاض سعر الليرة قد ترك أثرا سلبيا كبيرا في عامة الناس ولاسيما على ذوي الدخل الثابت منهم، فقد انخفضت القوة الشرائية لدى الشعب التركي واختفت معظم الحاجيات الضرورية في الاسواق، كما ضاعفت الحكومة من الاسعار الرسمية لبعض السلع ...للمزيد ينظر:

O.S.S, Report by office of intelligence Research and analysis for Near East . South frica .0 OP. Cit.P.780 .

نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص114 والصفحات التالية، فلاديمير ايفانوفتش، المصدر السابق، ص26 وما بعدها.

1. (5.25) ليرة للمشترين و(5.75) ليرة للبائعين.
2. وصل سعر الدولار في السوق السوداء في شباط عام 1957 الى(9) ليرة تركية.
3. وصل سعر الباون الاسترليني الواحد في السوق السوداء الى (12) ليرة تركية في العام 1953 وصلت الى(26-30) ليرة في منتصف العام1956.
4. أعلنت وزارة المالية التركية في تشرين الاول عام 1956 عن نسية خاصة للباون الواحد مقدارها (15.4) ليرة لحساب دخل الاجانب والسياح من الاستثمارات ولحساب الصناعيين الذين يأملون بأستيراد مواد مجهزة أو مواد احتياطية.

ثانيا: الاوضاع الاجتماعية 1954-1960

1- الاوضاع الاجتماعية العامة: عانت تركيا خلال الخمسينيات من القرن الماضي من مشكلات وازمات عديدة ومعقدة، فالى جانب الازمة الاقتصادية تأزم الوضع الاجتماعي، حينما استمرت معدلات البطالة والهجرة الريفية في الارتفاع0 والتطور الحاصل في الزراعة ومكننته في الخمسينيات ادى الى تسارع في وتائر تطور العلاقات الرأسمالية وظهور التمايز الطبقي في الريف، ووصلت حالة الفقراء وصغار الملاك الى الفقر المدقع، وازدادت اعداد الشغيلة (العمال) الزراعيين، وارتفعت معدلات الهجرة من الريف الى المدينة، وأصبح هؤلاء المهاجرون الريفيون في عداد العاطلين عن العمل في المدن وظهرت بيوت الصفيح حول المدن، وأصبحت هذه الاحياء والمعسكرات مصدرا مهما من مصادر التوترات الاجتماعية[1].

(1) تعد البطالة أكبر المشكلات الاجتماعية في تركيا، وهذه المشكلة بدأت تبرز بشكل واضح مع بداية الهجرة الريفية الواسعة التي شهدتها البلاد منذ أوائل الخمسينيات جراء السياسة الاقتصادية التي إنتهجها الحزب الديمقراطي والتي جاءت في خدمة طبقة كبار الملاكين وقادت العديد من الفلاحين الى الافلاس ... كما إن قلة فرص العمل جراء دخول الآلة أجبر العديد منهم الى الهجرة الى المدن بحثا عن العمل ،

ونتيجة للاصلاح الزراعي امتلكت مئات الآلاف من الأسر الفلاحية قطعا من الاراضي الزراعية الصغيرة، الا إنها لم تكن لديها الأمكانيات لأستخدام القروض، لذا فأن الخيرات التي نتجت من جراء تحديث الزراعة عادت لتصب في صالح كبار الملاك الزراعيين، وعادت الأسر الفقيرة مرة اخرى لتعيش كما كانت في السابق، وهكذا لم تبق أية أسباب تجعل هذه الشرائح الفلاحية تقف في صف الحزب الديمقراطي لأن الفقر المتفاقم في صفوف الفلاحين والهجرة الى المدينة، ولدا مشكلات جديدة اخرى[1].

وأزاء استمرار تزايد أعداد العاطلين، كان الحزب الديمقراطي يراهن على قدرة الاقتصاد في التخفيف من أثر البطالة بفعل حملة التصنيع التي شهدتها البلاد في مدة الخمسينات، إلا أن التطور التقني واستخدام الآلة أدى الى زيادة إنتاجية ملاكي الأراضي وأصحاب رأس المال الصناعي في وقت عرض ألآف الفلاحين الى الأفلاس، والنزوح الى المدن التي أصبحت عاجزة عن استيعاب الأعداد الكبيرة التي تمركزت في المدن الرئيسة والتي بلغت نسبتها (40%) من سكان تلك المدن[2].

ومما ساعد على تفاقم حدة البطالة، انهاء الدول الاوربية لعقود الآلاف من العمال الاتراك نتيجة للازمة الاقتصادية التي عاشتها تلك الدول في نهاية

ففي العام 1951 تجاوز عدد العاطلين المليون أي بنسبة تزيد على 8% من قوة العمل الاجتماعية وأكثر من 50% من قوة العمل في المناطق الحضرية. للمزيد ينظر: فلاديمير ايفانوفيتش، المصدر السابق، ص25؛ فيروز أحمد، تدخل العسكريين والازمة في تركيا، ضمن كتاب تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، المصدر السابق ،ص220؛ رعد عبد الجليل مصطفى، الشؤون التركية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، بغداد، 1986، ص13.

(1) فلاديمير ايفانوفيتش،المصدر السابق،ص25.

(2) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات الساسية الداخلية في تركيا 1960-1963، رسالة ماجستير (غير منشورة) اجيزت من معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، بغداد، 1989، ص37.

الخمسينيات ووضعها القيود علـى دخول العمالة التركية اليها، فانخفض عدد العمال الاتراك المهاجرين الى أوربا من(100) الف الى (11) الف سنويا[1].

وأدى ذلك بدوره ايضا، الى زيادة اعداد سكان الحضر من 18.5% الى 25.2% من مجموع عدد سكان البلاد ، وكانت استانبول تضم آنذاك مليون نسمة، الا أنها كانت أكبر المراكز التي إتجهت اليها حركة الهجرة الداخلية، مما ادى الى ارتفاع عدد سكانها بنسبة أكثر من (50%) فيما بين 1950-1960[2].

2- الوضع الديني: وجد زعماء الحزب الديمقراطي أن العامل الحاسم والأهم في فوزهم الساحق في إنتخابات عام 1950، إنما يعود للفلاحين الذين أعطوا أصواتهم بكثافة مذهلة، ولما كان هؤلاء الفلاحون شديدي التدين كان لابد من إرضائهم ومن ثم التساهل معهم في إقامة شعائرهم الدينية[3].

فضلا عن ذلك فقد وجد (مندريس) إن الافكار والمبادىء الشيوعية قد اخذت تتسرب الى تركيا وتنتشر في مختلف أرجائها لاسيما في المدن وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخروج الاتحاد السوفيتي منتصرا فيها، (فاعتقد) أي (مندريس) أن العقيدة الدينية يمكنها أن تقف حاجزا في وجه الشيوعية[4] في تركيا.

وفي الوقت الذي كان فيه (مندريس) يفسر تسامحه هذا بكون العقيدة الروحية للاتراك هي العقيدة الاسلامية وأن هذه العقيدة لاعلاقة لها بنظام الحكم وقوانينه الوضعية، الا أن مفهومه هذا للدين والعلمانية وإن كان من السهل على المثقفين إدراكه فأنه من الصعوبة قبوله او استيعابه من أبناء الريف الذين وجدوا في التسامح

(1) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري،المصدر السابق،ص37.

(2) رعد عبد الجليل مصطفى، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، دراسات تركية، بغداد،1984، ص11.

(3) مصطفى الزين، المصدر السابق ،ص284.

(4) نوبار هوفسبيان وفيروز أحمد، المصدر السابق، ص132.

الديني مؤشرا بالعودة الى أيام الخلافة مما فسح المجال لعودة ونشاط الطرق والشعائر الدينية ومهاجمة العلمانية والمطالبة بإلغائها[1].

ومن المفيد الأشارة هنا الى أن الفلاحين الذين شكلوا (70%) من الأصوات الناخبة للحزب كان لهم دور مؤثر في فوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات الثلاثة التي خاضها خلال السنوات (1950-1960)0 ففي انتخابات عام 1950 حصل الحزب المذكور على 54% من الاصوات مقابل 40% لحزب الشعب الجمهوري ، وفي انتخابات عام 1954 حصل الحزب الحاكم فيها على 58% مقابل 35% لحزب الشعب الجمهوري وفي انتخابات عام 1957 حصل الحزب الديمقراطي على 48% مقابل 41% لحزب الشعب[2].

بعبارة اخرى، اراد الحزب الديمقراطي ان يقول للعالم الخارجي عموما، واوربا الغربية على وجه الخصوص، ان قيام نظامه بالتساهل في جوانب معينه فيما يخص الدين، لا يعني تخليه عن المبدأ العلماني، (فصل الدين عن الدولة) كما هو عليه الحال في بقيه الدول الاوربية الغربية الاخرى.

(1) أما الأجراءات التي اتخذت بهدف نشر الدين فأصبح لها ردود فعل معاكسة فالاجراءات بالاضافة الى بناء مساجد جديدة وافتتاح معهد اسلامي عال في استانبول، ولدت جميعها مجموعات دينية متعصبة والمثال الابرز على ذلك تلك الحركة التي تزعمها سعيد نورسي التي وقفت مع تشكيل دولة ثيوقراطية دينية والرفض التام للعلمانية فقد اقترح نورسي العودة الى الدين الاسلامي، ودعا المرأة التركية الى الالتزام بإرتداء الازياء الاسلامية والتمسك بالحجاب الاسلامي ودعا الى افتتاح جامعة شرقية تعتمد التدريس على اساس مبادىء الاسلام ... للمزيد ينظر:

فلادمير ايفانوفيتش، المصدر السابق، ص26؛ نوبار هوفيبيان وفيروز أحمد، المصدر السابق، ص133.

(2) فلاديمير ايفانوفيتش، المصدر السابق ،ص26-ص29؛ نوبار هوفيبيان وفيروز أحمد، المصدر السابق، ص133؛ د. محمد طه الجاسر، المصدر السابق، ص294.

لذلك يمكن القول ،ان الحزب الديمقراطي لم يتنكر للاتاتوركية بل اجتهد فيها تحقيقا لمنافعه السياسية،وتجسد ذلك بتسامحه في المسألة الدينية في تركيا خلال السنوات 1950-1960.

ثالثا: انتخابات 27 تشرين الثاني عام 1957وآثارها على الاوضاع السياسية الخارجية في تركيا 1957-1960

كانت مرحلة مابعد انتخابات عام 1950 بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري عبارة عن مرحلة توطيد الذات كحزب معارضة، وقف أثناءها موقف الناقد لبعض اجراءات وتصرفات الحكومة ، الا إن نتائج انتخابات عام 1954 خيبت آمال هذا الحزب وسببت حدوث ضياع واضطرابات في صفوفه[1].

وفي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي اتسمت الساحة السياسية التركية، بالصراعات السياسية التي كانت تدور بين الحزب الديمقراطي من جهة وحزب الشعب الجمهوري من جهة اخرى حيث أصبح الحزب الاخير هدفا للعنف، بعد أن أصبح من دون حماية تذكر، كما امسى أيضا الهدف رقم واحد لحكومة الحزب الديمقراطي.

واقعيا، كانت الامور تسير نحو مزيد من الاضطرابات، وعلى مختلف الاوساط والشرائح التركية، فقد فتحت، خيبة آمال شرائح الشغيلة (العمال)، وعدم رضاها عن السياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومة ،الباب على مصراعيه لضهور نزاع عنيف بين أكبر حزبين في البلاد، الحزب الاول (الديمقراطي) الذي

(1) ففي المؤتمر الحادي عشر (لحزب الشعب الجمهوري)، الذي عقد أثر الأنتخابات في حزيران عام 1954، قُدمت اقتراحات تطالب بالأنسحاب من المجلس، إلا أن (اينونو) وقف ضد هذه الاقتراحات بشكل قطعي وطالب بأستخدام جميع الامكانيات المتاحة في الصراع السياسي ضد الحزب الديمقراطي، مستغلا الصعوبات والأخطاء التي يتعرض لها ويرتكبها الحزب الديمقراطي ... للمزيد ينظر: (د.ك.و) تقرير القنصلية العراقية في استانبول الى وزارة الخارجية العراقية في 1955/9/10(الاضطرابات في تركيا) رقم الملف (2743) رقم الوثيقة (1)، ص45.

يقف على رأس السلطة، والآخر (الشعب الجمهوري) والذي يقف في زعامة المعارضة[1]، وأصبح مسار المعركة أي معركة إنتزاع السلطة أو المحافظة عليها اكثر المسارات السياسية وضوحا بحيث غطى على جميع مسارات معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت بحاجة الى حل[2].

من الملاحظ ان هذه المشكلة لم تظهر في تركيا في الخمسينيات فقط، بل ظهرت أيضا في الستينيات والسبعينيات، عندما كان الصراع السياسي بين الاحزاب المنافسة على السلطة يصل الى قمة الازمة، لذا كان النظام التعددي يعيش حالة من حالات تهديد الوجود، الذي على أثره قفز العسكريون الى السلطة وان ظاهرة حدة الصراع على السلطة هي ظاهرة توسم كل نظام برجوازي تسومه الليبرالية السياسية، إلا إنه في الدول الغربية التي أصبحت تمتلك مؤسسات مدنية وسياسية مستقرة، حيث يوجد زخم من التراكمات الديمقراطية، نجد ان أنظمتها أكثر استقرارا، ولايلاحظ هناك صراعات حدية، كما هو عليه الأمر في تركيا أو غيرها من الدول النامية، وبقدر تعلق الامر بتركيا فإنه يمكن القول، انه عندما تصبح تركيا في نفق يصعب الخروج منه، يبرز دور الجيش الى العلن ليساعد النظام التعددي على الوقوف على قدميه ثانية، أما في البلدان البرجوازية الغربية فلا يسمحون بوصول حدة الصراع الى الدرجة التي تهدد فيها النظام التعددي بشكل كامل.

وان الشعبية التي تمتع بها الحزب الديمقراطي في سنوات حكمه الاولى، شجعته في حينها على إتخاذ بعض الاجراءات ضد المعارضة، إلا إن تعثر السياسة الاقتصادية وفشلها ابتداء من عام 1954، نتيجة لظروف القحط التي سادت العالم عامي 1954-1955، وفشل سياسة استثمار الاموال الخاصة في المشاريع الصناعية، والصراع الذي ظهر داخل الحزب والانشقاقات التي ظهرت بشكل جلي

(1) (د.ك.و) تقرير القنصلية العراقية في استانبول الى وزارة الخارجية العراقية في 1955/9/10(الاضطرابات في تركيا) رقم الملف (2743) رقم الوثيقة (1)، ص45.

(2) فلاديمير ايفانوفيتش، المصدر السابق، ص31 .

فـي مـؤتمره الرابـع عـام 1955، حـول طبيعـة الاجـراءات الواجـب إتخاذهـا ضـد المعارضة، كل ذلك أدى الى تراجع شعبيته[1].

وعلـى أثـر هـذا التطـور صـعد الحـزب الـديمقراطي حملتـه العدائيـة ضـد المعارضة، ففي عام 1955 رفعت الحصانة عن النائب الجمهوري (قاسم كوليك) نائب مدينة (أضنة) لمهاجمته سياسة الحكومة داخل المجلس الوطني وأغلقت صحيفة (أولوس) لسان حال حزب الشعب بحجة مخالفتها قانون الصحافة[2].

وجـاءت أحـداث أيلـول عـام 1955 لتعمـق الازمـة السياسية، فكانـت المشكلة القبرصـية والعلاقـات التـي أفرزتهـا بين تركيـا واليونـان تشكلان أهم قضـايا السياسة الخارجية، والتي انعكست نتائجها علـى الاوضـاع الداخليـة فـي البلاد، فقد تصاعدت أعمال العنف بين الطـائفتين التركيـة واليونانيـة فـي قبـرص وتـوترت الاوضـاع علـى الحدود بين البلدين[3].

(1) واجهت قيادة الحزب الديمقراطي تلك الانتقادات بابعاد النواب المنشقين عن الحزب، وعلى أثر ذلك قـرر هـؤلاء النـواب فـي 20 كـانون الاول عـام 1955، تـشكيل حـزب جديد سمي حـزب الحريـة تبنـى المعارضة لساسة الحزب الديمقراطي .. ينظر: ابراهيم خليل أحمد، الاحزاب السياسية التركية ضمن كتاب تركيا المعاصرة، المصدر السابق، ص167.

(2) تجدر الاشارة هنا انه في السنوات العشر التي حكم فيها الحزب اليمقراطي أقيمت (2374) دعوى ضد الصحفيين وأغلقت (16) صحيفة وأصدرت أحكاما مختلفة بالسجن على(818) صحفيا، ووضعت الرقابة على الصحف، ولم يبق من الصحف التي تؤيد الحزب الحاكم غير صحيفة(زافير) الناطقة بأسمه ... للمزيد ينظر: د.ابراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد، 1988، ص131.

(3) ولدت تلك الاعمال ردود فعل بين أوساط الرأي العام التركي، وأججت المشاعر القومية المتطرفة بين الطلبة والشباب بشكل عام، وكان العامل الذي أثار الغضب في نفوس الاتراك هو حادث القاء قنبلة على مبنى القنصلية التركية في مدينة سلانيك، وعلى الرغم من اعتذار الحكومة اليونانية لتركيا حول الحادث، فأن المظاهرات اندلعت في استانبول وأزمير وطالب المتظاهرون بضم قبرص الى تركيا، وازداد هياج المتظاهرين وهاجموا المحلات والكنائس الارمنية واليونانية، وقد الحقت هذ الاعمال أضرارا اقتصادية فادحة قدرت بمليار ليرة تركية ... ينظر :(د.ك.و) تقرير القنصلية العراقية في

وعلى خلفية هذه الاحداث، اجتمع المجلس الوطني التركي لمناقشة تطورات الموقف، حيث اتهم عصمت اينونو حكومة عدنان مندريس بانها وراء هذه الاعمال، وقد اعترفت الحكومة التركية بذلك وانها كانت على علم مسبق بالمظاهرات، ووجهت اللوم الى المعارضة (وخصوصا حزب الشعب) بتشويه صورة هذه المظاهرات للنيل من الحكومة والتي يمثلها الحزب الديمقراطي[1].

وفي 27 تشرين الاول عام 1957 جرت الانتخابات العامة وسط صراع عنيف بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة فاز فيها الحزب الديمقراطي بـ (424) مقعدا من مجموع (610) مقاعد، أما حزب الشعب الجمهوري المعارض فقد حصل على (187) مقعدا فيما حصل حزبا الحرية والأمة على (4) مقاعد لكل منهما[2].

وفي محاولة لأيقاف تدهور شعبية الحزب الحاكم قدم(مندريس) في أيلول عام 1958 خطة سياسية كتأليف جبهة وطنية وإستخدامها سلاحا في وجه المعارضة، اشاع الديمقراطيون أن الجبهة المفترضة ستكون مهمتها الدفاع عن حقوق الشعب التركي.

فاندفعت أعداد كبيرة من الناس لاسيما سكان الارياف لتاييد هذه الجبهة وكان من بين الوسائل التي اتبعتها الجبهة لخدمة أهداف الحكومة هي توثيق علاقات

استانبول الى وزارة الخارجية العراقية في 1955/9/10 (اضطرابات في تركيا) رقم الملف (2743)، رقم الوثيقة(1)،ص46.

(1) (د. ك. و) تقرير القنصلية العراقية في استانبول الى وزارة الخارجية العراقية في 16/ 9/ 1955، رقم الملف، (744) الوثيقة (15)،ص38.

(2) Richard . D. Robinson : The First Turkish, republic, Harvard university, USA, 1963 . P.315 .

الحزب والجبهة مع الجماعات الصوفية التي يتمتع زعماؤها بنفوذ في الأوساط الريفية وخاصة الحركة النورسية[1].

ولم تقتصر المعارضة على المدنيين بل سرعان ما أمتدت الى صفوف الجيش، من ذلك نستشف ان محاولة الأطاحة بحكم مندريس كانت قائمة، لكن الذي عجل في تنفيذها، تمادي مندريس في قمع المعارضة السياسية وإستخدام الجيش في عمليات القمع[2].

(1) الحركة النورسية: حركة دينية إسلامية تنسب الى الشيخ (سعيد بن ميرزا) المولود عام 1873 في قرية تدعى (نورس) شرقي الأناضول تابعة لقضاء هيزان من ولاية تبليس لأبويين كرديين، توفي 1960 بدأ سعيد النورسي نسبة الى مسقط رأسه، حياته بالزهد والتقشف، وكان يقول: ((نحن نحاول أن ننقذ العقيدة الأسلامية في هذا البلد (تركيا))، قام كل من (بايار) و(مندريس) بالاجتماع مع سعيد نورسي واجريا معه محادثات مطولة عام 1958، وأثارت هذه التصرفات امتعاضا لدى شرائح المثقفين، الذين اتهموا الحزب الديمقراطي بخيانة مبادىء أتاتورك ... للمزيد في التفصيل ينظر: د. محمد طه الجاسر، المصدر السابق ، ص270.

(2) أمر (مندريس) بإعتقال عدد من الضباط الذين سمحوا لاينونو بحضور الاجتماع الانتخابي لحزب الشعب في الثاني من نيسان عام 1960، بعد ان رفضوا الامتثال الى أوامر السلطات الحاكمة في ايقاف (اينونو) ومنعه من حضور الاجتماع المذكور، وقد أدى هذه العمل فضلا عن اهمال الانذار الذي سلمته قيادة الجيش التركي الى حكومة (مندريس) في 21 ايار عام 1960 مما ادى الى استقالة (جمال كورسيل) القائد العام للقوات التركية من منصبه، وفيما بعد حدث الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة (مندريس) ... ينظر: مصطفى الزين، المصدر السابق، ص216.

المبحث الثالث

دور المؤسسة العسكرية وضغطها على صانعي السياسة الخارجية التركية خلال السنوات 1950-1960

قامت المؤسسة العسكرية التركية بإعتبارها أقوى وأكبر مؤسسات الدولة وأكثرها تنظيما والقوة الأساسية الضامنة لأسس الدولة العلمانية القائمة على أساس من مبادىء أتاتورك، لا سيما قيامها بدور محوري من خلف الستار في العديد من القضايا والمشكلات في الحياة السياسية التركية[1].

ومن مجموع الافكار التي طرحها اتاتورك، يمكن الخروج بنتيجة هي ان مصطفى كمال كان يسعى الى تاسيس دولة ذات اهداف قومية ، تقوم على عنصر محدد، هو العنصر التركي، وتاخذ في بنائها اساليب الحضارة الغربية من دون التقيد

(2) ارتبط نمو المؤسسة العسكرية في مرحلة متقدمة من حياة الدولة بالدور الذي قام به الجيش العثماني في بناء امبراطورية واسعة الارجاء، وتميزت الدولة العثمانية بأنها دولة ذات طابع (عسكري)، وفي حالة حرب دائمة، لذا أصبح العسكريون العثمانيون يتدخلون في شؤون الدولة الادارية والسياسية، كما نجد ذلك بوضوح في دور الانكشارية ، تلا ذلك دور الضباط الاصلاحيين الذين احتكوا بالغرب وتأثروا به. ومع نشوء حركات اصلاحية، من أهمها جمعية الاتحاد والترقي التي كان للضباط دور اساسي في نشوئها، فكانت لها تنظيمات وجماعات قامت بمحاولات عديدة لقلب نظام الحكم والتدخل في شؤون الدولة الأخرى . والتي أدت بالنهاية الى قيام النظام الجمهوري على أكتاف الجيش وبقيادة قائد عسكري هو (مصطفى كمال أتاتورك) ...

ان حرب الاستقلال وتأسيس الجمهورية عام 1923 كان مرتبطا بشكل وثيق برجال الجيش، وكان مصطفى كمال) ورفاقه من الضباط العسكريين القوة المحركة المهمة التي تقف وراء الغاء السلطنة والخلافة العثمانية وإقامة دولة معاصرة عل أسس غربية قومية علمانية للمزيد ينظر: وصال نجيب عارف، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي 1960-1980، رسالة ماجستير (غير منشورة) اجيزت من كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص110؛ أميرة محمد كامل الخربوطلي، المصدر السابق، ص13؛ د. خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل للطباعة، دمشق،1966، ص232.

باية تيارات دينية او اجتماعية فيما هو في صالح بناء الدولة العصرية، اما موقف الجيش من هذه المبادئ، فقدعده الضمان الاكيد لقيام الجمهورية وازدهارها، حيث ان كمال اتاتورك كان هو نفسه قد اوكل للجيش مهمة الحفاظ على الجمهورية واستغلالها وسيادتها، لذا كان من الطبيعي ان يتحرك الجيش في حالة ظهور انحراف واضح عن القيم الكمالية، فهو ملزم بالتدخل واعادة البلاد الى المنهج الذي رسمه لها اتاتورك[1].

كان من أبرز سمات الجيش الذي تمسك بمبادىء أتاتورك الستة هي:

(الجمهورية، والشعبية، والقومية، والعلمانية، والدولية والانقلابية الاصلاحية)، وكان مفهوم حماية مبادئ الثورة الكمالية لدى قيادة الجيش التركي المسوغ الذي تحركت على أساسه خلال الاعوام 1960،1971،1980[2].

وتستمد هذه المؤسسة العسكرية التركية أهميتها من[3] خلال العناصر الاتية:

1. التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة، وتمتعها بأستقلالية كاملة في إختيار عناصرها القيادية0

(1) وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص 39.

(2) لعل أكثر تجارب الحكم العسكري المباشر التي عرفتها تركيا وضوحا هي تجربة الحكم العسكري في انقلابي 27 آيار عام 1960 و 12 أيلول عام 1980، حيث تولت المؤسسة العسكرية سلطة اصدار القرار السياسي بصفتها الذاتية، ومن دون مشاركة من أجهزة أخرى غير عسكرية، ولذا فهي مارست وظائف النظام السياسي التقليدية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ..للمزيد ينظر :أميرة محمد كامل الخربوطلي،المصدر السابق ، ص14.

(3) عبد الوهاب القصاب، دور المؤسسة العسكرية التركية في صياغة مدركات الأمن القومي التركي، دراسات سياسية، العدد (2) السنة الاولى، 1999 ،ص52 ؛ د. أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، ص60.

2. لدى معظم القيادات العسكرية التركية رؤية استراتيجية واضحة للأمن القومي0
3. متانة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية.
4. ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية.

وعليه، فأن الضباط الاتراك بؤمنون إيمانا عميقا بمبادىء (أتاتورك) ولديهم الاستعداد للدفاع عن النظام العلماني اذا ما اعتقدوا بحدوث خروقات في الحالات الاتية[1]:

1. فقدان أسس النظام العلماني.
2. محاولة دفع نظام الحكم نحو مبادىء الشريعة الأسلامية.
3. وجود الخطر الشيوعي.
4. الحركات الأنفصالية وخاصة تشكيل دولة كردية.
5. في حالة عدم قدرة السياسيين مواجهة إحدى المخاطر الكبيرة التي تعصف بالبلاد[2].

ولكن الملاحظ، ان القوات المسلحة التركية وهي تمارس مثل هذا الدور انها لاتتمسك بالسلطة السياسية لمدة طويلة، بل سرعان ما تتخلى عن دورها للسياسين المدنين عادة بتوجيه إنذار الى رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء ، يتضمن مطالب محددة، ثم تحرك القوات المسلحة بعد ذلك لتولي السلطة عند عدم تنفيذها[3].

(1) وصال نجيب عارف ، المصدر السابق، ص 115 ؛ د. احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945- 1980، ص60.

(2) عبد الوهاب القصاب، المصدر السابق، ص52؛ د. احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، 1945-1980، ص60.

(3) وصال نجيب عارف، المصدر السابق ، ص110؛ احسان بكر، جنرالات تركيا وتحالفاتهم الجديدة، الاهرام المصرية، 1997/5/11.

ولعل أكثر تجارب الحكم العسكري المباشر التي عرفتها تركيا وضوحا هي تجربة الحكم الذي قام في أعقاب إنقلاب 27 آيار عام 1960، والذي أنهى الحكم المدني تحت سيطرة الحزب الديمقراطي، بزعامة (عدنان مندريس)، ولم يكن للجيش خلال السنوات العشر من ذلك الحكم أي دور في سياسة الدولة على الرغم من أن قادته كانوا إحدى جماعات الضغط في تلك المرحلة.

جاء الانقلاب العسكري المذكور، بعد سلسلة من الصراعات السياسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة الاخرى واتباع الحزب الحاكم ومن خلال وجوده في السلطة إسلوب المواجهة العنيفة مع قوى المعارضة وذلك باستخدام الجيش لقمع المظاهرات الطلابية التي طالبت بإحترام الحريات[1].

ومع أن قادة الأنقلاب وجهوا إتهاماتهم الى حكومة (عدنان مندريس) لأنتهاكها الدستور وتحويل الجيش الى أداة للصراع الحزبي وإستخدامها سبلا مختلفة لإسكات المعارضة ، فإنه لايمكن الحكم بأن إستيلاء الجيش على السلطة قد جاء بهدف تغيير تلك الأوضاع الطارئة وهذا ما اثبتته وقائع ما بعد الأنقلاب، اذ أن

(1) أزاء تدهور الآوضاع الأقتصادية أخذت الاحزاب السياسية المعارضة تشدد من معارضتها وإنتقاداتها لحكومة (مندريس) وذلك من خلال المظاهرات التي عمت كبريات المدن التركية، ففي 17نيسان 1960 تجمع طلبة جامعة استانبول احتجاجا على الاعتقالات الجماعية، مما دفع السلطات الى إعتقال (أونار) رئيس الجامعة، وفي 26 نيسان قام طلبة جامعة أنقرة بتنظيم تجمع تأييد لطلبة جامعة إستانبول، مما إضطر الحكومة الى إعلان الأحكام العرفية في المدن الرئيسة، ولجأت السلطات الى القوة المسلحة للتصدي للمعارضة بهدف وقف الحملات الدعائية لحزب الشعب الجمهوري أثناء قيام (إينونو) بجولة في مدينة قيصرى لتحضير للأنتخابات العامة المقرر إجراؤها عام 1960.
ولد قمع المعارضة الطلابية لدى الجيش الأحساس بإمكانية نجاح أي تحرك من جانبه للسيطرة على الموقف، بعد أن رفضت الحكومة الموافقة على مطالب الجيش التي قدمها (كورسيل) الى حكومة (مندريس) فقد إعتقدت في أول الأمر بأن تلك المظاهرات يمكن القضاء عليها، وبذلك أصدرت قرارات أخضعت فيها منطقة أنقرة للأحكام العرفية ... للمزيد ينظر: طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا، الجزء الثاني من كتاب أوراق ايامي 1958-1965، بيروت ،1969 ،ص210-217؛ مصطفى الزين، المصدر السابق، ص296.

الجيش ظل يسيطر على زمام الأمور منذ 27 آيار عام 1960 وإستمر تأثيره في السياسة الداخلية والخارجية التركية حتى وقتنا الحاضر[1].

بعد إستيلاء الأنقلابين على السلطة في 27 آيار عام 1960، أذيع نبأ إعتقال جلال بايار رئيس الجمهورية وعدنان مندريس رئيس الوزراء ورفيق قورالتان رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، وتم إعتقال جميع أعضاء الحكومة وأعضاء المجلس الوطني في الحزب الديمقراطي، ثم وجه الإنقلابيون رسالة الى الشعب التركي على شكل خطاب القاه (جمال كورسيل) قائد الأنقلاب جاء فيه: (إن ساستنا الجشعين صاروا يسوقون الأمة الى الهاوية وأخذوا يصدرون القوانين الصارمة ويقيدون الحريات العامة ويخنقون صوت الشعب بكل وسائل الزجر والتنكيل، ولم يكن في وسعنا أن نبقى جامدين تجاه كل هذه الأحداث وبدافع من هذا الشعور وضعت يدي على مقاليد الحكم انني لست دكتاتورا ولن أفكر في إقامة ديكتاتورية، وكل ما أبغيه هو وضع الأسس لحكم ديمقراطي)[2].

---

(1) ومما تجدر الأشارة اليه أن عددا كبيرا من قادة الجيش كانوا على علم بالأعداد للأنقلاب لكنهم لم يحركوا ساكنا في إخبار الحكومة على الرغم من أن بعضهم كانوا من الأصدقاء المقربين الى رئيس الوزراء لاسيما(فخري أوزدليك) الذي تولى وزارة الدفاع في الحكومة الأولى التي شكلها قادة الانقلاب يوم 28 أيار عام 1960، مما يوحي بولاء القادة الى الجيش أكثر ولائهم الى الحكومة، فضلا عن رغبتهم في عملية التغيير الذي كانوا يتوقون اليه ... للمزيد ينظر: طالب مشتاق، المصدر السابق، ص206؛ وصال نجيب عارف، المصدر السابق، ص66.

(2) يعد الفريق (جمال كورسيل) رئيس لجنة الوحدة الوطنية وقائد إنقلاب 27 آيار عام 1960، من العسكريين الكبار في تركيا شارك في معارك الحرب العالمية الثانية وأثبت عزيمة وجدارة لاسيما في حرب الدردنيل، ثم شارك في معارك فلسطين وحارب الأنكليز في غزة، كما شارك في حرب الاستقلال منذ إندلاعها تحت قيادة مصطفى كما أتاتورك ... للمزيد ينظر: طالب مشتاق، المصدر السابق، ص210-217.

ومن الجدير بالذكران جمال كورسيل كان قد قدم مذكرتي احتجاج الاولى على قيام السلطات الحكومية بإعتقال عدد من الضباط الذين رفضوا الأوامر في منع (عصمت إينونو) من زيارة مدينة قيصرية، والثانية في 21 آيار عام 1960، عقب مسيرة الأحتجاج التي قام بها طلبة الاكاديمية العسكرية بالاشتراك

وفي غضون ذلك إزدادت الأوضاع السياسية والأقتصادية تدهورا وكان الضباط الأتراك الموجودون في الدول الأوربية لأغراض الدراسة على إتصال مع قادة الجيش التركي حول إمكانية تغيير نظام الحكم الذي بات يقود البلاد الى حالة من الضعف والانحلال[1].

أما موقف بقية فئات المجتمع التركي من الأنقلاب فقد أتسم بالتذبذب، ففي الوقت الذي لم تواجه القوات المسلحة أية معارضة أو مصادمة من جهة محلية وتقبل عدد لابأس به من تلك الفئات الاجتماعية لهذه المبادرة التي قام بها الجيش، فأن بعض العناصر او الفئات الاخرى بدأت تتجاهل الأنقلاب، وأخذت تتهجم وتوجه النقد اليه بأعتباره مبادرة لم تأت من جانب الشعب، فسكان الريف الذين يشكلون (70%) من مجموع السكان كان موقفهم فيه شيء من الارتياب، فمع أنهم يكنون وبشكل تقليدي إحتراما للقوات المسلحة، وعلى الرغم مما قام به الأنقلابيون من محاولات لتوضيح طبيعة الأنقلاب ومغزاه من خلال تأثير ضباط الجيش في المراتب ذوي الأنتماء الريفي، فأن صورة (مندريس) ظلت مفضلة لديهم على صورة (اينونو)، وظل (مندريس) محبوبا من نسبة كبيرة من جماهير الريف، فكان بطلا في نظرهم ومكروها بالنسبة الى أهل الفكر في المدن جراء تخفيضه الضغوط المفروضة قي تطبيق العلمانية وتركيزه على المشكلات الأقتصادية لصالح أبناء الريف على حساب سكان المدن[2].

مع العناصر المدنية ضد الاجراءات اللامسؤولة التي قامت بها حكومة الحزب الديمقراطي ...ينظر: مصطفى الزين، المصدر السابق ، ص296.

(1) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص297؛ طالب مشتاق، المصدر السابق، ص208.

(2) وحيث ان سكان الريف لايمثلون عموم الجماهير التركية، فأن إنقلاب عام 1960 لم يكن نتاج نشاط الشارع التركي ككل بقدر ماكان ناتجا عن القوة العسكرية التي حققت الثورة التركية على يد (كمال أتاتورك)، من قبل، فالأنقلاب خطط ونظم من قبل طلبة وأساتذة كلية الآركان وهي القناة الرئيسة التي من خلالها تم تجنيد وتدريب القادة الجدد والذين كانوا من المدافعين عن الاصلاحات ضد الجماعة التي جاءت الى السلطة بمجيء الحزب الديمقراطي ، لذلك كان مفهوم حماية الثورة الكمالية المسوغ الرئيس

كان من اهم المواضيع التي اقلقت الحزب الديمقراطي التركي بعد تسلمه السلطة عام 1950 هي كوادر الدولة التي شكلها حزب الشعب الجمهوري والتي ارتبط ولاؤها بعصمت اينونو الذي كان مهيمنا على الدولة بشكل شخصي، لذا كان اول عمل قام به الحزب الديمقراطي لاعادة تشكيل الدولة هو تغيير القادة العسكريين وهيئة الاركان العامة للجيش التركي ففي 6 حزيران 1950، قامت حكومة مندريس باجراء عملية تطهير في القيادة العسكرية العليا، فابعدت رئيس الاركان العامة (عبد الرحمن ناصيف جورمان)[1]، وترشيح (نوري ياموت) لمنصب رئاسة الاركان كما تم ابعاد قادة القوات البرية والبحرية وغيرهم من القادة الذين كان يشك بولائهم للحكومة الجديدة، والسبب المباشر الذي ادى الى تنفيذ عملية التطهير تلك –كما قيل- ان معلومات وصلت الى عدنان مندريس عن طريق احد الجنرالات يحذره من احتمال وقوع انقلاب عسكري ينوى القيام به في 8/ 9/ 1950، وعلى هذا الاساس اجتمع مندريس مع بايار وقرروا اتخاذ اجراءات رادعة للحيلولة دون قيام مثل هذا الانقلاب المزعوم[2].

وجدير بالأشارة، الى أن موقف الجيش من الاحزاب السياسية القائمة كان يميل الى جانب حزب الشعب الجمهوري أكثر من ميله الى أي حزب آخر، على إعتبار أن حزب الشعب هو حزب أتاتورك، فضلا عن علاقة التعاطف القائمة بين ضباط الجيش والقيادة السياسية التي كانت في عهد حزب الشعب الجمهوري والتي تتمثل في قيادات عسكرية ذات ثقل واضح كما بينا سابقا، فكان ذلك من العوامل السياسية التي أدت الى تحرك الجيش في آيار عام 1960، والقضاء على نظام الحزب الديمقراطي[3].

الذي تحرك الجيش على أساسه عام 1960 ... للمزيد ينظر: د. سوناكيلي، المصدر السابق،ص9؛ طالب مشتاق، المصدر السابق، ص209.

(1) عبد الرحمن ناصيف، هو زميل عصمت اينونو في الدراسة ورفيقه في السلاح.. للمزيد ينظر:

Feroz, Ahmad, The Turdish Experiment in Democracy, 1950- 1975, West view, Boulder, Colorado, 1977, P. 150.

(2) Ibid, pp. 150- 151.

(3) وصال نجيب عارف، المصدر السابق، ص66؛ د. سوناكيلي، المصدر السابق، ص10.

وعلى الرغم من تطور العلاقات بين تركيا والغرب عموما وبخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية خلال حقبة الخمسينيات فأن دول اوربا الغربية وجدت في تركيا لاسيما في السنوات الأخيرة من حكم مندريس حليفا ضعيفا جراء الأوضاع الأقتصادية المتردية وماصاحبها من مظاهرات واعمال عنف إجتاحت المدن التركية وأصبح النظام عاجزا عن إيجاد الحلول الكفيلة لمعالجتها[1].

(1) ويتضح من ذلك، أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تدعم موقف الاحزاب السياسية المعارضة ضد حكومة (مندريس) على الرغم من وجود اتفاقية الخامس من آذار عام 1959 الموقعة بين الجانبين التي نص أحد بنودها ((بأنه في حالة تعرض تركيا لأي عدوان فأن الولايات المتحدة ملزمة في الدفاع عن حكومة مندريس بما في ذلك حدوث انقلاب))، ذلك جاء الموقف الرسمي للولايات المتحدة الامريكية على لسان الناطق الرسمي في وزارة الخارجية الامريكية برفضه التعليق على ال الانقلاب، مذكرا أن قادة الأنقلاب أعلنوا عزمهم على إحترام التزامات تركيا الدولية ..

وكان قادة الجيش التركي وخاصة قادة الأنقلاب في آيار عام 1960، قد بعثوا بمذكرة رسمية الى الولايات المتحدة الامريكية أكدوا فيها بقاء تركيا وفية لحلف شمال الأطلسي، وعلى الرغم من أن المذكرة التركية لم تنشر في حينها غير أن بعض المصادر الرسمية أكدت أن قيادة الأنقلاب تعهدوا فيها ائها للأحلاف والمعاهدات الدولية ... للمزيد ينظر: د. أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب لعالمية الثانية ، ص150 ؛ د.سوناكيلي، المصدرالسابق، ص 12.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية1950-1960

يمكن القول، بأن الهدف الأول في السياسات الخارجية لاي دولة في العالم أيا كانت طبيعة نظمها السياسية أو منطلقاتها الأيديولوجية أو أمكاناتها النسبية من القوة بشتى اشكالها، أيا كان موقعها أو حجمها أو تعداد سكانها، هو الحفاظ على وجودها، والعمل على تدعيم أمنها القومي بأقصى ماتسمح به القدرات والطاقات المتاحة للدولة.

لذلك احتل مفهوم الأمن القومي التركي، أولوية بالغة الأهمية في إدراك نخبة صناع القرار السياسي الخارجي التركي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخلال المراحل التاريخية الاخرى، كما في سنوات بحثنا الممتدة خلال السنوات 1950-1960، حيث وُضع الأمن القومي التركي في مقدمة أهداف السياسة الخارجية التركية[1].

وفي هذا المجال، كانت هناك مجموعة من الخصائص والثوابت الجغرافية التي تحكمت في جوهر السياسة الأمنية التركية، وفي كيفية الدفاع عن أمنها القومي، ولعل أبرز خصائص الوضع الأستراتيجي التركي، وتأثيراته الأستراتيجية، هي التي حظيت بأهمية بالغة الخطورة، إنعكست بالدرجة الأساس في مضمار الأهتمامات الستراتيجية لدول الشرق والغرب معا[2].

ومن هنا، كان لجوء تركيا الى تحسين علاقاتها الخارجية مع دول الغرب وتوسيع مجالات التعاون بينهما في مختلف المجالات، لا سيما بعد إنضمامها الى

(1) يعد مفهوم الأمن القومي، مفهوما ستراتيجيا يمكن نلخيص جوهره بأنه تلمس عوامل الضعف الأستراتيجي في الأقليم القومي، ومحاولة التغلب على ذلك الضعف بإتخاذ إجراءات وقائية تضمن ألا يكون ذلك الضعف مصدرا لتمزقات قد تكون قاتلة ... ينظر: د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي، مجلة آفاق عربية، العدد (3)، أيلول، 1985، ص20.

(2) د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص296.

حلف شمال الأطلسي عام 1952، وبالتالي فأن صناع السياسة في تركيا ، تمكنوا بالمحصلة النهائية، من وضع عنصر إضافي للدفاع عن أمن تركيا، ألا وهو الأنضمام الى الحلف الذي تقدم ذكره، بعبارة أخرى أن هذه الخطوة تجعل إمكانية تركيا في الدفاع عن نفسها أكثر قدرة مما لو بقيت منفردة[1].

أن مفهوم الطبيعة الأستراتجية لمبدأ التحالف التركي مع المعسكر الغربي في تلك الأونة، هي من الأمور التي فرضت نفسها على صانع القرار السياسي التركي، عند صياغته لأية سياسة تتعلق بالدفاع عن الأمن القومي التركي، اذ أن علاقة هذا التحالف مع الغرب ضمن إطار حلف شمال الأطلسي، بصورة عامة ومع الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، هي علاقة إنسجام وتوافق في المصالح خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين[2].

فضلا عن ما تقدم كانت عملية تحقيق التنمية لاقتصادية تشكل هدفا مهما اخر من اهداف السياسة الخارجية والداخلية التركية خلال سنوات حكم الحزب الديمقراطي الممتدة على مدى السنوات العشر 1950- 1960.

وإنطلاقا من هذا الأدراك، قام المسؤولون الأتراك بالانفتاح الكامل على العالم الغربي، في إطار تفاعل السياسة الخارجية التركية مع بيئتها الخارجية، لتحقيق التنمية الأقتصادية كأحد الأهداف المهمة في سياستهم الخارجية، وقد إستطاعت تركيا خلال السنوات المذكورة، أن تحقق نموا إقتصاديا لابأس به، عن طريق إرتباطها بأوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وفقا للنموذج الرأسمالي، إلا أن مثل هذا النمو كان لا يخلو من الأزمات الأقتصادية والأجتماعية خاصة في السنوات 1957-

(1) د. خليل علي مراد، تركيا والأحلاف العسكرية، ضمن كتاب ابراهيم خليل أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص207.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، ضمن كتاب ابراهيم خليل أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص289.

1960، اذ واجهت تركيا مشكلات إقتصادية عديدة أثرت في معدلات النمو الأقتصادي[1].

من ذلك كله يتضح أن سياسة تركيا الخارجية خلال السنوات 1950-1960 حاولت أن تأخذ الطابع الأوربي سمة مميزة لسياستها الخارجية ، بل أصبحت سمة ملازمة لمدة طويلة ، وقد إنعكس هذا التوجه على السياسة الخارجية حيث إعتمدت تركيا سياسة أو مبدأ أحادية المنفذ ،أي الأرتباط بالدول الغربية ، نتيجة لأدراك الساسة الأتراك بأن مصالحهم القومية تستلزم التمسك بالدائرة الغربية والأمريكية خلال تلك المرحلة وضرورة تطويرها في المستقبل[2].

فضلا عن في الحصول على المساعدات الأقتصادية من هذه الدول، في الوقت الذي كان الأقتصاد التركي يعاني خلال السنوات 1954-1960 من مشكلات عديدة[3].

وبناء على ماتقدم سنحاول دراسة الفصل على النحو الاتي:

المبحث الأول : توجهات تركيا السياسية اتجاه أوربا الغربية 1950-1960

المبحث الثاني : توجهات تركيا الاقتصادية اتجاه دول أوربا الغربية 1950-1960

(1) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص272؛ابراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، المصدر السابق، ص213؛احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، ص14 ومابعدها .

(2) محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص169؛ كمال المنوفي، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية ، العدد(44) تموز لسنة 1976، ص91.

(3) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، ص138؛ د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص395 ؛ محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق ، ص169.

المبحث الأول

توجهات تركيا السياسية اتجاه دول أوربا الغربية 1950-1960

تعد الدبلوماسية بوصفها وسيلة من الوسائل المهمة التي استخدمتها الدول منذ التقدم في تفاعلها مع بيئتها الخارجية لتحقيق اهدافها السياسية، وغالبا ما تلجأ هذه الدول في تنفيذ سياستها الخارجية الى إستخدام هذه الوسيلة أكثر من بقية الوسائل الأخرى، لأنها أقل تكليفا من جهة، وأكثرها قبولا في المجتمع الدولي من جهة أخرى[1].

ويلاحظ، أن تركيا، كثيرا مانجحت في إستثمار وجودها في العديد من المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في كل مجال يوفر لها فرصا كبيرة للتعامل السياسي والأقتصادي، معتمدة في ذلك عضويتها في هذه المنظمات[2].

كما تمكنت تركيا، من خلال عضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي والسوق الأوربية المشتركة في المرحلة الاحقة[3]، أن تستخدم عضويتها هذه في سبيل تحقيق أهدافها السياسية الخارجية سواء ما يتعلق منها بتحقيق الأمن القومي التركي من خلال إرتباطها بالحلف أو من خلال الأستفادة من المكاسب الأقتصادية

(1) د. محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، مطبعة النهضة الحديثة، القاهرة، 1963، ص30؛ د. نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، 1986، ص181.

(2) نهى عبد الكريم فرحان، الديون الخارجية لتركيا، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، بغداد، 1985، ص32.

(3) ينظر: ص 52، من الرسالة.

والمساعدات التي تقدمها دول السوق الأوربية المشتركة الـى تركيا في سبيل تنمية إقتصادها[1].

شهدت العلاقات التركية مع دول اوربا الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية ومنذ إنضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام 1952 تطورات مهمة في مختلف مجالات التعاون الثنائي، حيث كانت السياسة الخارجية التركية طوال مرحلة الخمسينيات ومطلع الستينيات تعمل في خدمة الأهداف الأستراتيجية الأمريكية في منطقة شرقي البحر المتوسط وفي (منطقة الشرق الأوسط)[2].

هذا الموقف جعل تركيا في موقع قوة بحيث إستطاعت من خلاله أن تحمل الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المزيد من الدعم السياسي والأقتصادي والعسكري لها ايضا، خاصة إنها لا تستغل هذا الموقع للدفاع عن أمنها ونفسها فحسب، وإنما للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما[3].

على العموم يمكن القول، بأن تركيا، كغيرها من دول العالم، إعتمدت الدبلوماسية أداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فقد سعت من خلال ممثلياتها في الخارج الى خلق بيئة إستراتيجية أكثر إستعدادا لقبول التفاعل مع سياستها الخارجية.

وفي ضوء ما تقدم سنحاول دراسة الموضوع على النحو الاتي:

---

(4) د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص229.

(3) د. نبيل حيدري، المصدر السابق، ص113.

(1) عندما انضمت تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام 1952، صرح ((عصمت اينونو)) رئيس حزب الشعب الجمهوري آنذاك لصحيفة ((حريت)) و((مليت)) في 23 أيلول من العام نفسه قائلا: ((أن حلف شمال الأطلسي لايمثل بالنسبة لتركيا الا ناحية سياسية، اما النواحي العسكرية الأخرى منها فلن تكون واضحة الا في المستقبل وان الحفاظ على مصالحنا والسند الذي نحتاجه قد عثرنا عليه في العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية، وأننا نعتبر حلف شمال الأطلسي أساسا للدفاع عن سياستنا الخارجية، ويجب أن نعذر اذا ما أبدينا حساسية بهذا الصدد)) .. ينظر: احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص80.

اولا: العلاقات السياسية بين تركيا وبريطانيا وفرنسا.

ثانيا: العلاقات السياسية بين تركيا والمانيا الغربية وايطاليا.

اولا: العلاقات السياسية بين تركيا وبريطانيا وفرنسا

يعد الأقتصاد أحد أهم المحركات الأساسية لسياسات الدول اتجاه الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس نشأت تحالفات، سياسية وعسكرية كان لها دور بارز في تغيير معالم كثير من الأراء والتوجهات الدولية، بل أن هذه التحالفات كانت كفيلة بتكوين تكتلات دولية كبيرة كانت تهدف بالأضافة الى المصالح الأخرى، السيطرة على الأقتصاد العالمي، الذي يعد العصب الرئيس لحياة الشعوب والدول، فضلا عن بقاء الأنظمة السياسية لأطول مدة ممكنة في سدة الحكم بالنسبة للبلدان التي يحكمونها، ومن الأمثلة على ذلك المساعدات الأقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الى كل من تركيا واليونان من خلال مشروعي ترومان 1948، ومارشال 1947.

نتج عن هذين المشروعين إقامة علاقة سياسية وطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تمخضت عن إقامة معاهدات وتحالفات سياسية عسكرية، كان الجانب الأقتصادي هو الحجر الاساس في تكوينها.

لهذا نلاحظ من خلال ما يعالجه هذا المبحث من علاقات سياسية بين الجانب التركي من جهة وبين دول أوربا الغربية من جهة أخرى، إنها إعتمدت (أي العلاقات السياسية) في كثير من توجهاتها على (الجانب الأقتصادي).

استفادت تركيا، سياسيا وإقتصاديا من علاقاتها مع بريطانيا خلال سنوات حكم الحزب الديمقراطي (1950-1960)، فقد تحسن الأقتصاد التركي بفضل الدعم المالي البريطاني له.

وحين ألقى رئيس الجمهورية التركية جلال بايار خطابا أمام المجلس الوطني التركي الكبير عام 1950، تطرق فيه الى العلاقات التركية 00 البريطانية قائلا:

(أن الصداقة والمساعي المتبادلة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا تتقوى يوما بعد يوم، وهي تبذل أقصى الجهود للمحافظة على مفهوم الصلح لدى الدول الحرة، وان المساعي المشتركة الصميمية التي بيننا والتي أصبحت ذات قيمة شعبية تؤمن منافع للطرفين)[1].

وأظهرت وزارة الخارجية التركية خلال السنوات المذكورة نشاطا واسعا تجاه الدول الأوربية الغربية، وأحرزت نجاحا كبيرا في تقوية جبهة السلم والأمن الدوليين من جهة وفي تدعيم موقف تركيا دوليا من جهة أخرى. [2] وقد عبر عن ذلك الرئيس التركي (جلال بايار) قائلا: (خلال السنة المنصرمة (عام 1952) سنحت لنا الفرصة بالقيام بتقوية علاقاتنا بالدول الأوربية الغربية عن طريق الأتصالات والمحادثات وقد أثمرت هذه التصالات بصورة كبيرة جدا، ومن تلك الأتصالات التي قمنا بها محادثات لندن وباريس)[3].

نتج عن الاتصالات التركية مع دول أوربا الغربية ، حصول تطورات بين الأثنتين على صعيد العلاقات الأقتصادية وخاصة في ميادين التبادل التجاري والعسكري والثقافي، فضلا عن جانبها السياسي، وإن هذه العلاقات كانت دليلا ناصعا لعلاقة الود التقليدية التي تربط تركيا بفرنسا وبريطانيا[4].

وكان دعم هاتين الدولتين (الفرنسية والبريطانية) لتركيا قد أسهم في تحسين مستوى الحياة الاقتصادية لقطاعات واسعة من الشعب التركي، وأشار الى ذلك الرئيس التركي (جلال بايار) عام 1953 قائلا:

(1) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2739) /131 في 5 تشرين الثاني عام 1950، ص 245.

(2) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2741) /25 في 5 كانون الاول عام 1953، ص ص 53-56.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(أود أن أبين لنواب المجلس الوطني التركي أن مجدنا السياسي وقوتنا العسكرية قد زادتا الى درجة يمكننا أن نفخر بهما، ومهما يكن من شيء فأننا يجب أن نظل معتقدين بأن كل مجتمع من المجتمعات التقدمية يجب أن يصطدم بحاجات جديدة في طريقه الى المدنية وفي حياته التقدمية)[1].

إن المساعدات البريطانية – الفرنسية لتركيا كانت ترمي الى إصلاح حياة تركيا الأقتصادية وتحسينها، وإذا ما إزدادت هذه المساعدات حسب رأي الساسة الأتراك آنذاك، فأنها من الممكن أن تقدم خدمات جليلة،تساعد على بناء الاقتصاد التركي، كما تعمل على تقوية موقف الاتراك سياسيا بأتجاه الاستحقاقات القادمة مع دول اوربا الغربية[2].

وأشار الساسة الأتراك الى أنهم مرتبطون إرتباطا وثيقا بمنهاج الدفاع المشترك، خاصة أن تركيا هي عضو في حلف شمال الأطلسي عام 1952 وان هذا المنهاج مرتبط بصورة مباشرة حسب تصورهم (أي الساسة الأتراك) بالقيادة الأوربية العليا لقوات الحلفاء، إذ أصبحت (أزمير) مقرا لقيادة جنوب شرقي أوربا[3].

بالمقابل، كانت الأوساط التركية تعلق أهمية كبرى للزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركية الى أوربا الغربية عام 1951، وأشتراكه في إجتماع وزراء الخارجية في (ستراستبورغ) لعدة أعتبارات تاريخية منها[4]:

(1) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2741) /25 في 5 كانون الاول عام 1953، ص ص 53-56.

(2) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف(2739)/131 في 5 تشرين الثاني عام 1950، ص ص 243-245.

(3) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف4/2740 في 19 تشرين الثاني عام 1951 ، ص ص 74-76؛ نافع ايوب لبس،المصدر السابق؛ص23.

(4) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف4/2739 في 14تشرين الأول عام 1951، ص ص 8-12.

1. أن الأوساط التركية كانت تأمل في نجاح مساعي وزير خارجيتها لأقناع الدول الغربية وأدخال تركيا الى الميثاق الأطلسي.
2. أن تركيا حكومة وشعبا وبمختلف أحزابها، وخاصة الحزب الديمقراطي التركي، حاولت الأنضمام الى حلف شمال الأطلسي، وكانت ترى إن إشتراكها مع الجبهة الغربية وبالشكل الذي تم حتى عام 1951، بالرغم من الوعود والتعهدات التي وعدت بها الا ان ذلك لايضمن لها سلامتها في حالة إعتداء روسي.
3. إشتركت تركيا في إجتماع وزراء الخارجية في ستراسبورغ مع أن الاجتماع تناول الدفاع عن أوربا الغربية فقط، في حين كانت تركيا تامل أن يشمل هذا الدفاع عن العالم بأجمعه مع ذلك، فأن الغموض كان يحيط بنوايا الدول الغربيـــة، أعضاء الميثاق (الأطلسي) حول إشتراك تركيا وهو أمر زاد في تهكم الأتراك وإستيائهم من الوضع.

وبغية تعزيز العلاقات التركية مع كل من فرنسا وبريطانيا، قام رئيس الوزراء التركي (عدنان مندريس) عام 1952 بزيارة كل من فرنسا وبريطانيا، وكان الغرض الأساسي من هذه الزيارة التعبير عن عمق الصداقة والتعاون مع هاتين الدولتين، وتبادل وجهات النظر في أمور تهم البلدين، خاصة الأقتصاد التركي ووضعه ومسالة تطوير القدرات الدفاعية للجيش التركي[1].

وإن تلك الزيارة أفادت تركيا كثيرا في تطوير علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا في كافة النواحي السياسية والثقافية والأقتصادية[2].

(1) (د.ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /17 في 16شباط 1953، ص ص 17-24.

(2) (د.ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2741) /25 في 16شباط 1953، ص ص 53-56.

تطورت العلاقات التركية – البريطانية خلال السنوات 1955-1960 بشكل ملحوظ، بعد زيارة وزير الخارجية البريطاني(سلوين لويد) لتركيا عام 1956 حينما عبر عن تطور تلك العلاقات بالقول:

(تربطنا مع تركيا روابط كثيرة ومن أهمها إشتراكنا في منظمة الناتو وإشتراكنا في ميثاق بغداد، وإن سياسة بلدنا واضحة وإننا نؤيد ونساند ميثاق بغداد وسوف نبذل كل الجهود لتقويته والمحافظة عليه)[1].

واشار وزير الخارجية البريطانية الى أهمية حلف بغداد التي كانت تركيا من الاعضاء المؤسسين له، خلال تلك المرحلة قائلا:

((إن لهذا الحلف (أي حلف بغداد) أهميتين: الأولى: إقتصادية، والثانية: عسكرية، فأذا تعاونا في الناحية الأقتصادية فبالطبع تعاونا في الناحية العسكرية سيسير الى جنب هذه الناحية وان هذا الحلف لم يكن حلفا (عدوانيا حسب تعبير وزير خارجية بريطانيا) موجها ضد أحد، بل هو حلف دفاعي، ولأجل المحافظة على منطقة (الشرق الأوسط)))[2].

وعن مشروع إيزنهاور، أكد الجانبان التركي والبريطاني على اهميته، وإن المشروع الذي قدمه الرئيس الأمريكي (دوايت إيزنهاور) بتاريخ 15 كانون الثاني عام 1957، أمام الكونغرس الأمريكي، والقاضي بأستخدام القوات المسلحة الأمريكية لحماية أية دولة في (الشرق الأوسط) تطلب مساعدتها لصد أي عدوان لدولة شيوعية، وتقديم المساعدات العسكرية لمثل هذه الدولة، وتقديم المساعدات

(1) (د.ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2745) /52 في 15آذار 195، ص ص 133-134.

(2) (د.ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2745) /52 في 15 آذار 1956، ص ص 133-134.

الأقتصادية لدول (الشرق الأوسط)، حيث تم تخصيص (200) مليون دولار لإنفاقها في بعض الدول مثل تركيا واليونان[1].

ثانيا: العلاقات السياسية بين تركيا وألمانيا الغربية وإيطاليا

شهدت العلاقات التركية – الألمانية الغربية خلال السنوات 1950-1960 تطورا ملحوظا، خاصة من الناحيتين السياسية والتجارية وتحديدا بعد توقيع الأتفاقية التجارية مع ألمانيا الغربية عام 1952[2].

وبالمقابل، وكبادرة حسن نية، قامت تركيا بتسليم عائدية أبنية السفارة والقنصلية الألمانية في انقرة وإستانبول وأزمير الى ألمانيا الغربية ريثما يتم تقرير ملكية هذه الأبنية بصورة نهائية، وقوبل عمل تركيا هذا بأمتنان في الأوساط الألمانية[3].

وعلى أثر ذلك، جاءت زيارة مستشار ألمانيا الغربية لتركيا عام 1954 تتويجا لتطور العلاقات التركية – الالمانية، القريبة خاصة في المجالات السياسية والتجارية والعسكرية، مع ذلك، فأن الجانبين التركي – الالماني الغربي، ركزا عى الأمور الاتية:

أ- إن الطرفين المتداولين (الألماني برئاسة المستشار أديناور، والتركي برئاسة جلال بايار) رئيس الجمهورية التركية آنذاك، قد أعطيا أهمية خاصة لموضوع السلام في أوربا، وإن الحاق ألمانيا الغربية في منظمة الدفاع عن أوربا سيضمن لهذه المنظمة أهم القوى الضرورية لها.

(3) د.هدى درويش،المصدر السابق،ص319.

(1) (د.ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /17 في 16شباط 1953، ص ص 17-24.

(2) المصدر نفسه ، ص ص 17-24.

خاصة إنه في عالم متسلح (حسب وجهة نظر الطرفين التركي والألماني) لايمكن ردع الأختلاف الا بإتحاد الأقطار المحبة للسلام[1].

ب- في سياق ذلك أشار مستشار ألمانيا الغربية الى مسالتين مهمتين:

1. التحسن في العلاقات الأقتصادية والتجارية بين المانيا الغربية وتركيا.
2. إيجاد إرتباط بين الوحدة الأوربية وحلف البلقان[2].

بعد أن يتم مشروع الدفاع الأوربي، حسب وجهة نظر (مستشار ألمانيا الغربية) فأن دول حلف البلقان سيكونون مرتبطين بالوحدة الأوربية بطبيعة الحال نظرا لأرتباطهم بالحلف الأطلسي[3].

فضلا عن ذلك، أعلنت ألمانيا الغربية في أوائل عام 1956 قرارها بشراء الأسلحة والعتاد اللازم لتسليح الجيش الالماني الغربي الجديد بما قيمته حوالي (2.300) مليون دولار من بعض دول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وخاصة أمريكا وبريطانيا وتركيا ثم إيطاليا ففرنسا وبلجيكا، ومن الأسباب الرئيسة لهذا القرار هو أن أعداد الجيش الألماني الغربي وتزويده بالأسلحة والعتاد والذخائر بالسرعة

(3) (د.ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2742) /13 في 5 نيسان عام 1954، ص ص 70-73.

(1) (د.ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2742) /13 في 5 نيسان عام 1954، ص ص 70-73.

(2) على الرغم من أن الظروف الدولية قد دفعت بتركيا الى الدخول مع اليونان ويوغسلافيا في 29 شباط عام 1953 في حلف البلقان الا أن نشوب النزاع بين تركيا واليونان حول قضية قبرص أدى الى انتهاء الحلف بالفشل بعد مضي حوالي سنة واحدة على قيامه .. وتضمن ميثاق حلف البلقان تسع مواد أكدت ضرورة إجراء مشاورات بين الاطراف الثلاثة فيما يخص مسائل المصلحة المشتركة وبذل الجهود لحفظ السلام والأمن في المنطقة وإتخاذ وسائل الدفاع المشترك في حالة أي إعتداء على أحد الأطراف وفض أي نزاع يحدث بالطرق السلمية وإمتناع أي دولة أخرى عن إبرام معاهدة أو إتخاذ إجراء موجه ضد دولة أخرى من الدول الموقعة على الميثاق .. ينظر :خليل علي مراد، تركيا والأطراف العسكرية، ضمن، ابراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، المصدر السابق، ص ص 213- 215.

المطلوبة ضمن منهاج الحلف الأطلسي يستوجب شراءها بدلا من بناء المعامل الخاصة بذلك في المانيا، والتي تتطلب مالا ووقتا كبيرا لكي تكون جاهزة للأنتاج الضخم المطلوب، ولوجود بعض الأسباب الأقتصادية والسياسية الاخرى[1].

أما فيما يتعلق بشراء الاسلحة من تركيا فمن العوامل التي أدت اليها بالأضافة الى الأسباب المذكورة انفا، هي كون تركيا عضوا في الحلف الأطسي، ولأن إنتاجها الحربي على النمط المتفق عليه من القيادة العامة للحلف، هذا فضلا عن أن القسم الأعظم من الآلات والمعدات المستعملة للأنتاج الحربي هي أمريكية، والقسم الآخر بريطانية، ولتراكم الديون المتبقية على تركيا والتي فات زمن تسديدها الى ألمانيا الغربية والبالغة قيمتها (60) مليون دولار[2].

وكان الغرض من الأتفاقية التي عقدت بين تركيا والمانيا الغربية عام 1952 والتي ورد ذكرها سابقا، محاولة الاخيرة إنعاش الأقتصاد التركي،لا لكون تركيا عضوا في الحلف الأطلسي، بل للأسباب التي تقدم ذكرها، لذلك قررت الحكومة الألمانية عقد مثل هذه الأتفاقية، علما أن لها، أهمية إقتصادية بالنسبة للاتراك، حيث كان الوضع الأقتصادي في تركيا آنذاك لايساعد مطلقا على تسديد ديونها المتبقية لدول عديدة، من بينها ألمانيا الغربية[3]، مما ادى الى إغلاق الاسواق الألمانية تقريبا في وجه تركيا قبل هذا الاتفاق، بالرغم من أن الاخيرة إحتلت المرتبة الأولى في التجارة الخارجية التركية، ومما لاشك فيه فأن هذه الاتفاقية ستؤدي الى إنعاش الأنتاج الحربي وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتركيا لتأمين شراء القسم الأعظم مما تحتاجه من المانيا الغربية[4].

(3) (د. ك . و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2745) /29 في الأول من نيسان عام 1957، ص ص69-72.

(1) (د. ك . و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2745) /29 في الأول من نيسان عام 1957، ص ص69-72.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

أما فيما يخص علاقات تركيا بأيطاليا فقد شهدت هي الاخرى تطورا ملحوظا خلال مدة البحث، حيث جاءت زيارة رئيس أركان الجيش التركي الجنرال (نوري ياموت) الى إيطاليا عام 1952، لتعزيز العلاقات التركية الأيطالية، في المجالات العسكرية، خاصة أن المباحثات بين الجانبين، ركزت على إمكانية نقل مركز القيادة العليا لحلف شمال الأطلسي الى الأسكندرونة، علما أن الجانب التركي كان متحمسا لهذه الخطوة لعدة اعتبارات منها:

1. تعزيز مكانة تركيا بين بقية دول الحلف الاخرى.
2. التخفيف من لهجة الأراء التي تطرح حول عائدية لواء الاسكندرونة الى سوريا.
3. محاولة تحسين الوضع الأقتصادي لمنطقة الاسكندرونة وحالة السكان المعيشية وتطوير مينائها[1].

كانت تلك العوامل وغيرها، هي الدوافع الحقيقية لتركيا، وراء هذه المباحثات مع إيطاليا وبقية دول أوربا الغربية.

ومع إستمرار تدفق المعونات والقروض الأوربية ومنها القروض الايطالية الى تركيا لتعزيز إقتصادها، وتقليل التضخم فيها، لجأت القيادة التركية الى إسلوب الأحلاف، أي الدخول في تحالفات مع دول أوربا الغربية، وبيان إستعدادها لفتح موانئها واراضيها واجوائها للغرب مقابل المساعدات المالية الغربية المطلوبة[2].

وعليه شهدت السنوات 1952-1957، توقيع العديد من الاتفاقيات بين تركيا وايطاليا ، ركزت على تطوير الموانىء التركية، وزيادة فاعلية الجيش التركي، وتقديم المعونة والخبرات الأقتصادية التي كان يطلبها الحزب الديمقراطي التركي الحاكم، رغبة منه في تعزيز الأقتصاد التركي.

(1) (د . ك . و) ، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /55 في 10 تموز عام 1952، ص ص 99-101.

(2) المصدر نفسه.

مع ذلك استمرت المباحثات والمداولات العسكرية بين هيئة أركان حرب تركيا وقيادة حوض البحر المتوسط التابع الى حلف شمال الأطلسي، وأنتهت بأتخاذ مدينة سالونيك (وهي من كبريات المدن والموانىء اليونانية المطلة على بحر إيجة) مقرا للجيوش اليونانية والتركية، وإبقاء القيادة العامة في نابولي، وعدم نقلها الى الأسكندرونة، لان فرنسا وايطاليا هما اللتان أصرتا على ذلك[1].

وبالرغم من ذلك استمرت العلاقات بين تركيا وايطاليا في مجالات تقديم المشاورات والخبرات في مختلف الميادين الزراعية والصناعية والتجارية والسياسة، والعسكرية، خاصة بعد صدور قانون تشجيع الأستثمار الأجنبي في تركيا، اذ استفادت تركيا من هذا القانون في استقدام رؤوس الأموال الأيطالية، وإن كانت المصادر الأقتصادية، تشير الى أن رؤوس الأموال الأيطالية إقتصرت على مجالات محدودة، ولم تساهم بشكل فعال في تطوير الأقتصاد التركي، اذ أن أصحاب رؤوس الأموال الايطالية خصوصا والأوربية عموما كانوا يريدون ضمانات فعالة لحماية رؤوس اموالهم، بالمقابل، قدم الساسة الأتراك العديد من الضمانات، إلا أن النتيجة كانت إستمرار التضخم الأقتصادي والعجز في الموازنة التركية، وإنتشار البطالة وفقدان الليرة التركية لقوتها الشرائية[2].

شهدت السنوات 1957-1960، عدم الثقة بين حكم رئيس الوزراء (مندريس) وحلفائه الغربيين، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في تركيا خلال المدة من حكم (عدنان مندريس) حليفا ضعيفا بعد الأضطرابات العنيفة التي إجتاحت المدن الرئيسة منها، وقد علقت صحيفة نيويورك تايمز على هذه الأضطرابات عام 1960 قائلة:

(إن الأزمة في كوريا وتركيا تثير سؤالا حول اتخاذ الأجراءات من جانب الدول الغربية لدرء التمزق المحتمل في الدفاع الآسيوي، ومن الخطأ أن نقول أن

(3) (د . ك . و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) / 57 في 4 آب عام 1952، ص ص106-110.

(1) سنحاول بيان آثار الأستثمار الأوربي في الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية والسياسية في تركيا في المبحث الثاني من الفصل الرابع من هذه الدراسة.

الشيء الذي يشغل بال الأتراك هو قرار الشعب التركي بالوقوف مع الغرب لمقاومة أي هجوم سوفيتي، علاوة على ذلك فيما لو بقيت تركيا منشغلة داخليا لفترة طويلة بالثورات والضغوط تحت الحكم الديكتاتوري المحكم، فانها من الصعوبة بمكان أن تبقى كدولة ذات أهمية فـــي الحلف يمكن الاعتماد عليها)[1].

وعليه لا غرابة في ان تعترف، الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الانقلابي الذي جرى في تركيا في عام 1960، هذا وقد أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور رسالة الى الرئيس (جمال كورسيل)[2] قائد الحركة الأنقلابية في 11 حزيران عام 1960 جاء فيها :

((إن إعلان حكومتكم عن إرتباطها الوثيق بحلفي شمال الطلسي والسنتو قد أوجد لدي شعورا بالامتنان وكذلك من حلفائنا الأوربين الاخرين، حيث أن هذه الأحلاف ما أوجدت إلا للدفاع عن العالم الحر))[3]

المبحث الثاني

توجهات تركيا الأقتصادية اتجاه دول أوربا الغربية 1950-1960

(2) New York times , May . 1 . 1960 . P-1 .

(1) د. عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر 1918-1980، ضمن كتاب د. ابراهيم خليل احمد واخرون، المصدر السابق ، ص50.

(2) Time, July – 4. 1960. P. 32 .

يمكن القول، أن تفاقم الأزمة الأقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا هو الذي مهد الطريق لظهور الحزب الديمقراطي على الساحة السياسية التركية، ومن ثم بروزه بسرعة بحيث غدا بوسعه إزاحة حزب الشعب الجمهوري عن الحكم على الرغم من ماضيه التليد، ودوره الحاسم في تكوين الجمهورية التركية.

ومن هذا المنطلق ركز الديمقراطيون بعد فوزهم في انتخابات السلطة على الأقتصاد لتعزيز سلطتهم وزيادة وزنهم السياسي لدى قطاعات مختلفة داخل البلاد، ولدى اوساط دولية فاعلة خارجها.

إلا أن الواقع يشير الى أن تركيا خلال تلك المرحلة الممتدة من عام 1950-1960 شهدت عددا اخر من الأزمات الأقتصادية والأضطرابات الأجتماعية، وعلى هذا يمكن القول، أن سنوات حكم الحزب الديمقراطي كانت تجربة مريرة أخرى في ميدان معالجة الأقتصاد، تجسدت في عجز ميزانية الدولة، وعدم تحسن الميزان التجاري، إلا في حدود معينة، فضلا عن تفاقم مشكلات التضخم والبطالة والسوق السوداء ، وفي إزدياد أعباء الديون الخارجية.

الى جانب الأزمات الأقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في عهد الديمقراطيين برزت مشكلة اخرى تمثلت بالعنف والأرهاب السياسي، حيث أستشرى العنف والأرهاب في معظم أنحاء تركيا، حتى أدى ذلك الى تدخل الجيش التركي بإنقلاب 27 آيار عام 1960، ليضع حدا للسياسة الداخلية والخارجية التي إنتهجها الحزب الديمقراطي خلال سنوات حكمه.

وتأسيسا على ما تقدم، سنحاول دراسة الموضوع على النحو الاتي:

أولا: الأزمات الأقتصادية والأجتماعية في تركيا1954-1960.

ثانيا: توجهـــات تركيا الأقتصادية تجاه أوربا الغربية 1950-1960.

ثالثا: مواقف الدول الأوربية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من الأزمات الأقتصادية والأجتماعية في تركيا 1950-1960.

أولا: الأزمات الأقتصادية والأجتماعية في تركيا 1954-1960

للأزمة في تركيا، جوانب إقتصادية وأخرى إجتماعية تجلت في الأمور الاتية:

1- عجز ميزان المدفوعات.

2- تفاقم الديون الخارجية والنقص الحاد في العملات الصعبة.

3- التضخم والبطالة والهجرة الريفية الواسعة الى المدن التركية.

4- تدني مستويات المعيشة في تركيا[1].

من المعروف، أن تركيا باشرت في عهد الديمقراطيين 1950-1960، بتنفيذ خطط تنموية طموحة في بداية الخمسينات، ووفقا لهذه الخطط، جرى التركيز على مسألة التصنيع، بهدف تطوير تركيا وتأهيلها للأنضمام الى السوق الأوربية المشتركة[2].

تقدمت تركيا بطلب الأنتساب الى السوق الأوربية المشتركة في تموز عام 1959، أي عقب طلب اليونان الأنتساب اليها، إلا أن المباحثات لم تكن جدية إلا بعد

---

(1) الأتحاد العام للغرف التجارية، العلاقات العراقية التركية ووسائل تطويرها، مطبعة المعارف، بغداد، 1972، ص11.

(2) قامت السوق الأوربية المشتركة، على اثر توقيع معاهدة روما في 25 آذار عام 1957، ودخلت حيز التنفيذ في بداية حزيران عام 1958، وعقدت بين ست دول هي ((المانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ وايطاليا)) وترمي هذه المعاهدة الى الأمور الاتية:

1-تحقيق وحدة إقتصادية بين الدول الأعضاء فيها.

2-تختفي الحاجة على القيود المفروضة على التجارة الخارجية والحواجز الكمركية.

3-إيجاد تعريفة كمركية موحدة بالنسبة لبقية الدول الأخرى.

4-تقرر حرية انتقال العمل ورأس المال وتنسيق السياسات النقدية والأقتصادية والأجتماعية.

5-تحقيق الوحدة السياسية. للمزيد ينظر:

مصطفى عبد العزيز، السوق الأوربية المشتركة ودول البحر المتوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (26) تشرين الثاني، 1971، ص73؛ نيستردم. ج. داريم مالوف، السوق الأوربية المشتركة، ترجمة ، صلاح الدين نامق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1965، ص115.

أن وقعت اليونان اتفاقية الانتساب الى السوق الأوربية المشتركة عام 1961، وقد كان انتساب اليونان الى السوق الأوربية المشتركة بمثابة دافع لتركيا لطلب الانتساب، وقد لاقت صعوبات جمة في انتسابها لهذه السوق، على الرغم من هذه الصعوبات تمت الموافقة اخيرا على الطلب التركي عام 1963[1].

وعلى العموم، فأن الخطط التنموية التي قدمها الديمقراطيون في بداية الخمسينيات، وأن كانت قد حققت نموا يقارب (7%) سنويا، إلا أنها أثقلت تركيا بالديون الخارجية، وذلك يعود الى الأمور الاتية[2]:

1- إن معظم الصناعات المنشأة، اعتمدت بدرجة كبيرة على قطع الغيار والمواد الصناعية المستوردة من الخارج.

(1) يمكن تلخيص الاتفاق الذي تم بين تركيا والسوق الأوربية المشتركة إلى ثلاث مراحل هي:
المرحلة التحضيرية: الهدف من هذه المرحلة تطوير تركيا الى أن تصل تدريجيا إلى مستوى يمكنها من أن تصبح عضويتها كاملة، تمتد هذه المرحلة الى خمس سنوات وقد تصل الى تسع سنوات، وبموجب ذلك تحصل تركيا على معونة مالية بشكل قروض طويلة الأجل بفائدة مخفضة مقدارها (175) مليون دولار عن طريق قروض بنك الاستثمار الأوربي بغية مساعدتها في استثمار مشاريعها.
المرحلة الانتقالية: مدة هذه المرحلة لاتقل عن اثنتي عشرة سنة، حيث تبدأ تركيا بالتطبيق التدريجي للتعريفة الكمر كية الخارجية الموحدة لدول السوق، كما تعهدت تركيا بتخفيض تعريفتها الكمركية تجاه وارداتها من دول المنظمة.
المرحلة النهائية: وفي هذه المرحلة يصبح الاتحاد الكمركي شاملا لجميع السلع، ويتم إلغاء جميع الرسوم الكمركية والقيود الكمية، وتتبنى تركيا التعريفة الكمركية المشتركة للجماعة الأوربية.
بالمقابل ، هناك عدة عوامل دفعت تركيا للانتساب الى السوق الأوربية المشتركة في عام 1963 منها ((الأستقرار السياسي في تركيا في هذه المدة بالذات، والمشكلات الأقتصادية الضخمة في تركيا ، ومسألة التقليل من الاعتماد التركي على الولايات المتحدة 000ينظر : مصطفى عبد العزيز، المصدر السابق ، ص74؛ حسن فؤاد ، المصدر السابق، ص161.
(2) نهى عبد الكريم، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984، ص26.

2- أدى تشغيل تلك المصانع وزيادة إنتاجها، الى زيادة المستوردات التركية وعلى نحو خلف عجزا كبيرا في الميزان التجاري، بسبب عجز الصادرات التركية عن موازنة تلك المستوردات.

أن هذا العجز في ميزان المدفوعات، دفع تركيا للاستدانة الواسعة من الخارج، الأمر الذي فاقم ديونها الخارجية. وهذه الديون الخارجية، أفرزت آثارا سلبية على الاقتصاد التركي تمثلت بما ياتي[1]:

1. أصبح الأقتصاد التركي يدور في حلقة مفرغة.
2. تقلص استيرادات المواد الخام وقطع الغيار بسبب نقص العملات الصعبة، وأدى بدوره الى تقلص الإنتاج الصناعي الذي قاد الى تقليص الصادرات التركية الى الخارج، مما يعني استمرار العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات.
3. اخذ التضخم بالتصاعد على نحو ملفت مع السنوات الممتدة من عام 1954-1960 في تركيا، ويعود هذا التضخم الى جملة من الأمور ابرزها[2]:

ا- التخفيض المستمر لقيمة الليرة التركية

ب- سياسة القروض التي لجأت إليها الحكومة التركية لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات، حيث خلقت سيولة نقدية أسهمت في زيادة مشكلة التضخم.

وهذه العوامل الخارجية كانت السبب الأساس في تفاقم مشكلة التضخم في تركيا. والثابت أن للتضخم آثارا مباشرة ظهرت بشكل واضح في مستويات الأسعار حيث ارتفعت الأسعار خلال السنوات 1954-1960 بنسبة أثقلت كاهل المواطن التركي.

(1) نهى عبد الكريم، الديون الخارجية التركية، منشورات الدراسات الآسيوية والأفرقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985، ص7.

(2) المصدر نفسه.

ومن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى كانت مشكلة البطالة، التي تُعّدُ أكثر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية خطورة، حتى أصبحت مع نهاية الخمسينيات لعنة الاقتصاد التركي في عهد الديمقراطيين (1950-1960)[1]، وهذه المشكلة برزت بشكل واضح مع بداية الهجرة الريفية الواسعة التي شهدتها تركيا منذ أوائل الخمسينات، ففي عام 1951 تجاوز عدد العاطلين عن العمل المليون عاطل.

ومع زيادة النمو السكاني الذي بلغت نسبته نحو (3%) سنويا، واستمرار الهجرة الريفية وتزايد الاحتكار والتمركز الرأسمالي، فأن عدد العاطلين عن العمل أخذ يتزايد بشكل مثير خلال السنوات 1955-1960[2].

وكان تفاقم مشكلة البطالة في تركيا وبهذه الحدة ناجما عن العديد من العوامل التي يمكن إيجازها بما ياتي[3]:

1. إنهاء الدول الأوربية الغربية لعقود آلاف العمال الأتراك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وتوقفها عن استقبال عمال أتراك جدد الا بشكل محدود جدا.
2. انخفاض نسبة التشغيل في تركيا بشكل كبير بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية.
3. عدم استقرار السياسات لحكومة الديمقراطيين بشأن معالجة المشكلة.
4. استمرار النمو السكاني والبالغة نسبته من 3% سنويا كما ذكرنا.

هذا وقد تركت مشكلتا التضخم والبطالة والآثار المترتبة عليهما انعكاسات خطيرة على ميزان المدفوعات، الذي ولّد بدوره عدة

(1) شارل زور غبيب، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط ، ترجمة د0 خضر خضر ، سلسلة آفاق دولية [1] توزيع جروس بيرس ، 1985 ، ص77 0

(2) نهى عبد الكريم، الاقتصاد التركي، ص24.

(3) المصدر نفسه.

مشاكل ظهرت آثارها على الاقتصاد، والمجتمع التركي[1]، كان في مقدمتها الأمور الاتية[2]:

1. الهدر الكبير للقوى البشرية والاقتصادية وتآكل المدخرات التركية.
2. التغيرات الاجتماعية المتمثلة في الانسياق وراء الدعوات السياسية والدينية، المناهضة لسياسة الحزب الديمقراطي الاقتصادية والسياسية، بتاثير النتائج المترتبة على العوامل الاقتصادية ومنها البطالة.

واجمالا يمكن القول هنا، ان المشكلات الاقتصادية، كان لها الدور الرئيس في بلورة المشكلات السياسية والاجتماعية الاخرى في تركيا خلال عهد الديمقراطيين ، الأمر الذي حدى بالجيش التركي، وبدافع الحفاظ على المبادئ التي جاء بها كمال أتاتورك، التدخل لحسم الأوضاع ووضع حد لنهاية عهد الديمقراطيين، وتجسد ذلك في انقلاب 27 آذار عام 1960.

ثانيا: توجهات تركيا الاقتصادية تجاه دول أوربا الغربية 1950-1960

ما أن أنتقل الحكم الى الديمقراطيين حتى باشروا باتخاذ خطوات عملية لجذب الرأسمال الأجنبي الأوربي والأمريكي الى تركيا بحماس ، لأنهم ازدادوا قناعة بأن استثمار مصادر ثروة البلاد وإنعاش تجارتها الخارجية ورفع مستوى معيشة أبنائها لا يمكن تحقيقه بما هو متوفر في البلاد من رؤوس أموال محلية[3].

---

(1) ان سبب الحديث هنا عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها تركيا خلال سنوات حكم الحزب الديمقراطي (1950-1960)، ليس لتكرار المعلومات، وانما ليشكل لنا مقدمة لفهم ابعاد وتوجهات تركيا الاقتصادية تجاه أوربا الغربية، خلال تسلم الحزب الديمقراطي السلطة في تركيا للسنوات التي ذكرت أعلاه... (الباحث).

(2) د. عماد الجواهري، البنية الاجتماعية في تركيا، ضمن كتاب د ابراهيم خليل احمد واخرون، المصدر السابق، ص 145؛ نهى عبد الكريم، الاقتصاد التركي، ص24.

(3) ان رغبة حكومة الديمقراطيين في استقدام رؤوس الأموال الأجنبية لم تكن تكفي لوحدها لجلب أصحابها الى استغلال أموالهم في البلاد ، فأنهم كانوا مترددين لأسباب شتى ، منها عدم تبلور الثوابت لدى حكومات العالم الثالث ، بما في ذلك الحكومة التركية ذات الإرث المتواصل التي لم تنجح حتى هي

ومن أجل بعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب عرضت حكومة الديمقراطيين التركية في آب عام 1951، لائحة مشروع قانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية في تركيا[1] على المجلس الوطني التركي الكبير، وبعد أن وافق المجلس المذكور على اللائحة، أصدرت الحكومة قانون رقم (6224) الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة، فضلا عن قانون آخر يحمل الرقم (6326) الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في حقل البترول التركي[2].

من كثرة القوانين والأنظمة المختلفة المتناقضة الا في حالات قليلة، كان هذا الأمر لوحده يكفي ليدخل التردد المشروع في نفس أي رأسمالي كان من منطلق مصالحه الخاصة. لذا لم تكن مهمة الديمقراطيين سهلة لأقناع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية للتوجه الى تركيا.

ولا ينكر أن موقف الديمقراطيين في هذا المجال استند الى قناعة دوائر اقتصادية مختلفة بأن هنالك حاجة ملحة الى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك على وفق المبدأ الذي يقول ((في بداية استثمار رأس المال المحلي وتنميته، لابد من وجود رأس مال خارجي ليكون ذلك منطلقا" لتطوير الرأسمال المحلي ... للمزيد ينظر: منظمة الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص201؛ (د.ك.و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /311، تقرير عن قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 1952/10/11، ص87.

(1) نصت لائحة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصورة خاصة على السماح للبيوتات المالية الأجنبية تشغيل أموالها في تركيا والسماح لها بإخراج (10%) من الأرباح والفوائد سنويا الى موطنها الأصلي، وضمت بنودها مساواة تلك البيوتات المالية التركية من حيث الأمتيازات والحقوق والضرائب، كما تعهد بضمان سلامة رؤوس الأموال الأجنبية، والتي سقفها بثلاثمائة مليون ليرة .. ينظر: (د.ك.و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي رقم الملف (2739) /311، تقرير عن تشجيع تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 1951/6/6 الوثيقة (51)، ص114.

(2) وتضمن قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا في الصناعة مواد عديدة، أهمها السماح باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية على شكل عملة صعبة، أو على شكل ماكنات وأدوات إنشائية، مع منحها التسهيلات التي وردت في أصل اللائحة، كما نص القانون المذكور ايضا على تشكيل لجنة برئاسة مدير البنك المركزي التركي وعضوية كل من مدير الخزينة العام (عن وزارة المالية التركية)، ومدير التجارة العامة (عن وزارة الاقتصاد)، ورئيس الأعمال الصناعية (عن وزارة الصناعة) التركية، وذلك لغرض تطبيق القانون المذكور حتى يتسنى لوزارة التجارة التركية البت في كافة الطلبات التي تقدم من البيوتات والشركات الأجنبية...ينظر

وشجع صدور قانون استثمار رؤوس الأموال الاجنبية في الصناعة، مجموعة من الشركات الأمريكية والبريطانية والإيطالية والسويدية وغيرها خاصة لاستثمار رأس مالها في شتى مجالات الأنتاج الصناعي داخل تركيا، منها شركة (مشيغن) للمواد الكيماوية الأمريكية، وشركة (كات البريطانية) وشركة (دولفين) الإيطالية[1].

مع ذلك بقيت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل تركيا منخفضة نسبيا باعتراف معطيات الأمم المتحدة، مما يبدو من خلال الأرقام التي أوردها الاقتصادي المعروف (هير شلاغ) عن الاستثمارات الأجنبية في أهم الحقول الصناعية في تلك المرحلة، وهي كالآتي (بملايين الليرات)[2] كما موضح بالجدول رقم (1).

(د.ك.و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740)/311، رقم الوثيقة (51)، تقرير عن تشجيع تشغيل رؤوس الاموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 1952/10/11، ص ص 87-88.

(1) (د.ك.و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740)/311، رقم الوثيقة (51)تقرير عن تشجيع تشغيل رؤوس الاموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 1952/10/11، ص ص 87-88 .

(2) يتضح من الجدول رقم(1)، أن الاستثمارات الأجنبية داخل تركيا بقيت دون طموح الديمقراطيين الى حد كبير، فلم يتجاوز مجموعها في غضون عام 1954، (18) مليون ليرة، ذلك ان المستثمرين الأجانب عدوا استثمار رؤوس أموالهم في المشاريع الضخمة ضربا من المغامرة في ظل قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الآجنبية في الصناعة، اذ لم يروا من مواده الضامنة الكافية لمصالحهم ... ينظر: الامم المتحدة ، المصدر السابق، ص59.

جدول رقم (1) يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا (1951-1954)[1]

ت	الحقل الصناعي	الأموال الأجنبية المستثمرة 1951-1954
1	الصناعات الدوائية	108 مليون ليرة
2	الصناعات الغذائية	78 مليون ليرة
3	السياحة	45 مليون ليرة
4	المواد الإنشائية	43 مليون ليرة
5	المواد الكيمياوية	39 مليون ليرة
6	المعادن	33 مليون ليرة
7	المنسوجات	22 مليون ليرة
8	المواد الكيمياوية الزراعية	19 مليون ليرة
9	صناعة الصابون	16 مليون ليرة
10	الاصباغ	3 مليون ليرة
11	صناعة الورق	0.076 مليون ليرة

(1) الشركات الاجنبية الواردة في الجدول اعلاه هي ايطالية، سويدية، فرنسية، بريطانية، امريكية، ينظر: ايمان متعب محيي التميمي، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين (ايار: 1950-ايار: 1960)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، اجيزت من كلية التربية، جامعة بغداد، 1999، ص71.

وفي كانون الثاني عام 1954، أصدرت الحكومة التركية قانونا جديدا عدلت بموجبه مواد أساسية في قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية السابق في الصناعة، وتحول قانون التعديل الى عامل إضافي مشجع للرساميل الأجنبية التي بدأت تحتل، في كل الأحوال، موقعا ذا شأن في مضمار الصناعة في عهد الديمقراطيين، فلقد وجدت أهم الدول الرأسمالية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا، والدانمارك ، وهولندا، وسويسرا، مواقع أقدام جيدة لها في هذا المجال، ويبين الجدول الآتي (بآلاف الليرات) الاستثمارات الأجنبية في تركيا من (1950-1960)[1] كما موضح بالجدول رقم (2).

(1) ان الرساميل الأجنبية هذه كانت مستغلة بالاساس في ميدان الصناعات الخفيفة التي لاتحتاج،عادة الى رساميل ضخمة، ونلاحظ، في هذا المجال انه بلغت رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الصناعات التركية حوالي (1.9) مليار ليرة خلال الفترة 1950-1960، وتأتي بعدها سويسرا وألمانيا الغربية وهولندا .. ينظر: جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، المصدر السابق، ص32.

جدول رقم(2) يوضح الاستثمارات الغربية في تركيا للسنوات (1950-1960)[1]

(بالاف الليرات)

البلد	الاستثمارات المخولة	الاستثمارات المتحققة	النسبة المئوية للاستثمار المتحقق
إيطاليا	137463	13563	3.8
فرنسا	22559	6193	1.7
المانيا الغربية	152305	44757	12.6
سويسرا	164377	67561	19.1
السويد	10874	2767	0.8
بريطانيا	68192	9753	2.8
هولندا	91116	42759	12.1
الدانمارك	7290	1103	0.3
الولايات المتحدة الامريكية	272173	143784	40.6

(1) ايمان متعب محيي التميمي، المصدر السابق، ص 72.

ومن الشركات الأجنبية التي أبدت رغبتها لإنشاء أنواع معينة من الصناعات الخفيفة، عام 1950، الشركات الاتية[1]:

1. شركة ألمانية غربية تقدمت بعطاء لتأسيس معمل لإنتاج الكارتون وشريط الآلات الطابعة برأسمال قدره (50) الف ليرة.
2. شركة سويسرية لتأسيس معمل لإنتاج المدافىء.
3. شركة سويدية لتأسيس معمل لإنتاج الأوكسجين.

مع ذلك، فأن معظم المشاريع التي أقيمت بالرأسمال الأجنبي في الخمسينيات كانت ذات مردود اقتصادي محدود الفائدة، بالنسبة لتركيا، ربما كانت تركيا في تلك الآونة بحاجة ماسة إليها، مثل المعامل التي أقيمت لصناعة أجهزة البث والالتقاط الإذاعي التي أصبح بالإمكان عرضها في الأسواق بنصف مثيلاتها المستوردة[2].

ونتج عن سياسة الديمقراطيين الاقتصادية القائمة على قاعدة (فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية في تركيا) ظهور العديد من المؤسسات والمشاريع والمصارف الأجنبية ذات الطابع الاحتكاري، والتي كادت ان تكون الكلمة

(1) (د. ك. و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2744) /311، رقم الوثيقة (4) ،تقرير عن موافقة مجلس الوزراء على استثمار الأموال الأجنبية، التاريخ 1955/10/6،ص8.

(2) ما سبق لا يعني، بالطبع، الجانب السلبي الذي ينطوي عليه استثمار رؤوس الأموال الأجنبية كقاعدة عامة تنطبق على تركيا وغيرها، فأن الأمر نجم عنه، ارتباط رأس مال الوطني برؤوس الأموال الأجنبية ارتباطا عفويا، فلقد اندمجت الشركات والمصارف المحلية بالشركات والمؤسسات والمصارف الأجنبية، لتتحول تركيا الى (مرعى) أو (مكان) مشترك للمصالح المحلية والأجنبية على حد تعبير أحد الخبراء الأتراك 00000

ينظر: يورك أوغلو، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الإمبريالية، ترجمة فاضل لقمان، بيروت، لبنان،1979، ص32.

العليا فيها للرأسمال الأجنبي، ولاسيما الأمريكي الذي بدأ يتمتع بالحظوة في عهد الديمقراطيين (1950-1960)[1].

ولا غرو، ان ارتفعت أصوات المعارضة لسياسة الديمقراطيين في مجال فتح الأبواب أمام الرأسمال الأجنبي، حتى أنهم فشلوا في تمرير تعديل جديد على ((قانون تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة))، من المجلس الوطني التركي الكبير، حين عرضوا عليه ((الديمقراطيين)) ذلك في نهاية عام 1955، وذلك بسبب مالقي المشروع من معارضة قوية داخل المجلس، حيث ألقى العديد من أعضائه اللوم على سياسة الحزب الديمقراطي بهذا الصدد[2].

لكن ذلك لم يثن الديمقراطيين عن المضي في سياستهم الاقتصادية التي لم تتوان عن العمل لتوفير افضل الشروط المغرية لجذب الرساميل الأجنبية الـى داخل تركيا لقناعتهم المطلقة بأن الأمر سيؤول في نهاية المطاف الى احتواء جانب غير قليل من مشكلات البلاد الاقتصادية، ولاسيما في مجال الإنتاج الصناعي. في حين كان هم الشركات الأجنبية الأول يتمثل في جني الأرباح والفوائد الممكنة من دون أن تلتفت

(1) وللاستدلال بهذا الخصوص الى نموذج معبر واحد فقط ، فبعد صدور قانون تعديل تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة تشجع الرأسماليون الأمريكان أكثر للتوجه نحو استغلال اموالهم في تركيا ، ففي الخامس عشر من كانون الثاني عام 1957 ، وقعت أنقرة وواشنطن اتفاقا" خاصا" تعهدت حكومة الديمقراطيين بموجب بنوده ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح التي تعود على المستثمرين الأمريكيين ، والسماح بنقلها الى موطنها الأصلي حالما يريدون ذلك، فضلا عن تمكنهم من التأمين على استثماراتهم لدى منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي في حال عجز تحويل العملة ، أو الخسارة بسبب اخفاق بعض المشاريع الصناعية .

ينظر : عبد الكريم كامل وآخرون، النشاط الاستثماري والمصرفي للشركات المتعددة الجنسية في تركيا، دراسات تركية، جامعة الموصل، 1991، ص210.

(2) المصدر نفسه؛ يورك اوغلو، المصدر السابق، ص32.

الى حاجة البلاد الحقيقية الى تحقيق معدلات معقولة للتنمية، لذا نراها تتحول الى عائق إضافي أمام التنمية الذاتية للبلد في مجال التطور الصناعي[1].

ثالثا : مواقف الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا 1954-1960

دفعت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية الدول الأوربية الغربية والولايات المتحدة الى التريث أحيانا والتردد في أحيان أخرى بخصوص تقديم القروض الى تركيا.

فعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، كان سبب التردد، يعود الى موقف اللوبي اليوناني داخل الكونغرس الأمريكي، الذي كان يتابع بحذر تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا في أواخر الخمسينيات، لأن ذلك التردي من شأنه أن يؤثر سلبا في توازن القوى لصالح اليونان على حساب تركيا (المنهارة اقتصاديا

(1) ومما زاد الطين بلة أن الاستثمار الأجنبي لم يفض الى حدوث تراكم، او فيض في كمية العملات الأجنبية المتداولة داخل البلاد باتجاه تعزيز العملة المحلية، والتخفيف عن العجز المتفاقم في ميزانية الدولة، ذلك لأن الاستثمار الأجنبي اعتمد طريقة إدخال الآلات والأدوات الى حد كبير.
كما انه لجأ في الغالب الى ما يمكن وصفه بالمدخرات المحلية التي كان يحصل عليها من البنوك المحلية، ومن البنوك الأجنبية المرتبطة بها، والى الاتجار بجزء من اسهم الشركات التابعة لشركات محلية.
وهذا يعني، ان سياسة الحزب الديمقراطي الاقتصادية خلال سنوات حكمه ادت الى تشابك الرأسمال الأجنبي مع الرأسمال الوطني الخاص من أجل تحقيق أكبر الفوائد الممكنة على حساب السوق المحلية، وعلى حساب المستهلكين، الأمر الذي يتحول دائما الى عبء ثقيل على عاتق الأكثرية من الفئات المسحوقة.
وان ما يمكن تسميته بسياسة الباب المفتوح للديمقراطيين أمام الرأسمال الأجنبي قد امتدت آثارها حتى الى تحديد أجور العمال، فضلا عن رفع الأسعار، مما انصب في خدمة الرأسمال الاجنبي، وكانت نتائج ذلك قد انعكست سلبا على الأوضاع العامة في تركيا، فكانت سنوات 1957-1960 من أصعب السنين التي مرت على تركيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي دفع بالجيش التركي للتدخل بصورة حاسمة في 27 مايس عام 1960، ليضع حدا للسياسة الداخلية والخارجية للحزب الديمقراطي كما أسلفنا من قبل ... ينظر:عبد الكريم كامل واخرون، المصدر السابق، ص212 .

واجتماعيا في تلك المدة الممتدة مابين 1957-1960)، فيما كانت أوساط أمريكية أخرى ترى من العبث مد يد المساعدة الى اقتصاد مريض مثل الاقتصاد التركي.

ومع ان تركيا ارتبطت كليا مع السياسة الغربية في عهد الحزب الديمقراطي، وتوثقت علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، الا أن الجانب الاقتصادي لتلك العلاقات لم يخل مما يكدره في حالات معينة[1].

كان الديمقراطيون يعولون كثيرا على مساعدات الولايات المتحدة الامريكية، ولاسيما قروضها، لكن الاخيرة كانت تتحرك في اطار مصالحها الخاصة، قبل أي اعتبار آخر، وعندما وجدت عجز أنقرة للايفاء بتعهداتها في ميدان دفع القروض وفوائدها كما ينبغي، رفضت طلبا تركيا بتزويدها بثلاثمائة مليون دولار اضافي في عهد الديمقراطيين الذين كانوا بأمس الحاجة اليها، وانتقدوا موقف الولايات المتحدة لانه يعرقل طموحاتهم في مجال تطوير اقتصاديات بلادهم، واقتصر الدور الأمريكي، على إبداء الإرشادات التي من شأنها إنقاذ الاقتصاد التركي في جانب من منه وفقا للتصورات الأمريكية في ذلك، على سبيل المثال، تقليص النفقات وتبني نهج معتدل ومدروس لتطوير البنية الاقتصادية، وتجنب كل ما من شأنه ان ينعكس سلبيا على التوازن القلق أصلا من ميزانية الدولة وغير ذلك من النصح التي تلقته أنقرة ببرود واضح بسبب موقف الامريكي من موضوع القروض[2].

دفع رفض الولايات المتحدة تلبية طلب تركيا، الحكومة التركية إلى إجراء تعديلات اضطرارية في برنامجهم الاقتصادي، واثار الموضوع برمته نقاشا سياسيا حادا بين المؤيدين للقروض الأمريكية والمعارضين لها. خصوصا ان معظم الاطراف رات في الموقف الامريكي (مسا بكبريائها القومي).

---

(1) O.S.S , report by office of intelligence Research ,film .(6) , Issues . confrenting the Turkish state and Econemic , No. (7101) , January (26) 1958 .P.704 .

(2) O.S.S , Op, Cit .P.783 .

فيما خشيت بعض الأوساط الأمريكية من أن يؤدي مثل هذا الموقف بتركيا الى الاعتماد على دول أوربا الغربية أكثر فأكثر، بل ربما حتى التوجه من جديد نحو الأتحاد السوفيتي للحصول منه على مالم تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لها.

وفي كل الأحوال ، لم يكن بوسع أوساط مؤثرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تأخذ بالحسبان بصورة جدية الواقع المتردي لقروض تركيا ، ففي نهاية عهد الديمقراطيين بلغ مجموع قروضهم الخارجية (12) مليار ليرة، كما بلغ مجموع قروضها الداخلية (7) مليار ليرة، ثم أن الحكومة التركية كانت تحاول الحصول على قروض جديدة لا من اجل تطوير الاقتصاد التركي بقدر ما كانت تريدها للإيفاء ببعض فوائد القروض المتراكمة عليها، وحتى انها اضطرت الى إيداع مالا يقل عن (102) طن من السبائك الذهبية لدى عدد من الدول الدائنة لتركيا من أجل بعث نوع من الاطمئنان في نفوس الاوساط الحاكمة لتلك الدول[1].

حاول خصوم الديمقراطيين استغلال الموقف الامريكي من القروض للنيل من حكومتهم على نطاق واسع، وقد نشط حزب الشعب الجمهوري في هذا المضمار بصورة خاصة، ولقد بلغ الأمر بسكرتير حزب الشعب الجمهوري الى الحد الذي عقد فيه مؤتمرا صحفيا خاصا به وجه فيه انتقادات لاذعة الى سياسة الديمقراطيين الاقتصادية ،التي تحولت الى عنصر محرك مهم للصراع السياسي الذي بلغ اشده يوم ذاك في تركيا، وفي الواقع يدخل موقف المعارضة في هذا المآل ضمن الصعوبات التي جابهت الديمقراطيين في مضمار الاقتصاد في المحصلة النهائية[2].

حاولت حكومة الديمقراطيين الضغط على الحكومة الامريكية عن طريق أوساط مؤثرة داخل الولايات المتحدة نفسها، وبشكل خاص الهيئات القانونية البارزة ، خاصة المالية والمصرفية، فأنها استخدمت بعض الشخصيات المتنفذة، مثل حاكم نيويورك السابق (توماس ديوي) والذي كان مستشارا قانونيا لديها براتب سنوي مغر

(1) O,s,s, Op, Cit ,p.783.

(2) (د. ك. و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2744) /311 الوثيقة (27) تقرير عن رئيس لجنة المساعدة الأمريكية، التاريخ 1955/6/1، ص57.

مقداره (150) الف دولار، مع العلم أن الولايات المتحدة لم تكن تميل الى هذا التعين منذ البداية[1].

أما مواقف الدول الأوربية الغربية، فلم يكن بأفضل حال من موقف الولايات المتحدة، اذ أن الديمقراطيين اتجهوا الى أوربا الغربية أيضا، إلا أنهم أي الأوربيين لم يكونوا مستعدين لتقديم العون الى تركيا، بسبب مشكلات أوربا الاقتصادية في تلك المدة، فضلا عن تأثير الولايات المتحدة فيهم آنذاك، علما بأن الأوربيين إتفقوا مع سياسة الولايات المتحدة تجاه رفض إعطاء تركيا ديونا جديدة، منطلقين من مبدأ، عدم قدرة تركياعلى تسديدها، وكيف تستطيع ذلك، وهي التي عجزت عن دفع فوائد القروض المتراكم عليها[2].

في كل الأحوال لم يكن بوسع تركيا التوجه نحو السوفيت، وعلى الرغم من أن بعض الصحف التركية تحدثت في أواسط العام 1958 عن كون السفير السوفيتي لدى أنقرة كان أحد الزوار الدائمين لمكتبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركيين يومذاك 00

إلا أن التعامل التركي مع السوفيت كان يجري بحذر، بعد أن حسمت تركيا توجهاتها بإتجاه الغرب والنظام الرأسمالي.

وبعد الخوض في الأسباب المتشعبة لأزمة الاقتصاد التركي التي يتحمل الديمقراطيين المسؤولية الكبيرة فيها، وبصرف النظر عن تفاقم افرازات تلك الأزمة الاقتصادية في عهدهم (أي الحزب الديمقراطي) لأسباب خارجية وداخلية شتى ، فأنه يمكن القول، ان أي قرض او عون خارجي لم يقدم من غير شروط، ورافقت كل استدانة خارجية أزمات اجتماعية واقتصادية داخلية أخرى، فتضافر الداخل والخارج بصورة عفوية وغير عفوية في الغالب لتحديد اللمسات الأخيرة

(1) (د. ك. و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2744) /311 الوثيقة (27) تقرير عن رئيس لجنة المساعدة الأمريكية، التاريخ 1955/6/1، ص57.

(2) لوسيل ديليو بيفستر، المصدر السابق، ص ص43-45.

لمصير العهد الديمقراطي الذي استمر عقدا من الزمن في السلطة من دون ان يجد معبرا للخروج من تلك الأزمة التي عصفت بتركيا واثقلت كاهلها[1].

(2) لوسيل ديليو بيفستر، المصدر السابق، ص45.

الخاتمة

الخاتمـــــة

على الرغم من ان توجهات سياسة تركيا الخارجية نحو الغرب كانت الشغل الشاغل لكل الحكومات التركية منذ تكوين الدولة التركية المعاصرة على يد اتاتورك الذي نادى بهذه التوجهات، بل انه قام بتغييرات جذرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من اجل الحاقها بالواقع الاوربي، الا ان هذه التوجهات كانت اقل مما هي عليه في سنوات حكم الحزب الديمقراطي الذي تسلم السلطة في السنوات 1950-1960، والتي هي موضوع دراستنا حيث نلاحظ ان هذه المرحلة من تاريخ تركيا المعاصر شهدت تطورا كبيرا من خلال محاولات الحكومة التركية خلال السنوات المذكورة الاندماج بصورة كلية اذا صح القول، بالامم الاوربية الغربية وخاصة ذات الشان فيها، ولاسيما بريطانيا، وفرنسا، وايطاليا والمانيا الغربية فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية، وقد ظهر ذلك جليا من خلال التحالفات والمعاهدات، التي ابرمت مع هذه الدول سواء في المجال السياسي او الاقتصادي، عن طريق سياسة تركيا الخارجية اتجاه هذه الدول.

والملاحظ هنا ان الهدف الاساسي من تلك السياسة، فضلا عن محاولة الوصول الى التطور التي شهدته هذه البلدان، هو العامل الاقتصادي حيث كانت الحكومة التركية تحاول بناء اقتصاد قوي للبلاد من خلال ما ابرمته من معاهدات كان معظمها يصب في مضمار الاقتصاد التركي، ومحاولة انعاشه، للوصول به في نهاية المطاف الى مستويات قريبة من اقتصاديات الدول التي ذكرت اعلاه. كما ان هناك سببا مهما اخر دفع بتركيا الى التوجه في سياستها الخارجية باتجاه دول اوربا الغربية، تمثل في الحفاظ على امنها الاقليمي وخصوصا بالنسبة لحدودها الشمالية التي كان فيها الاتحاد السوفيتي يقف متاهبا في محاولة منه للحصول على ثغرة في الجانب التركي ليحاول من خلالها السيطرة على منطقة المضايق المهمة (مضيقي البسفور والدردنيل) التي تقع ضمن الاراضي التركية، لما تمثله هذه المضايق من اهمية ستراتيجية لدى السوفيت، كونها البوابة الذي يصل منه الاتحاد السوفيتي الى المياه الدافئه الممثلة بالبحر المتوسط، حيث ظلت الامور على ما هو عليه حتى وفاة الزعيم السوفيتي

الاسبق ستالين عام 1953، طالب بادارة مشتركة على منطقة المضايق مع تركيا فضلا عن مطالبته بولايتي قارص واردهان اللتين تعود ملكيتهما الى الدولة التركية.

كما شهدت مرحلة ما بعد ستالين بعض التغيرات في السياسة الخارجية من الجانب السوفيتي تجاه الاتراك وذلك من خلال تخفيف الضغط على تركيا، بالتخلي عن المطالبات السابقة لكن تلك التغيرات في السياسة السوفيتية لم تشهد تغيرا ملحوظا في السياسة الخارجية التركية وخصوصا فيما يتعلق بتوجهها نحو الغرب بل على العكس من ذلك، حينما اوغلت تلك السياسة للارتماء في احضان الغرب الاوربي، والولايات المتحدة الامريكية، من خلال انضمام الاتراك الى حلف شمال الاطلسي والذي شكل اساسا لمواجهة (الخطر الشيوعي) المزعوم والقادم من الاتحاد السوفيتي باتجاه الدول الاوربية الغربية حيث سخرت تركيا معظم امكانياتها المادية والبشرية في سبيل الحصول على بطاقة الانتماء لهذا الحلف وقد تم لها ذلك بالفعل عام 1952.

وعد دخول تركيا الى حلف شمال الاطلسي من اكبر المنجزات التي كانت ترنوا اليها تركيا لمدة طويلة، وقد تحقق ذلك على يد حكومة الديمقراطيين التي تولت مقاليد الحكم في تركيا في العقد الخامس من القرن الماضي، حيث استطاعت تركيا من خلال هذا الانظمام، تحقيق اكثر من هدف في وقت واحد، كان من ابرز تلك الاهداف، الاطمئنان على امنها من التهديدات الخارجية السوفيتية، فضلا عن انها اصبحت ممثلة الجانب الغربي في منطقة (الشرق الاوسط)، والتي تعد المنقطة الحيوية الاولى في العالم تقريبا من خلال ما تمتلكه هذه المنقطة من موقع ستراتيجي مهم، فضلا عن ثروات اقتصادية هائلة بامكانها التحكم بالاقتصاد العالمي اذا ما احسن استخدامها.

حصلت تركيا على مساعدات اقتصادية وعسكرية مهمة من الدول الاعضاء في الحلف وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية، مكنتها من بناء جيش قوي قادر على الوقوف بوجه الاخطار الخارجية، لكن الاقتصاد التركي لم يشهد تطورا يوازي تطور الجيش التركي، وذلك لان المساعدات التي كانت تحصل عليها تركيا من هذه الدول كان معظمها مخصصة للجيش وبناء القوة العسكرية لان هذه الدول كانت تريد

من تركيا على ما يبدو الوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي الذي يهدد العالم الغربي بصورة عامة والدول المنتمية الى الحلف بصورة خاصة.

بقي الحال على ما هو عليه في تركيا حتى عام 1954، حيث شهد هذا العام والاعوام التي تلته وحتى نهاية حكم الديمقراطيين في عام 1960، عدة ازمات اقتصادية واجتماعية شهدتها تركيا من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتفشي البطالة ونتيجة لزيادة الديون التركية وعدم استطاعة الحكومة الايفاء بها، نظرا لان الاقتصاد التركي كان يعاني اساسا من قلة الموارد المالية والتي دفعت بالقادة الاتراك الى الزيادة في طلب ديون جديدة ومساعدات من الدول الاوربية الغربية والولايات المتحدة الامريكية لسد العجز الحاصل في الاقتصاد التركي، وقد ولدت تلك الديون والمساعدات ضغوطا كبيرة من الدول الدائنة لتركيا مما زاد في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي التركي سوءا من خلال ضغط الحكومة التركية على طبقات معينة من الشعب التركي مما دفع بهذه الطبقات الى تشكيل ازمة حقيقية، غذتها القوى المعارضة للحكومة، والمتمثلة بالاحزاب التركية الاخرى وخصوصا حزب الشعب الجمهوري، بقيادة عصمت اينونو، الذي استغل هذه الفرصة فراح يدفع باتجاه تنحي الحكومة او اعطاء حلول سريعة لمعالجة هذه الازمات. الامر الذي حدا بالحكومة التركية الى التنكيل بالمعارضة والاحزاب بشتى الاساليب المشروعة وغير المشروعة والتي ولدت تحشيد الراي العام التركي المضاد للحكومة واظهارها انها قد حادت عن الطريق الذي رسمه مصطفى كمال اتاتورك مؤسس الدولة التركية المعاصرة، من خلال بناء دولة عصرية على اساس النموذج الغربي، الذي انبهر به مصطفى كمال واتباعه وحاولوا اخذ كل شيء من هذا النموذج بما فيه ، تبين ذلك من خلال التغييرات التي شهدتها تركيا على يد اتاتورك من خلال سلخها عن العالم الاسلامي والاتجاه بها نحو العالم الغربي، لتكوين دولة علمانية على غرار الدول الاوربية الغربية، تؤمن بما تؤمن به هذه الدول وتكفر بما تكفر، كل هذه الامور التي شهدتها تركيا في العام 1954 وحتى عام 1960، ادت الى تحريك الجيش التركي الذي اقسم بالولاء للمبادئ التي جاء بها اتاتورك ، ورأى بان هذه الحكومة يجب

ازالتها من خلال انقلاب عسكري يقوم به الجيش التركي للاطاحة بها. وفعلا تم التخطيط لذلك ووضعت الاستعدادات للجيش على هذا الاساس وتم الانقلاب فعلا في 27 ايار 1960، والذي قاده مجموعة من الضباط تقدمهم الجنرال جمال كورسيل حيث تمت نهاية هذه الحكومة بهذا الانقلاب الذي شهدته الدولة التركية المعاصرة لاول مرة في تاريخها.

قائمة المصادر

قائمــة المصادر

اولا: الوثائق غير المنشورة

وثائق وزارة الخارجية العراقية المحفوظة في دار الكتب والوثائق (د. ك. و)

التسلسل	رقم الوثيقة	تاريخها	الموضوع
2737	104	1947/7/11	تركيبة الحزب الديمقراطي
2737	95	1947/9/11	الوضع السياسي في تركيا
2738	92	1947/7/20	اخبار تركيا
2738	36	1950/5/18	الانتخابات التركية
2738	29	1950/5/18	موقف الحكومة التركية من صناعة البلاد
2738	36	1950/5/28	الانتخابات في تركيا
2738	96	1950/5/24	منهاج الوزارة التركية الجديدة
2738	53	1951/3/23	موقف الحكومة التركية من صناعة البلاد
2738	19	1952/2/12	صادرات المواد الغذائية في تركيا
2739	131	1950/11/5	افتتاح الدورة التاسعة للمجلس الوطني التركي الكبير
2739	66	1951/5/7	صادرات تركيا وارداتها
2739	51	1951/6/6	تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية في تركيا
2739	4	1951/10/14	زيارة وزير الخارجية التركية الى اوربا
2740	45	1952/11/19	مقتطفات من خطاب رئيس الجمهورية التركي
2740	55	1952/7/10	تقرير شهر حزيران 1952
2740	57	1952/8/4	تقرير شهر تموز 1952
2741	25	1953/12/5	خطاب رئيس الجمهورية التركية
2742	13	1954/4/5	زيارة مستشار المانيا الغربية لتركيا
2742	10	1954/4/27	بعض الاحصائيات والمشاريع الاقتصادية
2743	42	1955/2/2	الحالة التجارية التركية
2743	56	1955/7/29	رفع قيمة العملة التركية
2743	1	1955/9/10	الاضطرابات في تركيا
2743	54	1956/1/16	ديون الحكومة التركية
2744	27	1955/6/1	رئيس لجنة المساعدات الامريكية
2744	15	1955/9/16	الاضطرابات في تركيا
2744	4	1955/10/6	موافقة مجلس الوزراء على استثمار الاموال الاجنبية
2745	52	1956/3/15	مؤتمر صحفي لوزير الخارجية البريطانية
2745	29	1957/4/1	زيارة وزير دفاع المانيا الغربية لتركيا وصفقة الاسلحة
2745	4	1957/7/27	تقرير شهر تموز 1957

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. اميرة محمد كامل الخربوطلي، العلاقات المصرية التركية 1952- 1971، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1979.
2. ايمان متعب محيي التميمي، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين (ايار 1950- ايار 1960)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، 1999.
3. جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960- 1967، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1989.
4. حسين حافظ وهيب، العلاقات التركية الاسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي للفترة من 1980- 1996، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001.
5. حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا 1919- 1923، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة بغداد، 1989.
6. خليل ابراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط المدة الواقعة من 1945- 1991، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995.
7. قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة بغداد، 1985.
8. نزار علي الحياني، دور حلف شمالي الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.

9. وصال نجيب عارف، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي 1960- 1980، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامع بغداد، 1988.

ثالثا: الكتب العربية والمعربة

1. ابراهيم الداقوقي، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980.
2. ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، منشورات مركز الدراسات التركية، مطبعة دار الكتب، جامعة الموصل، 1988.
3. ابو الحسن علي الحسين، الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية في الاقطار الاسلامية، دار الندوة، لبنان، ط3، 1968.
4. احمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية، في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة، 1961.
5. احمد الشيباني، الاهداف الاستعمارية وراء مشروع ما رشال، دار اليقظة العربية، للتاليف والنشر، بيروت، 1954.
6. احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، القاهرة، 1985.
7. احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، 1982.
8. د. احمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الاوسط، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1955.
9. احمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، ط3، 1968.
10. د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، 1975.
11. د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، 1981.

12. د. احمد نوري النعيمي، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الامريكية في الخليج العربي، بغداد، 1984.
13. امين شاكر واخرون، تركيا والسياسة العربية، من خلفاء ال عثمان الى خلفاء اتاتورك، القاهرة، 1995.
14. اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته واحداث عهده، دار الانبار، العراق، 1987.
15. بول كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، دار النشر، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، 1989.
16. بيري اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1983.
17. بيير روندو، مستقبل الشرق الاوسط، تعريب سعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1959.
18. ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، تعريب د. نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، لبنان، 1966.
19. جودة حسين جودة، جغرافية اسيا الاقليمية، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1985.
20. جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، دار المتنبي، بغداد، 1964.
21. خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل للطباعة، دمشق، 1966.
22. رعد عبد الجليل مصطفى، الشؤون التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1986.
23. روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، 1966.

24. سليم الصوص، اتاتورك، منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شنلر، عمان، 1970.
25. سميح عبد الفتاح، انهيار الامبراطورية السوفيتية، نظام عالمي جديد احادي القطب، دار الشروق، عمان، 1995.
26. ضابط تركي سابق، الرجل الصنم، ترجمة عبد الله عبد الرحمن، مطبعة الرسالة، بيروت، ط3، 1978.
27. طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا، الجزء الثاني من كتاب اوراق ايامي، 1958- 1965، بيروت، 1969.
28. عادل محمد خضر، الممرات التركية وتاثيرها في العلاقات التركية السوفيتية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1982.
29. عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الاسرائيلية، دار الفكر العربي، بيروت، 1997.
30. عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، مطبعة العاني، بغداد، ط3، 1967.
31. د. علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، دار الايمان للطبع والنشر، الاسكندرية، 2003.
32. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، 1566- 1922، دار النهضة العربية، القاهرة، 1955.
33. فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتية، 1943- 1956، القاهرة، 1980.
34. فاخر ارما اوغلي، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، ترجمة كمال شعبان، مركز الابحاث للتاريخ والثقافة الاسلامية، استانبول، 1993.
35. فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية، البريطانية- العراقية- التركية وفي الراي العام، مطبعة اسعد، بغداد، 1967.

36. فلادمير ايفانوفيش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1999.
37. كيث سينزيري، نقطة التحول، ترجمة زهير السمان، بغداد، 1986.
38. لوسيل دبليو بيسفير، ازمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة حسن نعمة سعدون، (د. مط)، بغداد، 1983.
39. مجموعة من المؤلفين الغربيين، قضايا عصرنا منذ عام 1945، تعريب نوري الدين حاطوم، دار الفكر، بيروت، 1972.
40. مجيد خدوري، قضية الاسكندرونة، دار الحرية، دمشق، 1953.
41. محمد المجذوب، محاضرات في المنظمات الدولية ولاقليمية، الدار الجامعية للطباعة، القاهرة، 1983.
42. د. محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، مطبعة النهضة الحديثة، القاهرة، 1963.
43. د. محمد حافظ غانم، الوجيز في التنظيم الدولي، النظرية العامة، منشاة المعارف، الاسندرية، ط2، 1977.
44. محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مطبعة النهار، بيروت، 1972.
45. د. محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، 2002.
46. محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1978.
47. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الحضارات، رياض الريس للكتب، لندن، 1998.
48. مصطفى الزين، اتاتورك خلفاؤه، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1982.
49. د. موفق بني مرجة، صحوة الرجل المريض، دار البيارق، دمشق، ط2، 1996.

50. نافع ايوب لبس،منظمة معاهدة شمال الاطلسي(الناتو)،مركز الدراسات العسكرية،دمشق،1996.

51. د. نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، 1986.

52. نهى عبد الكريم فرحان، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1984.

53. نهى عبد الكريم فرحان، الديون الخارجية لتركيا، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1985.

54. نيستردم. ج. داريم مالوف، السوق الاوربية المشتركة، ترجمة صلاح الدين نامق، القاهرة، دار النهضة العربية، 1965.

55. د. هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية، دار القلم، دمشق، 2002.

56. يورك اوغلو، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية، ترجمة فاضل لقمان، بيروت، لبنان، 1979.

رابعا:البحوث والدراسات

1. الاتحاد العام للغرف التجارية، العلاقات العراقية التركية ووسائل تطويرها، بغداد، مطبعة المعارف، 1972.

2. احمد نوري النعيمي، اثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية اتجاه فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1982.

3. الامم المتحدة، التطورات الاقتصادية في الشرق الاوسط من 1945- 1954، نيويورك، 1955.

4. رعد عبد الجليل مصطفى، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، دراسات تركية، بغداد، 1984.

5. ريـشارد ف. غريمـت والـن ليبـسون، تركيـا صـعوبات وافـاق، دراسـات سـتراتيجية، المجلـد الاول، العـدد 12، بيـروت، مؤسـسة الابحـاث العربيـة، 1980.
6. سيار كوكب الجميل، مؤثرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر، بحث غير منشور، قدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية الذي نظمه مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل للفترة من (30 ايار ولغاية الاول من حزيران عام 1989).
7. شارل زور غبيب، سياسة الكبار في البحر الابيض المتوسط، ترجمة خضر خضر، سلسلة افاق دولية (1) توزيع جروس بيرس، 1985.
8. د. عبد الكريم كامل واخرون، النشاط الاستثماري والمصرفي للشركات المتعددة الجنسية في تركيا، دراسات تركية، جامعة الموصل، 1991.
9. عبد الوهاب القصاب، دور المؤسسة العسكرية التركية في صياغة مدركات الامن القومي التركي، دراسات سياسية، العدد 2، السنة الاولى، 1999.
10. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، قبرص، 1963.
11. محمد خضر الجنابي، العمالة التركية في المانيا الاتحادية، مركز الدراسات التركية، دراسات تركية، جامعة الموصل، العدد 1، 1991.
12. معهد البحوث والدراسات، العلاقات العربية التركية من منظور عربي، جـ1، القاهرة، 1991.
13. د. نوري عبد الحميد العاني، السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الاحزاب الوطنية والضغوط الاجنبية 1945- 1960، دراسات تركية، جامعة الموصل، 1991.

خامسا: المجلات والصحف

1. احسان بكر، جنرالات تركيا وتحالفاتهم الجديدة، جريدة الاهرام المصرية، الصادرة بتاريخ 11/ 5/ 1997.
2. استيفان براسيموس وتورغول اركونتل، تركيا ثوابت الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجديدة نحو الشرق، مجلة المنار، دار الطليعة، بيروت، العددان 13، 14، 1986.
3. د. اسماعيل صبري مقلد، التقارب الامريكي السوفيتي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 17، القاهرة، تموز 1969.
4. د. حامد ربيع، نظرية الامن القومي، مجلة افاق عربية، العدد 3، ايلول، 1985.
5. حسن فؤاد، الازمة الدستورية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 25، تموز 1971.
6. سوناكيلي، الجيش التركي وثورة عام 1960، مجلة السياسة الدولية، العدد 13، تموز 1968.
7. صلاح العقاد، ازمة النظام اللبرالي في تركيا، مجلة الاهرام الاقتصادية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 376، 1971.
8. صلاح سالم، الناتو بين مرحلتين، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، 1997.
9. د. عماد احمد الجواهري، المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا 1923- 1960، مجلة دراسات عربية، العدد 8- 12، بيروت، 1982.
10. د. كمال مظهر احمد، نظرة جديدة ازاء معاهدة سيفر والمسالة الكردية، ترجمها عن الكردية محمود الملا عبد الكريم، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد 52، ايلول 1973.

11. محمد عزيز شكري، التكتلات والاحلاف الدولية في عصر الوفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 38، القاهرة، اب 1974.
12. محمود علي الداود، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، العدد 45، تشرين الثاني 1982.
13. مصطفى عبد العزيز، السوق الاوربية المشتركة، ودول البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 26، تشرين الثاني، 1971.

سادسا: المصادر الاجنبية

1. Albert, Howrani. The emergence of the modern Middle East, Oxford, 1981.
2. Arthur. M. Schering's, the Dynamic of world power, A, Documentary history of United states foreign policy, Jol (1). (1945- 1973), New York, me saw Hill company 1973.
3. Bertold Syrles, Rulers and Government of the world, London, 1997.
4. Campbell, John, the United States in the world affairs 1947-1948, New York, 1948.
5. Dellin David, Soviet foreign policy after Stalin, London, 1962.
6. Don Peretze, The Middle East today, edition, publishers, New york, 1981.
7. Ersin Anulderan, political Development and political parties in Turkey, Ankara, 1974.
8. Evan. L. Uared, The Cold War, areaffraisel, The comelat press, Thanies and Hudsun, London, 1964.
9. Feroz, Ahmad, the Turkish Experiment in Dimocracy, 1950- 1975, West view, Boulder, Colorado, 1977.

10. G. Lewis, Sovieta adrances in the Middle East, Routkdge, Kegan puul London, 1969.
11. G. M. Bowder< Turkey at the crossroads, the world today> Vol (33), No. 5. May< 1977>.
12. Gary. R. Hess, America and Russia from cold war, confrontation to coexistence Thomasy. Gromwell company INC. USA. 1973.
13. Genlubal, Mohmet, Turkish- American relations Agenesel Appraisal, foreign Vol (2)- No (4). 1971.
14. Genlubal, Mohmet, Turkish participation in the United Nation, 1945- 1954, Ankara Universes Basmati. 1963.
15. Hale, The cold war as History, New York, 1967.
16. Harvey P. Hall, American interests in the Middle East, Headline series, No. 72. Nov- Des. 1948.
17. Howard N. Hanny, the United States and problem of the Turkish States Reference Article, The Middle East Jarnal, Vol. (1), No(1), 1974.
18. I. Spencer, Political Evolution in the middle East, Philadesphia, 1962.
19. J. Campell, Defense of Middle East, London, 1960.
20. J. Hwrewits. Deplomatce the near and Middle East Vol (11), New York. 1958.
21. James A. Bill and Carl leiden, the Middle East, politics and power, Toronta, 1977.

22. Kemal, Tarvat, Turkey valitics, the Transition to multi-varty system, vrincetion, uriv. Press, N. J. 1959.
23. May, Ernest, R, the Amusing Foreign, New York, George Braille, 1963.
24. Norman J. padelford, Solutions to the problem of Turkish siraits A. Brie F. Appraisal, Middle East Jornal, april, 1948.
25. O. S. S, Report by office of intelligence Research and analysis for Near East, South. Asia and Africa, film (6), the Turkish Economy, No. 7745, June, (27), 1958.
26. Price, M. P, A history of Turkey, Brad ford and Dickins, London, 1961.
27. Richard. D. Robinson, The first Turkish, rpublic, Harvard university, USA, 1963.
28. Rkai Lriye, the cold war in Asia Hell, INC, New Jersey, 1974.
29. Stanford. J. Shaw and Ezel Korol, History of the Ottoman Empire Twrhey Vol (11), Combridge, 1977.
30. Thomas. P. Brock way, Basic Documents United States Foreign policy. D. Van Nortrand company, INC, USA. 1963.
31. W. Fiber, America, Russia and the Cold War, New York, 1976.
32. Year Book of International Trade Statistics. V. N. New York, 1960.